www.kassioun.org

1149

الاثنين 20 تشرين الثاني 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لا مفر من هزيمتهم!

أواسط التسعينيات من القرن الماضي، وبينما كان كثيرون يبكون على أطلال الاتحاد السوفييتي، ويخضعون لمقولات نهاية التاريخ، والانتصار النهائي للغرب وللرأسمالية، قلنا: إنّ هذا الانهيار بالذات، سيفتح الطريق نحو انكشاف كامل للأزمة الرأسمالية العالمية، التي ستقود نحو تراجعٍ سريع للمنظومة الغربية، وصولاً إلى انهيارها. وهو ما جرى ويجري، رغم أننا اتهمنا في حينه بالجنون.

مطلع هذا القرن، قلنا: إنّ الأفق التاريخي الذي انغلق مؤقتاً في وجه الشعوب قد عاد للانفتاح واسعاً، وإنّ الجماهير ستعود إلى الشارع بعد انقطاعها لعقود طويلة عن العمل السياسي. وهو ما جرى ويجري وسيستمر حتى تحقيق التغييرات المطلوبة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

عام 2005، وفي وثائقنا، قلنا: إنّ كلاً من روسيا والصين تصعدان، وستصعدان أكثر، وستكسران الأحادية القطبية الأمريكية، وأنهما مجبرتان على الاستدارة ضد الرأسمالية في الداخل الروسي والصيني، في إطار المعركة الوجودية مع المركز الإمبريالي. وكان هذا الكلام في خضم البلطجة الأمريكية الشاملة على الكوكب من أفغانستان إلى العراق إلى غيرهما، أقرب إلى الهرطقة بالنسبة لكثيرين. ولكن الواقع أثبت أن ما قلناه صحيح، وصحته باتت ملموسة بالنسبة للجميع.

مع انفجار الأزمة السورية عام 2011، قلنا: إنّ المخرج هو الحوار، والحل السياسي، وإنّه لن يكون هنالك حسمٌ ولا إسقاط، وإنّ كل تأخير هو خسائر إضافية لسورية وللسوريين، وللأطراف التي تحلم بالانتصار الساحق الماحق. لم يشاركنا هذا الرأي في حينه إلا قلة قليلة، ولكن الواقع أثبت صحته، ولم يعد بمقدور حتى أعداء الحل السياسي أن يقولوا: إنهم ضده علناً. والأمر نفسه جرى بما يخص موقفنا من القرار 2254 الذي أيدناه منذ البداية، وعارضته كل الأطراف المتشددة، والآن تضطر للاعتراف به، بل وبدأ بالتحول إلى شعارٍ ملموس حتى على المستوى الشعبي.

قلنا منذ عدة سنوات: إنّ الحل السوري سيكون عبر أستانا وتعاونها مع الصين ومع دول عربية أساسية، وأنّ الغرب لا يريد الحل، ولن نصل للحل إلا بإقصائه عنه. وهو ما تثبت صحته يوماً وراء الآخر.

هذه «التوقعات» وغيرها الكثير ليست نبوءات، بل هي قراءة علمية للوقائع على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وبمركباتها المختلفة، وفي القلب منها المركب الاقتصادي– الاجتماعي.

واليوم نقول: إنّه **لا مفر من هزيمة الأمريكان و«الإسرائيليين»** ومعهم كل حلفائهم، غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً.

إنّ ما جرى ويجري في فلسطين المحتلة، هو من جهة أحد التعبيرات عن تراكم التغييرات على المستوى الدولي والإقليمي، وعلى المستوى النوعي الخاص بتطور قدرات ومهارات وكفاءات المقاومة الفلسطينية، وهو من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه، نقطة انعطاف تُسرع بشكل هائل عملية تغير ميزان القوى على المستوى الدولي، وعملية تفكك المنظومة الإقليمية التي «استقرت» على أساس التوازنات الدولية السابقة.

الجنون الذي يسود العقل الأمريكي/ الصهيوني، والذي يدفعه نحو الإيغال في الإجرام مع وضوح عدم إمكانية تحقيق أي من الأهداف المعلنة، يعني شيئاً واحداً: عقلية المقامر الخاسر هي التي تحكم الآن السلوك الأمريكي الصهيوني؛ ففي محاولته للهرب من دفع أثمان الخسارة، والاعتراف بها، ولخوفه من هذه الخسارة وما سيترتب عليه من تداعيات متسلسلة، يقوم الأمريكي بتمديد الجولة. ولتمديدها عليه أن يرفع الرهان، وخلال عملية رفع الرهان يحاول إيهام خصومه بأنّه يخبئ أوراقاً قوية، ولكن الحقيقة هي أنّ أوراقه خاسرة، وأنّ خصمه لا يخاف. ويضطر تالياً لرفع رهانه أكثر وصولاً ربما إلى حرق المراكب والرهان بكل شيء... والرهان الوحيد المتبقي، هو محاولة إشعال كامل الإقليم ليس بحرب مع الكيان، بل بحروب داخلية تحوله إلى كرة نارٍ مشتعلة، يأمل أن تتدحرج في كل الاتجاهات، ولكن ليس باتجاهه، ولا باتجاه الكيان الصهيوني... ولكن هذه المعادلة نفسها، أو هذا الأمل، هو أمل أخرق ليست هنالك أية ضمانة لتحقيقه؛ فتوسيع الجبهة دائماً ممكن، ودائماً ممكن بأشكال مختلفة وطرائق متعددة.

بالمحصلة، ورغم كل محاولاتهم، ورغم كل الألعاب الإعلامية التي تسعى لتحويل النصر الفلسطيني إلى مناحة ومجلس عزاء، فهزيمة الأمريكي والصهيوني أمر لاً مفر منه، ومع هزيمته، فإنّ التغيير الشامل في كامل المنظومات الإقليمية، هو الآخر أمرٌ لا راد له.

برامج الدعم والاعتمادية لتسويق موسم الحمضيات على حساب الفلاح!

[08]

شؤون عمالية

ماذا يؤمن الحد الأدنى للأجور؟؟

02

فلسطين

ثلاث آليات غربية للتعامل مع الغضب الشعبي المتعاطف مع فلسطين

06

فلسطين

ماذا تريد واشنطن في فلسطين ارتباطاً بالشرق الأوسط بأكمله وبالصراع الدولي؟

07

شؤون عربية ودولية

أصوات أمريكية: نتائج كارثية لسياستنا الحالية!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

صوت العمال الغائب في الإعلام النقابي

يحلو للبعض، أن يصوّر النجاح الواسع الذي حققه الفضاء الإلكتروني «مواقع الإنترنت وفيس بوك» في الصلة مع الحركة الجماهيرية، أو قطاعات مهمة منها وتعبئتها، بأنه بديل للإطار التنظيمي «الأحزاب والنقابات»، وأنها يمكن أن تلعب الدور الذي كانت تلعبه تلك الأحزاب بصلتها المباشرة مع الحركة الجماهيرية، وخاصة الطبقة العاملة، وهذه الفكرة التي يحاول الكثيرون الترويج لها، في ظل التجارب الناجحة التي تم استخدامها في الدعوة للاحتجاجات، أو الاعتصامات، أو للإضرابات عبر «فيس بوك» وغيرها من القضايا المتصلة بالنشاط الجماهيري والعمالي، لا يمكن أن تكون كما يُراد لها بأنها «بديل»، بل هي إحدى الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها من أجل إيصال ما يُراد إيصاله.

لقد أصبح التطور الهائل في وسائل الاتصالات الحديثة عنصراً هاماً من عناصر نقل الوعي إلى الطبقة العاملة من خارجها، حيث كان المنشور والبيان والجريدة هي الأدوات الأساسية في السابق لإيصال الرأي والموقف الذي يُطرَح، وهذه الأدوات ما زالت تحتفظ بأهميتها ودورها الذي كانت تلعبه.

التبدل الكبير في الأشكال يحتاج إلى معرفة ودراية بها كي تصبح ذات فعالية، ومؤثرة في طرق العمل والمهمات المُراد إنجازها، وهي كبيرة ومتشعبة، فرضتها طبيعة الصراع الطبقي والوطني، الذي تخوضه الطبقة العاملة دفاعاً عن كرامة الوطن، وعن حقوقها التي يجري الاعتداء عليها وتكبيل حريتها، بالقيود التي تمنع عنها أوكسجين المعرفة والوعي، الذي تحاول القوى الرأسمالية وشركاؤها التحكم به واستخدامه بما يخدم برنامجهم الليبرالي المطروح، والذي يُجمِّل بالكثير من المساحيق الخارجية، ذات ألوان عمالية ونقابية، لحرف الوعي العمالي عن نقطة الهدف الأساسية المفترض توجيه النيران تجاهَها.

واقع الإعلام النقابي الحالي المقتصر على إصدار بعض الأخبار في الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال، خاصة عند نقله لأخبار الاجتماعات الدائرة الآن في المعامل والمواقع الأخرى «اجتماعات الهيئات العامة» حيث يغيب أو يُغيب الصوت العمالي في هذه الاجتماعات، الذي يحمل مطالب هامة ويطرح أيضاً قضايا هامة مرتبطة بالرد على السياسات التي تحرم العمال حقوقهم.

الأخبار والصور المنشورة على صفحات «صوت عمالي» تقزم هذه الاجتماعات وتظهر مطالبها المعلنة بأنها المطالب الوحيدة التي يطرحها العمال في هذه الاجتماعات «اللباس العمالي- رفع سعر الوجبة الغذائية- النقل الجماعي» رغم أهمية هذه المطالب ولكنها لا تغير من واقع وحال الطبقة العاملة بشيء، وهناك قضايا أخرى لها أهميتها.

المهمة الجسيمة تقع على عاتق الإعلام النقابي، وتتحدد بالتعبئة والتنظيم من أجل انتزاع الحقوق، ونشر الثقافة الوطنية والعمالية، وإبراز الرموز الوطنية التي ضحت من أجل الوطن، ومن أجل الطبقة العاملة، وهم كثر.

إن القضايا الوطنية والطبقية مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد، وتحتاج إلى تضافر جهود جميع القوى الوطنية والشريفة، وفي المقدمة الطبقة العاملة السورية التي يجري تغييب دورها، والتقليل من إمكاناتها الكامنة التي يملكها العمال، والتي ستلعب دوراً أساسياً في عملية التغيير المطلوبة، إلى جانب حماية حقوقها ومكتسباتها التي تحققت بفعل نضال وتضحيات الرواد الأوائل من القيادات العمالية والنقابية، منذ عقود.

ماذا يؤمن الحد الأدنى للأجور؟؟

الحد الأدنى للأجور، هو أقل ما يمكن دفعه كراتب، والذي لا يسمح أقل منه، وتعد سياسة الحد الأدنى للأجور من السياسات التي تتبعها الكثير من الدول من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لتأمين حد أدنى من الدخل، بما يضمن توفير الاحتياجات الأساسية. حيث يعرف الحد الأدنى للأجور باعتباره أدنى مبلغ من المال يتقاضاه العامل في الساعة، أو اليوم، أو الشهر نظير عمله، ويتحدد بموجب القانون، أو من خلال الاتفاقات المتبادلة بين النقابات وأصحاب الأعمال.

■ أديب خالد

ويعني رفع الحد الأدنى للأجور المزيد من الأموال في أيدي العمال، بما يُساهم في رفع معدلات الاستهلاك والادخار، بما ينعكس على ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، كما يساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد.

طرق احتساب الحد الأدنى للأجور

يقدر الحد الأدنى للأجر بشكل قانوني، أو يتم التفاوض عليه في حوالي 90% من بين دول العالم، إلا أن التطبيق الفعلي يتفاوت بشكل كبير بين البلدان، وتتراوح من البسيط إلى المعقد للغاية.

على الصعيد العالمي، هناك ما يقرب من نصف الدول التي تمتلك معدلًا وطنيًا واحدًا للحد الأدنى للأجور على مستوى الدولة، بينما النصف الآخر من الدول تمتلك أنظمة أكثر تعقيدًا بمعدلات متعددة للحد الأدنى للأجور، يتم تحديدها وفقًا للقطاع، أو المهنة أو عمر الموظف، أو المنطقة الجغرافية.

اتفاقية منظمة العمل الدولية

تنص الاتفاقية «رقم 131» لعام 1970 على تحديد الحد الأدنى للأجور، ويجب أن يتضمن مستوى الحد الأدنى للأجور حوارًا اجتماعيًا، ويأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم، وكذلك العوامل الاقتصادية.

وقد نصت الاتفاقية على الحد الدنى للأجور، حيث تشمل العناصر التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد المستويات الدنيا للأجور، بقدر الإمكان وبما يتفق مع الممارسات والظروف الوطنية:

1- احتياجات العمال وعائلاتهم مع مراعاة المستوى العام للأجور في البلد، وتكاليف المعيشة، وإعانات الضمان الاجتماعي، ومستويات المعيشة النسبية للمجموعات الاجتماعية الأخرى.

2- العوامل الاقتصادية، ومنها: متطلبات التنمية الاقتصادية، والمستويات الإنتاجية، والرغبة في بلوغ مستوى مرتفع من العمالة والحفاظ عليه.

حددت الحكومة السورية الحد الأدنى للأجور والرواتب بما يقارب الـ 200 ألف ليرة سورية بعد الزيادة الأخيرة، ولكن من المعلوم قانونياً وإنسانياً- حتى في القانون الدولي، وحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية- أن يضمن الحد الأدنى للأجور تأمين متطلبات المعيشة وأساسياتها من مأكل وملبس ومشرب، ويؤمن حياة كريمة للعامل، ويغنيه عن الفقر والحاجة، فهذا من حق العامل الطبيعي الذي يضمن له إعادة إنتاج قوة عمله وضمان استمرارها.

لكن الحكومة السورية حين حددت الحد الأدنى للأجور والرواتب لم تأخذ بعين الاعتبار كل القوانين المحلية والدولية، حيث الحد الأدنى للأجور لا يضمن حتى 1% من تأمين متطلبات المعيشة، فالحد الأدنى للمعيشة اليوم وصل إلى 8 ملايين ليرة سورية شهرياً لأسرة مكونة من 5 أفراد، حسب مؤشر جريدة قاسيون، وبالقياس مع مستوى الأسعار المتحرك في الأسواق.

قال تقرير أممي: إن سعر سلة الغذاء المرجعية في سورية، ارتفع بنسبة 100% منذ مطلع العام الحالي 2023، وثلاثة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، وبحسب تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن تكلفة السلة الغذائية ارتفعت في أيلول الماضي إلى 938 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل 67 دولاراً، وأوضح التقرير، أن تخفيض دعم الوقود في الأشهر الأخيرة، إضافة إلى انخفاض قيمة الليرة السورية، أدّى إلى مزيد من الضغوط التضخمية على تكلفة السلة الغذائية.

وتاريخياً، تم اعتماد الدعم الحكومي للمواطنين كمعيار يعترف بتشوه سياسة الأجور، وعدم كفايتها، ولكن الحكومات السورية اعتمدت سياسة رفع الدعم عن المواطن دون معالجة التشوه في الأجور وتعويضها، وبالتالي ازداد فقر العامل نتيجة لارتفاع الأسعار، ورفع الدعم، وانخفضت القيمة الشرائية للأجور- تبعاً لذلك- إلى مستويات مخيفة، باتت تهدد الطبقة العاملة بالجوع.

ورغم نص قانون العمل رقم 17 على تشكيل اللجنة الوطنية للأجور، إلا أن هذه اللجنة لم تعقد أي جلسة، ولم تجتمع منذ صدور القانون عام 2010 رغم التآكل الذي أصاب الأجور وانخفاض قيمتها الشرائية وعدم كفايتها، ومن التسريبات حول تعديل قانون العمل، تحدثت مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أن التعديلات الجديدة ستأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات منظمة العمل الدولية، فهل ستطبق الحكومة اتفاقية الحد الأدنى للأجور المذكورة أعلاه؟.

مأزق الحركة النقابية

لا أعتقد أن يختلف أحد اليوم بأن العمل النقابي يعيش صعوبات جمة على مستويات عدة، وأهمها: يتجلى في ضعف التنظيم النقابي بين العمال في قطاع الدولة، وبالأخص في القطاع الخاص، وهو نتيجة للتراكمات السلبية التي جرت في هذا المجال، إضافة إلى غياب الديمقراطية الداخلية، وفصل العمل النقابي عن القواعد العمالية التي لا تراه إلا وقت الانتخابات، وارتباطه أي العمل النقابي بالحزبي الضيق، الذي لا يخدم إلا مصالح الطبقة السائدة، إضافة إلى عوامل أخرى تكمن في ضعف الوعي النقابي لدى عمال الدولة، ووقوع عمال القطاع الخاص تحت سيطرة أرباب العمل، الذين يمتلكون كل أدوات السيطرة، بما فيها امتلاك القوانين والسطوة على المؤسسات التي من المفترض أن تراعي وتحمي حقوق العمال.

■ نبيل عكام

أضف إلى ذلك سطوة أجهزة الحكومة على العمل النقابي، والتدخل في الشؤون الداخلية للنقابات، عبر طبخ المؤتمرات، وكبح كل محاولات بناء أو توجه نقابي جاد داخل الهرم النقابي. وما تقوم به الحكومة من اللجوء إلى العمل المؤقت في قطاع الدولة بقصد تسهيل إبعاد العمال عن التنظيم النقابي، في ظل قانون العمل الذي لا يخدم العمال، واستكمال مسلسل الخصخصة الذي بدأته الحكومة منذ بداية التسعينات، حسب توصيات الدوائر المالية الدولية، من صندوق النقد الدولي وغيره.. وكذلك قانون العمل رقم / 17 / الناظم لعمل عمال القطاع الخاص، بما فيه القطاع المشترك الذي لا يخدم أيضاً إلا الشركات الكبرى، وأرباب العمل، الذين يمتصون دماء العمال في هذا القطاع. والاقتصار على المطالب الضيقة في حدودها الدنيا، وعدم ربطها بحركة الطبقة العاملة ونبضها، وهذه العوامل وغيرها تضع العمل النقابي والحركة النقابية في مأزق يثقل كاهل الحركة النقابية، ويبعد النقابات عن الحركة العمالية، حتى باتت الطبقة العاملة والكوادر النقابية القاعدية والوسطى تتساءل بصمت: هل النقابات تمتلك مشروعها النضالي الذي يلبي مصالحها ويؤمن حقوقها الضائعة في هذه المتاهات؟ ولكن العمال وحدهم الذين لا يصمتون وهم بحركة دائمة، وإن صمتهم دائماً يعني الاستعداد للفعل، لأن الصمت يقتُل عندما لا يعني الحركة، كما أن هناك الكلام الذي يعني الصمت، وهذا ما تعيشه اليوم النقابات، الكلام الذي يعني الصمت فهي تتكلم كثيراً، وفي الوقت نفسه لا تقول شيئاً، وهي تمارس الصمت..

إن النقابات باعتبار أن دورها ومهمتها الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية العمال، عليها اليوم إنجاز المهام التالية:

– معرفة مشاكل ومطالب العمال، ووضع اقتراحات وحلول من أجل حلها.

– إعداد ملفات مطلبية لحاجات العمال المستجدة، وطرحها على السلطة التنفيذية، لاتخاذ القرارات بشأنها، وفق ما تقتضيه المصلحة العامة من جهة، وحقوق العمال من جهة ثانية.

– الاتصال بالعمال داخل وخارج أوقات العمل.

– إن هناك دوراً هاماً للمفاوضات الجماعية والحوار، في مجال العمل النقابي، باعتباره أحد الأساليب المهمة لفض النزاعات بين العمال وأصحاب العمل، سواء في الدولة، أو القطاع الخاص، لذلك أعطته القوانين والتشريعات الدولية اهتماماً خاصاً وكبيراً.

– رفع دعاوى وتقديم طعون قضائية في حالة انسداد أبواب الحوار، وعدم التوصل إلى تسوية ملائمة للخلافات، في حال وجود عراقيل ذاتية وموضوعية سياسية أو اقتصادية.

– اللجوء إلى تنظيم الاحتجاجات والإضراب في حالة عدم الاستجابة لمطالب العمال، فقد أكد الدستور: إن حق الإضراب مضمون، ويقوم القانون بتنظيم الإجراءات التي تمكن العمال والنقابات من ممارسة هذا الحق، وهذا القانون لم يصدر بعد.

الطبقة العاملة

إيطاليا.. إضراب عمال النقل في وسط إيطاليا

دعت نقابات عمال النقل العمال إلى إضرابات في قطاع النقل العام في المناطق الوسطى من إيطاليا، 17 تشرين الثاني، ويشمل الإضراب العام عن العمل المناطق الأربع في وسط إيطاليا، لاتسي، ومارشيز، وتوسكانا، وأومبريا، وبما في ذلك روما ويشارك في الإضرابات عمال خدمات السكك الحديدية الوطنية والإقليمية، وشبكات النقل العام المحلية. ويأتي هذا الإجراء للتنديد بخطط خصخصة وسائل النقل العام والمطالبة بزيادة الأجور والرواتب. ويشارك في الإضرابات أيضاً قطاع الخدمات العام والتعليم. على مستوى البلاد، ومن المقرر إجراء المزيد من الإضرابات في مناطق مختلفة في الأسابيع المقبلة. وستنظم النقابات أيضاً مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء المنطقة. ومن المرجح أن يكون أكبرها في ساحة ديلبوبولو في روما.

إسكتلندا عمالSQA يصوتون للإضراب بسبب الأجور

أكدت النقابة يوم 14 تشرين الثاني أن أعضاءها في هيئة المؤهلات الإسكتلندية «SQA» قد صوتوا بأغلبية ساحقة لدعم الإضراب. وأيد الأعضاء الإضراب بنسبة 72 في المئة. وشارك في التصويت العاملون في جميع الدرجات الوظيفية في هيئة المؤهلات التعليمية في الدولة بما في ذلك الإداريون والمديرون والمعالجون والباحثون. يتمحور النزاع حول عرض الأجور الذي تقدمه SQAلمدة عامين. وتقول النقابة إن عرض الهيئة الحالي لا يعادل أكثر من 5,75 في المئة لعام 2023، و3,15 في المئة لعام 2024. وقال الأمين العام للاتحاد، «إن التفويض المدوّي للإضراب هو نتيجة مباشرة لفشل الإدارة العليا في تقديم عرض عادل للأجور. وما لم تتم معالجة هذا الأمر، فلن يكون أمامنا خيار سوى القيام بالإضراب في النضال من أجل وظائف وأجور وظروف أفضل في SQA. وأضاف، سنناقش الآن التواريخ المحتملة للإضراب الذي قد يؤثر على قدرةSQA «

نيجيريا عمال البنوك والقطارات إلى الإضراب عن العمل

امتثل العمال النيجيريون في ولاية لاوس، يوم الثلاثاء 14 تشرين الثاني، لتوجيهات النقابتين العماليّتين للشروع في إضراب عن العمل على مستوى البلاد إلى أجل غير مسمى. حيث قرر المجلس التنفيذي الوطني للنقابات العمالية، المنعقد في 13 الشهر الجاري، الشروع في الإضراب. بسبب فشل الحكومة في معالجة القضايا التي تؤثر على العمال، مثل الحد الأدنى للأجور، وانعدام الأمن، والفساد، وسوء الإدارة. وقال الأمين العام لاتحاد عمال السكك الحديدية النيجيرية للصحفيين، إن النقابة شاركت في الإضراب ولم يكن هناك قطار يعمل نتيجة لذلك. نحن ملزمون بالانضمام إلى الإضراب على مستوى البلاد اعتباراً من ساعة الصفر، صفر يوم الثلاثاء 14 تشرين الثاني 2023

المغرب إضراب عمال النظافة

قام عمال النظافة بالمنطقة الحضرية لمرتيل بإضراب عن العمل الأسبوع الماضي، مطالبين بتسوية الملفات المتراكمة المتعلقة بحقوقهم وأجورهم وتسديد اشتراكهم لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي المتوقفة لمدة فاقت خمسة أشهر، ما تسبب في معاناة لهم مع مصاريف الدواء والعلاج سيما إصابة بعضهم بأمراض مزمنة تتطلب العلاج الدائم وأخذ الدواء بانتظام. ودعت النقابة السلطات المحلية والإقليمية، إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، من أجل ضمان عودة سريعة للعمال المحتجين لاستئناف عملهم، ودراسة كافة المطالب، والاستجابة لها. حيث أوقف العمال الإضراب يوم الأربعاء الثامن من الشهر الجاري، وذلك بعد وعود السلطات والمجلس المحلي بحل كافة المشكلات العالقة، واحترام الشركة لبنود العقود الخاصة بالعمل وحقوق العمال، والاهتمام بالعمال باعتبارهم الأساس في تحقيق أهداف مدينة نظيفة والمساهمة في التنمية السياحية.

عمالة الأطفال والنساء: بين مطرقة القوانين ورحى أرباب العمل!

يعتمد القطاع الخاص في معظمه على تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وعلى العنصر النسائي في المعامل وفي المشاغل الصغيرة المنتشرة بكثرة في الأرياف وأطراف المدن الرئيسية، وقانون العمل رقم 17 قد أجاز تشغيل الأطفال من سن الـ 15 عاماً، وفق شروط محددة، أشار إليها بالمواد المتعلقة بتشغيل الأطفال.

■ محرر الشؤون العمالية

الاعتماد على هذا النوع من العمالة له أسبابه الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بأعداد كبيرة من الأطفال والنساء للقبول بالعمل، وفق شروط المشغلين، ووفق العقد شريعة المتعاقدين.

من وجهة نظر أرباب العمل، التي مقياسها الأساسي تحقيق أعلى نسبة من الأرباح بأقل كلفة، وحتى يتحقق ذلك لا بد من أن تكون الأجور المدفوعة للعمال أقل من الحد الأدنى للأجور، ولا يلتزم أرباب العمل بتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية، أي إن هؤلاء العمال غير خاضعين لقوانين العمل المعمول بها، والتي تُلزم أرباب العمل بتأمين حقوق العمال، ولكن ذلك لا يحدث، ومبرر العاملات والأطفال في العمل، هو الوضع المعيشي المزري الذي وصل إليه شعبنا بغالبيته العظمى.

إن معاناة العمال في هذه المنشآت كبيرة، وتبدأ من ساعات العمل التي تتجاوز الـ12 ساعة عمل باليوم، ولا تنتهي بالتحرشات التي تتعرض لها العاملات، مستغلين حاجتهنّ للعمل، نتيجة الأوضاع المعيشية المتدنية وارتفاع الأسعار، وصولاً إلى شروط العمل القاسية في الورشات والأقبية، حيث الرطوبة العالية والتهوية السيئة، ما يتسبب بإصابة العمال بالأمراض الصدرية والروماتيزم وغيرها من الأمراض، التي تحتاج إلى علاج متواصل وبتكاليف باهظة، لا يعترف رب العمل بمسؤوليته عنها باعتباره متحرراً من مسؤولياته تجاه العمال، ولا أحد يلزمه بتطبيق القوانين التي توجب تقديم الرعاية الصحية للعمال المرضى، والأسوأ من ذلك، عند إصابة العامل إصابة عمل تكون أحياناً مؤثرة، وتسبب إعاقة للعامل المصاب، فيكون مصيره في هذه الحالة التسريح مقابل بعض التعويض، إن كان رب العمل «قلبه لله» كما يقولون، وفي الغالب لا يدفع رب العمل أية تعويضات تذكر، فتكون خسارة العامل كبيرة، فلا هو قادر على العمل مرة أخرى، ولا يوجد ما يعيله وأطفاله في مثل هذه الظروف الصعبة.

فمن المسؤول عن حماية العمال وتأمين حقوقهم المنهوبة؟ وزارة العمل أم النقابات؟ أم كلاهما؟

في المؤتمرات المنعقدة في جنيف لمنظمة العمل الدولية، والتي تتم بحضور مندوبين عن النقابات والحكومات وأرباب العمل، يكون البند الرئيسي الذي يجرى حوله نقاش موسع ومطول، هو عمالة الأطفال، وما يتعرضون له من مخاطر جسدية ونفسية نتيجة الإجهاد الحاصل بسبب العمالة المبكرة، وفي بلادنا يسود مثل هذا النوع من العمل، حيث كثر في الآونة الأخيرة التسرب من المدارس، وخروج الأطفال إلى العمل تحت ضغط الظروف المعيشية لأهالي الأطفال، بحيث أصبحوا هم من يعيلون عائلاتهم، أو يساهمون بقسط أساسي في ذلك، ما يحملهم أعباء كثيرة في هذه السن المبكرة، ويعرضهم لمخاطر اجتماعية وأخلاقية هم في غنى عنها، لو تم تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية الكافية لهم، والتي تقيهم شر العمل المبكر.

إن النقابات تتحمل قسطاً هاماً من المسؤولية في حماية الأطفال من العمل المبكر في المعامل والورش، من خلال النضال العام الذي من المفترض أن تخوضه الحركة النقابية في رفع الحد الأدنى للأجور، وتأمين أجور عادلة للعمال، وفق سلم متحرك مع الأسعار المشتعلة مع كل هبّة في سعر الدولار.

تأمين حقوق العمال والدفاع عنها، وزيادة الأجور الحقيقية، والعمل على الحد من ظاهرة الفقر والبطالة التي تتعاظم يوماً بعد يوم، نتيجةً للسياسات الحكومية التي زادت ذوي الدخل المحدود فقراً، وزادت الأغنياء غنىً، هذا بعض ما جاء في التقارير النقابية، أو في مداخلات النقابيين في اجتماعاتهم الكثيرة أمام الحكومة أو منفردين، ولا ندري إن كانوا متمسكين بقولهم هذا، ومدافعين عن قضايا العمال، أم أن كلام النهار يمحوه الليل، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

قوة العمل في حالة نزيف مستمرة

«من وين بدنا نجيب عمال؟ بدنا نضل نشتغل لغيرنا؟ ما بكفي الضغط اللي علينا من المالية والضرايب والجمارك ومن هون ومن هون»؟ بهذه الأسئلة المتلاحقة حدثنا أحد أصحاب المعامل الخاصة بصناعة الألبسة والذي أضاف «منجيب هالشباب ما بيعرفوا يشتغلوا شي، منعلمهم ومندربهم وبس يصيروا معلمين بسافروا على تركيا ومصر وبيشتغلوا هنيك، نحنا منعلم ومندرب هن بياخدوهم ع باب المستريح، والأسوأ من هيك أنو بنافسونا بالأسواق اللي كنا نصدر لها، يعني خسرانة معنا كيف ما توجهنا».

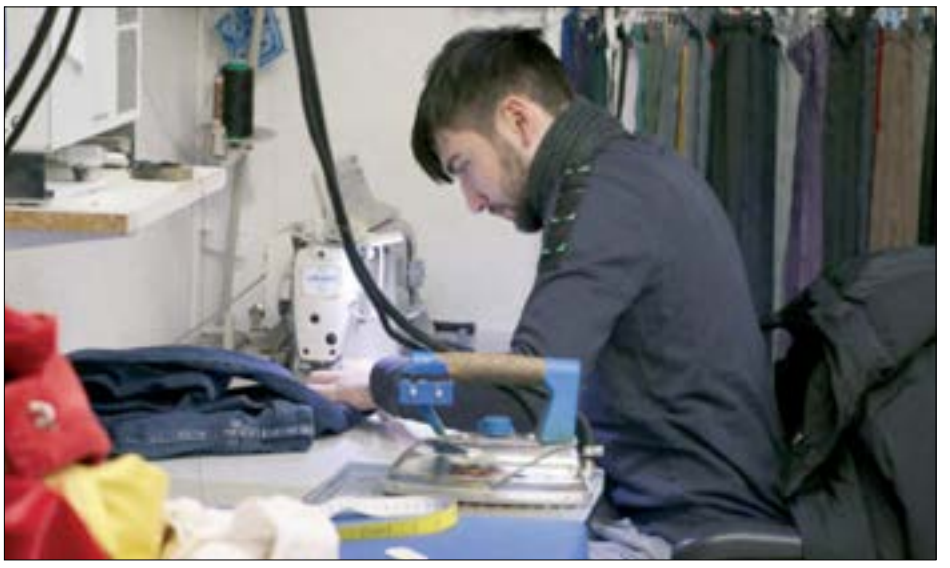

يدخل الفتية إلى سوق العمل مبكراً جداً نتيجة الوضع المعيشي الكارثي لأسرهم، ويتوزعون على القطاعات الخدمية والإنتاجية وفق الأهداف الموضوعة من قبلهم وعائلاتهم الواقعة تحت ضغوط الحياة المعيشية القاسية، وتلجأ الغالبية منهم إلى العمل في الحرف والصناعات انطلاقاً من الوعي السائد للمجتمع السوري وخاصة سكان المدن والضواحي الذين يصرون على أن يتعلم أطفالهم مصالح وحرفاً ضمن مقولة تسليح الشباب بمصلحة تحميهم من العوز، ورغم أن هذه الظاهرة ليست بجديدة على المجتمع السوري وسوق العمل فيه، إلا أنها شهدت تغيّراً كبيراً من حيث المحتوى والشكل والأسباب والنتائج والغايات، كيف لا وقد كانت فيما مضى خياراً مستمداً من واقع تغيّر بشدة وفرض ضروراته الجديدة وبالتالي خياراته الجديدة.

منذ بداية الأزمة ارتفعت هجرة اليد العاملة المهنية إلى الخارج تلك اليد المتدربة والخبيرة التي راكمت خبراتها في معامل وورشات السوق المحلية وكانت هذه الفئة الأكثر جرأة والأسرع قراراً بالهجرة والهروب بعيداً عن الأوضاع الاقتصادية الآخذة في التراجع والتي صاحبتها انهيارات كبرى بالقدرة الشرائية والأحوال المعيشية، واستمرت النسبة بالارتفاع مع مرور سنوات الأزمة واستمرار الانهيار، حتى كادت المناطق الصناعية والحرفية تخلو من أصحاب الكفاءات والخبرات وهذا ما فسح المجال للصف الثاني- إن جاز التعبير- في تعبئة الفراغ الحاصل ليرمّم أرباب العمل هذا النقص الشديد بفتح أبوابهم لأولئك الشباب الصغار الباحثين عن عمل، حيث ارتفعت نسبتهم كثيراً جرّاء حركة النزوح الداخلية المرافقة لحاجة عائلاتهم لدخول إضافية مع تراجع قدرتهم على إعالة أفراد أسرتهم، ومع دخول هذه الأعداد الكبيرة من الفتية والشباب الصغار إلى سوق العمل وتدريبهم بشكل مكثف وسريع لتغطية الحاجة المرجوة من الإنتاج، لترتفع كفاءتهم المهنية والفنية ويساهموا بشكل فعّال في الحفاظ على استمرار العملية الإنتاجية بالحد المقبول، ولكن ما إن تمضي سنتان أو ثلاثة حتى يلحق هؤلاء الشباب المدرّبون والمهنيون بمن سبقهم ويقصدون سوق العمل في الخارج بشكل عام، وبذلك تخسر الصناعة الوطنية أهم عناصر قوتها واستمرارها، دون أي أفق بتوقف هذا النزيف المستمر للأيدي العاملة لتضاف إلى نزيف الموارد البشرية العلمية والأكاديمية والفكرية في مقص أسعار من نوع خاص لا نحصد منه سوى الخسائر.

ارتفاع التضامن الشعبي العالَمي مع فلسطين كمّاً ونوعاً

يصل «الطوفان» إلى أربعينيّته وما يزال قوياً وجارفاً، رغم التضحيات المهولة، بل وبسبب هذه التضحيات بالذات– نظراً لأن العدو يمثّل ذروة غير مسبوقة لما أفرزته الرأسمالية من قذارة فاشية. ويَعِدُ الطوفان بانتصار سيسجَّل كأحد أهمّ الأحداث المفصلية بتاريخ الصراع بين معسكر الشعوب وقواها الأكثر تقدّمية من جهة، ومعسكر القوى الإمبريالية الفاشية بقيادة واشنطن والصهيونية وحلفائهما الأوروبيين «وخاصةً ورثة هتلر وبلفور» من جهة ثانية. وإذا كان الشعب الفلسطيني البطل هو رأس الحربة اليوم في ملحمة تحرّره الوطنية، فإنه استطاع بجدارة أنّ يفرض من جديد وبقوةٍ غير مسبوقة، هذا الفرز الصائب الدقيق والقاطع كشفرة، في ساحة الصراع الأممي الطبقي والحضاري العالَمي، حيث شحذ همم المتضامنين بالملايين في القارات الخمس، حتى أخذ نضالهم لعدالة هذه القضية الأممية يرتقي من الكلمة الهاتفة بوقف الإبادة الجماعية في غزة، إلى الفعل العملي لعرقلة شحنات أسلحة «لإسرائيل» من موانئ بلجيكا وأمريكا وأستراليا.

وهذه الحال، فليس مستغرباً أن تتصدّر الطلائع الأكثر تقدّمية في الطبقة العاملة العالمية جبهات الصراع والتضامن في هذه القضية، فمشاهد التضامن الواسع لدى الشعوب في قلب عدد من أعتى قلاع الرأسمالية، من لندن وواشنطن ونيويورك، إلى باريس وبرلين وسيدني، تشهد على نضجٍ في الوعي الشعبي، الطبقي والأممي، بات يعرف تماماً التلاحم الكبير والمتزايد بين مظلوميات جميع شعوب العالَم وكادحيه، سواء الرازحين منهم تحت الاستعمار والاحتلال المباشر بأشكاله القديمة والجديدة في بلدان الأطراف، أو الرازحين في الداخل «الغربي» تحت العواقب المتفاقمة للأزمة الرأسمالية الشاملة وانهيارها الحضاري، وعواقب حروبها العدوانية واللانهائية، والتي تقوم اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بتمزيق جميع أقنعتها «الديمقراطية» المنافقة و«حقوق إنسانها» الكاذبة، مما ساهم بهذا المفعول الشّافي لوعي شعوبها، فأخذ يخلّصها من كثيرٍ من الأوهام والأكاذيب والتشويهات التي هيمنت بها عليهم لعقود طويلة.

اعتراض بحري في أستراليا

منذ أيام قليلة، انضمّ عدد من الأستراليين المناصرين للقضية الفلسطينية إلى حركة «اعترضوا القوارب» الدولية للاحتجاج على شحنات الأسلحة المتوجهة إلى «إسرائيل».

ففي يوم السبت، 11 من الجاري، تمّ تنظيم احتجاج في ميناء بوتاني في سيدني، حيث قام عشرات النشطاء المتضامنين بركوب عدد من القوارب المائية الصغيرة، التي رفعوا عليها أعلام فلسطين وحاصروا بها سفينة شحن كبيرة تحمل أسلحة كانت تتجهّز للانطلاق إلى الكيان الصهيوني، واستطاعوا منعها من الأبحار وسط هتافات «كلّنا فلسطين» بحسب مقاطع فيديو متداولة.

ولم يكن هذا التحرك الأول من نوعه مؤخراً في أستراليا، فلقد سبقه احتجاج مماثل في ميناء ملبورن الأربعاء، حيث استلقى الناشطون أمام الشاحنات التي تحمل «البضائع القاتلة» «أسلحة لشركة الشحن الإسرائيلية «زيم».»

وكان أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأسترالي عن حزب «الخضر»، ديفيد شوبريدج، قد قال يوم الثلاثاء 7 تشرين الثاني الجاري: إن «قلة من الناس يعرفون أنّ أستراليا لديها أحد أكثر أنظمة تصدير الأسلحة سرّيةً، وغير الخاضعة للمساءلة في العالم». وأضاف شوبريدج في تغريدة: «الحكومة الأسترالية توافق على مئات المبيعات العسكرية لإسرائيل، ونحن ليس لدينا أية فكرة ما هي هذه الأسلحة، أو كيف يتم استخدامها... لقد حان الوقت لقول الحقيقة".

عمّال بريطانيون ضدّ الإبادة بغزة

أيضاً في بريطانيا وغيرها، نظّم عمّال ونقابات ونشطاء مظاهرة، في 12 من الشهر الجاري، أمام مقرات شركات تصنيع الأسلحة ومصانعها، بسبب تزويدها السلاح «لإسرائيل» لقتل الفلسطينيين، وارتكاب المجازر بالمدنيين والأطفال في غزة. وفي الأسبوع الذي سبقه تمكن المحتجون من إغلاق اثنين من أصل ستة من مداخل شركة BAE البريطانية المصنّعة للأسلحة في كينت، ولمدة ست ساعات. وقال المتظاهرون: إنّ «المصنع يوفّر مكونات وقطع تبديل للطائرات الإسرائيلية المقاتلة التي تشارك في قصف غزة». ودعوا إلى «وضع حد لتواطؤ حكومة المملكة المتحدة في جرائم الحرب المرتكبة في فلسطين»، بما في ذلك عبر إنهاء مبيعات الأسلحة «لإسرائيل» والدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار. ورفضت وزارة الحرب البريطانية التعليق على ذلك، في حين قال النشطاء في بيان لهم: إنّ الصناعات البريطانية توفّر 15% من مكونات الطائرات المقاتلة الشبح F35 التي تُستَخدَم حالياً في قصف غزة.

تدرك الشعوب وكادحوها وقواها الأكثر تقدمية بشكلٍ متزايد الطابع العدواني والكارثي للحروب الإمبريالية التي تشنها واشنطن و»إسرائيل» وحلفاؤهما

الاحتجاجات البريطانية أمام شركات الأسلحة ضمّت مئات من العمال في مجال الصحة والضيافة ومعلمين، إضافة إلى مشاركة أكاديميين وفنانين وغيرهم من أعضاء ثماني نقابات عمّالية. وقالت ألكسندا إحدى المعلّمات المشاركات بالاحتجاج أمام مدخل شركة الأسلحة، بحسب ما نقلت BBC: "كمعلمة فإن رؤية 185 مدرسة ومؤسسة تعليمية تُقصف في غزة لهو أمرٌ يدمي القلب حقاً». وأضافت: «نحن هنا اليوم لتعطيل آلة الحرب الإسرائيلية، واتخاذ موقف ضد تواطؤ حكومتنا، ونحث العمال في جميع أنحاء المملكة المتحدة على اتخاذ إجراءات مماثلة في أماكن عملهم ومجتمعاتهم".

وقالت هاربيت، طبيبة طوارئ: «أنا هنا لأنني إنسانة، وقد شهدنا مقتل المئات من أفراد الطواقم الطبية في غزة، ولا يزال بعضهم تحت الأنقاض".

وقالت جنين حوراني، من حركة الشباب الفلسطيني واتحاد كليات الجامعة: إن المظاهرة جزء من «حركة عالمية عابرة للحدود الوطنية» تهدف لإنهاء بيع الأسلحة «لإسرائيل»، وأضافت في تأكيد على الطابع الأممي لهذه التحركات: «كعمّال بريطانيين نقول: إننا لا نقبل استخدام العمالة البريطانية في جرائم الحرب التي ترتكب حالياً في فلسطين".

نقابات بلجيكا

في بلجيكا أيضاً، دعت نقابات عمال النقل أعضاءها إلى رفض التعامل مع المعدات العسكرية التي ترسل إلى «إسرائيل». وقالت نقابات ACV Puls و BTB وBBTK و ACV –Transcom في بيان مشترك: إنّ عمّال المطار شاهدوا شحنات أسلحة. وجاء في البيان «بينما تجري عمليات إبادة جماعية في فلسطين، يرى العاملون في مطارات مختلفة في بلجيكا شحنات أسلحة في طريقها إلى منطقة الحرب»، مؤكدين بأنّ هذا يعني المساهمة بإمداد الآلات التي تقتل الأبرياء. وأضافوا: «نحن كنقابات نقف مع المناضلين من أجل السلام".

في الختام، لا بد من ملاحظة، أنّ هذه الموجة الشعبية العالمية المناهضة لجرائم الحرب الصهيونية في غزة، ذات صلة أيضاً باحتجاجات سابقة ضدّ مواصلة دعم حرب الناتو الإمبريالية في أوكرانيا، حيث تدرك الشعوب وكادحوها وقواها الأكثر تقدمية بشكلٍ متزايد الطابع العدواني والكارثي للحروب الإمبريالية التي تشنها واشنطن و»إسرائيل» وحلفاؤهما، وتبشّر بمزيد من الضغوط والتحالفات لإنهائها، وإرساء قواعد العالَم الجديد، الذي لا يمكن أن يُكتب له العيش بسلام إلّا بمواصلة القتال بكل الوسائل، بما فيها المقاومة العسكرية حتى الهزيمة النهائية للفاشية المعاصرة «وعلى رأسها واشنطن والحركة الصهيونية» وإنهاء الرأسمالية بوصفها النظام الذي يولّدها.

ثلاث آليات غربية للتعامل مع الغضب الشعبي المتعاطف مع فلسطين

إلى ما قبل العدوان الصهيوني الأخير على غزة، كان يبدو أنّ «ثقافة الترند» قد سيطرت نهائياً، ولم يعد هنالك فكاكٌ منها. نقصد بذلك أنّ المدى الزمني لتفاعل الناس مع أي «شيء جديد» لا يتجاوز في أقصى الأحوال أسبوعاً؛ سواء كان الأمر زلزالاً، كارثة، حرباً... أو أي شيء آخر. تتفاعل الناس، تتعاطف، تشتم، تناقش، تحاجج، ومن ثم يتم طوي الموضوع / الترند والانتقال إلى الموضوع / الترند التالي وهكذا، رغم أنّ معاناة من وقعت عليهم الكارثة أو الحرب لا تكون قد انتهت، بل وأحياناً تكون قد تعاظمت.

ما نشهده من تفاعل شعبي على المستوى العالمي، هو كسرٌ لهذه النمطية المستحدثة؛ فالمظاهرات الاحتجاجية المناصر للفلسطينيين ما تزال مستمرة، ويزداد عدد المشاركين فيها على أساس أسبوعي، وفي عدد كبير من دول ومدن العالم. وكذلك الأمر مع شتى أشكال الاحتجاج الأخرى التي يجري استخدامها، والتي يزداد عددها وتتحسن نوعيتها مع الوقت.

لن ندخل هنا في محاولات تفسير هذا الاستثناء من «ثقافة الترند» السائدة، ولكن سنحاول أن نفهم الآليات التي تتعامل من خلالها الحكومات الغربية، خاصة مع الاحتجاج المناصر لفلسطين ومع اتساعه، لأنّ فهم هذه الآليات ضروري في توقع ما يمكن أن تقدم عليه هذه الحكومات مع الوقت، وفي التنبؤ بأي سيناريوهات ترسمها هذه الحكومات للحركة الاحتجاجية وتناميها في بلدانها.

أولاً: «التبلد العاطفي»

ربما تكون واحدة من أهم الميكانيزمات التي يجري استخدامها ضد الشعوب وضد حالة التعاطف لديها، هي دفعها نحو «الاعتياد»؛ الاعتياد على مناظر القتل والدماء والدمار. يذهب بعض دارسي علم نفس المجتمع أبعد من ذلك؛ فيرون أنّه حتى ذلك النمط من البرامج «التثقيفية/ العلمية» التي تعرض مشاهد الافتراس البرية تدخل ضمن الغرض نفسه؛ فحين يرى الإنسان للمرة الأولى مشاهد الافتراس يتعامل معها بقدرٍ من الصدمة وعدم الارتياح، ولكن تكرارها مرة وراء الأخرى يجعلها معتادةً بل و«ممتعة»!

الأمر نفسه ينطبق على ما يسمى «أفلام الرعب»، والتي تُحول القتل إلى أمر اعتيادي متكرر، وتجعل من قيمة حياة الإنسان أخفض فأخفض. وعند هذا الحد تتحول نشرات الأخبار نفسها، وبالتدريج، إلى «مسلسل» جديد، شبيه ببرامج الافتراس البري، وبأفلام الرعب.

التعاطف الإنساني هو مسألة طبيعية وغريزية، ولكنه أمر مجهد وانتقائي ولا يمكن أن يكون مستمراً طوال الوقت؛ فالبناء الطبيعي للإنسان على أساس التجربة التاريخية للبشرية يحتوي ضمنه التعاطف، ولكن يحتوي أيضاً «حياة طبيعية» بهذا القدر أو ذاك، تمر ضمنها مواقف بعينها تتطلب التعاطف. ولكن حين يصبح الضخ اليومي للمآسي مستمراً، ليس لشهر أو شهرين بل لعشرات السنين، تبدأ الناس بـ«تقنين» و«ترشيد» آلية التعاطف... وهذا يسمح بفهم الأدوار غير المباشرة التي يلعبها الإعلام في تغطيته للقضية الفلسطينية، بما في ذلك الذي يقدم نفسه مناصراً لها، والذي يُحول ساعات بثه الكاملة إلى بيت عزاء ومناحة مستمرة، بحيث يستنزف تعاطف الناس بأسرع وقت ممكن، ويدفعهم دفعاً للانصراف عن هذا التعاطف ومتابعة حياتهم. وذلك بدلاً من التركيز على الأبعاد الشاملة لما يجري، وخاصة على الجوانب التي تظهر الجدوى الفعلية من عمليات المقاومة، والتأثيرات الفعلية التي تحدثها في كيان العدو ولدى حلفائه... فحتى في العرف الشعبي البسيط، حين يموت إنسان، ولو بحادث سير، فإنّ الناس خلال العزاء به لا يغرقون في وصف كيف سحقت عظامه، ومن أي جانب دخل حديد السيارة في جسده، ومن أي جانب خرج... بل ينصرفون إلى ذكر محاسنه وأعماله الطيبة في حياته...إلخ

وإذاً، يمكن القول: إنّ واحدة من الآليات التي تستخدمها الحكومات، عبر الإعلام، هي دفع الناس نحو «التبلد العاطفي» تجاه الدم الفلسطيني، ليس عبر إخفائه، بل على العكس عبر إغراق المشهد به والتغطية على كل شيء آخر... ليتحول الأمر إلى «مشهد مؤلم» مستمر، تتم عبره التغطية على الهزيمة التي تلقاها العدو، وعلى الضربات التي ما يزال يتلقاها.

تجري محاولة تحويل المسألة إلى شكل من صراع الحضارات وحتى صراع الأديان وهذا كلّه يجري استثماره لتعزيز اليمين الفاشي وتعزيز صعوده

ثانياً: «التنفيس»

كاستكمال لآلية التبلد العاطفي، تلجأ بعض الحكومات إلى آلية التنفيس. ربما أوضح مثال على ذلك هو المثال البريطاني، الذي يتمسك بموقف رسمي منحازٍ تماماً للكيان، ولكنه في الوقت نفسه يترك موجة الغضب الشعبي تمتد إلى أقصى مدى لها، مع التعويل على الوقت، الذي كلما مرّ واستطال، تعمل آلية «التبلد العاطفي» بشكل أكبر. بالتوازي، تقوم هذه الحكومات بإجراءات شكلية تنفيسية من نمط إقالة وزير من الوزراء بسبب «اتهامه لرئيس شرطة لندن بالانحياز...».

ثالثاً: «تحويل الغضب ضد أصحابه»

كانت قاسيون قد وقفت مسبقاً عند معاني مختلفة للاحتجاجات الشعبية التي تحدث في الدول الغربية تعاطفاً ودعماً للقضية الفلسطينية، وبينها أنّ هذه الاحتجاجات لا تتعلق بفلسطين فقط، بل وهي في الوقت نفسه تعبير عن غضب شعبي ضد الحكومات، وضد سياساتها التمييزية والعنصرية، وضد سياساتها الاقتصادية المنحازة ضد مصالح عموم الناس، ولمصلحة الأقليات المالية الحاكمة.

يمكن أن نضيف هنا، أنّ الحكومات الغربية، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الشاملة، وما يرافقها وينتج عنها من أزمات سياسية عبر العالم وحروب وكوارث، تتجهز لمواجهة غضب شعوبها المرتبط مباشرة بسياساتها الداخلية بالدرجة الأولى.

في هذا السياق، فإنّ واحدة من الآليات الواضحة، هي استخدام «الفوالق» ضمن المجتمعات الغربية، واختراعها وتكريسها إن لزم الأمر؛ «الفالق» الأوضح الذي يجري العمل عليه، هو الفالق بين «المهاجرين» و«الأصليين»، وهو نفسه الذي يجري على أساسه رسم خارطة كاريكاتورية للاصطفاف السياسي، بحيث يصبح الفرق بين اليمين واليسار هو الفرق بين من يناصر «المهاجرين» و«الأصليين»، وتصبح المسألة وكأنها حرب ثقافية ودينية، وليست صراعاً اقتصادياً وصراع مصالح بين من هم تحت ومن هم فوق، علماً أنّ من هم تحت هم من المهاجرين والأصليين، ومن هم فوق أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ نسبة المهاجرين ممن هم تحت هي بطبيعة الحال الأعلى...

والآن، مع الوضع الفلسطيني، تجري محاولة تحويل المسألة إلى شكل من «صراع الحضارات» وحتى «صراع الأديان».. وهذا كلّه يجري استثماره لتعزيز اليمين الفاشي وتعزيز صعوده، وكل ذلك يصب في المحصلة في تقويض ما تبقى من حريات، وفي تجهيز المجتمع لحالة صراع داخلي دموي، يبدو أنه المخرج الوحيد من وجهة نظر المنظومات الحاكمة، بحيث يتم توجيه طاقة الناس ضد بعضهم البعض، بدل أن يتم توجيهها ضد المنظومة...

ماذا تريد واشنطن في فلسطين ارتباطاً بالشرق الأوسط بأكمله وبالصراع الدولي؟

بعد أيام قليلة، يكون قد مضى شهر ونصف على 7 أكتوبر. ابتداءً من يوم 16 أكتوبر وحتى اليوم، شهد مجلس الأمن الدولي فشل أربعة مشاريع قرارات، ومرور واحد، وشهدت الأمم المتحدة مرور قرارين.

إلقاء نظرة شاملة على مجمل هذه المشاريع والقرارات، من شأنه أن يوضح طريقة التعامل الأمريكية خاصة مع ما يجري، وما تعمل عليه، وما تخطط له واشنطن.

أول مشروع قرار كان مشروع قرار روسي تم التصويت عليه يوم 16 أكتوبر، وتلخص جوهره في ثلاث أفكار: 1- وقف فوري لإطلاق النار. 2- فتح باب المساعدات والإغاثة وإنهاء حصار قطاع غزة. 3- الذهاب لحل سياسي على أساس القرارات الدولية، وعبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن فكرة حل الدولتين.

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار، وكانت الوحيدة التي رفضت ذلك، وتذرعت في حينه بأنّ القرار لا ينص على «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، ولا يصنف حماس كـ «حركة إرهابية».

جاء بعد ذلك مشروع القرار البرازيلي بتاريخ 18 أكتوبر، والذي شطب فكرة وقف إطلاق النار، وأبدلها بفكرة «هدن إنسانية مؤقتة»، ومع ذلك فقد رفضته الولايات المتحدة، وكانت الوحيدة التي رفضته؛ حيث وافقت عليه 12 دولة من أصل 15 في مجلس الأمن، وامتنعت عن التصويت دولتان، كل لأسبابها التي عرضتها، هما روسيا وبريطانيا؛ أما روسيا فقد امتنعت عن التصويت لأنها لن تقف ضد هدن إنسانية، لكنها ترى أنها أقل بكثير من المطلوب، وأنها رخصة غربية للكيان للاستمرار بالقتل، ومطلبها كان وقف إطلاق نار دائم، وليس هدنة مؤقتة. أما بريطانيا، فموقفها واضح في الانحياز إلى الكيان، ولكنها مع ذلك لم تمارس دور وجه القباحة المطلق الذي تلعبه الولايات المتحدة منفردةً، ربما ومعها «إسرائيل» وأكرانيا وميكرونيزيا في الأمم المتحدة.

مشروع القرار الثالث كان أمريكياً، وتم التصويت عليه يوم 25 أكتوبر، وهو لا يدعو لوقف إطلاق النار بطبيعة الحال، وفوق ذلك يدين حماس ويقول بـ«حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». ولم يمر القرار بسبب استخدام كل من الصين وروسيا حق النقض الفيتو ضده، وأيدت الدول الغربية في مجلس الأمن مشروع القرار الذي تقدم به معلمهم الأمريكي.

مشروع القرار الرابع جاء في اليوم نفسه، 25 أكتوبر، وكان مشروعاً روسياً، جرى أيضاً منع تمريره باستخدام الفيتو الأمريكي والبريطاني هذه المرة. وعند هذا الحد بدأ الأمريكان بالقول علناً بأنهم ضد وقف إطلاق النار وسيمنعون أي محاولة لوقف إطلاق النار!

بالتوازي، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، جرى التصويت على قرارين بخصوص الوضع في غزة، وفي فلسطين عموماً. **الأول:** في 27 أكتوبر قدمته المجموعة العربية، وكانت نتائج التصويت عليه كاشفةً للاصطفاف الدولي؛ حيث وافقت عليه 121 دولة، ورفضته 14 دولة، وامتنعت عن التصويت 44. ودعا مشروع القرار إلى «هدنة إنسانية فورية ودائمة» وهو تعبير يطابق بالمعنى الفعلي تعبير «وقف إطلاق نار دائم».

يريدون لمركز الحرارة المرتفعة في فلسطين أن يكون مستمراً بحيث يتم استخدام هذه الحرارة في إشعال الإقليم بأكمله ودوله الكبرى بشكلٍ خاص

القرار الثاني: تم التصويت عليه في 9 تشرين الثاني، وتضمن إدانة للمستوطنات «الإسرائيلية» غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، وتم اعتماد القرار بتصويت 145 دولة، وامتناع 18، و7 دول فقط ضد القرار بينها الولايات المتحدة وكندا و«إسرائيل».

المفارقة في هذا التصويت الثاني، هو أنّ الدول التي وقفت ضد القرار، وضعت نفسها بشكل مفضوح وعلني ضد قرارات دولية سابقة كانت قد وافقت عليها بما فيها ضمن مجلس الأمن الدولي؛ لأنّ مسألة عدم شرعية الاستيطان الذي يقوم به الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، هي مسألة تم إقرارها في سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي.

الهدف؟

من الواضح، أنّ الولايات المتحدة على الخصوص، ومعها بعض الدول الغربية، تضع نفسها في مواجهة مفتوحة مع العالم بأسره. وأكثر من ذلك فإنها تضع نفسها في مواجهة ساقطة أخلاقياً وإنسانياً وقانونياً إلى درجة تفقأ الأعين... وهذا وإنْ لم يكن غريباً على الأمريكان، لكنهم اعتادوا سابقاً على محاولة تغطية إجرامهم بطريقة أو بأخرى، باختراع ذرائع وحجج مختلفة. لكنهم هذه المرة يتعاملون بوقاحة تكاد تكون غير مسبوقة إلا في عصور الاستعمار والاستعباد التقليدي، الذي كانت تُباد ضمنه شعوب بأكملها، تحت مسمى «دفع الشعوب الهمجية نحو الحضارة»!

وهذا السلوك يحتاج تفسيراً؛ فهو ليس مجرد اضطرار أمريكي، مع أنّ هذا «أي الاضطرار» يمكنه أنْ يفسر جزئياً، ولكن ليس كل المسألة... من الممكن التفكير بأنّ الولايات المتحدة، وفي إطار احتدام الصراع على المحافظة على الأحادية القطبية التي تتداعى، وبدل أن تقبل بالتراجع التدريجي وبالوصول إلى تفاهمات جديدة على المستوى الدولية، بدل ذلك فإنها تفعل كما يفعل كل المقامرين المدانين: ترفع الرهان لعل الطرف الآخر يخاف وينسحب. الخطير في المسألة هي أن عملية رفع الرهان ما تزال مستمرة حتى اللحظة، والولايات المتحدة مع تأخر وقف إطلاق النار، تقترب أكثر فأكثر من المقامرة بكل شيء دفعة واحدة... بما في ذلك دفع الأمور إلى تخوم حرب إقليمية، ومن ثم عالمية.

ولكن هنا ينبغي الانتباه إلى أيّ نوع من الحروب يسعى الأمريكان نحوها... فهم فعلاً لا يريدون توسيع رقعة الحرب بوصفها حرباً مع «إسرائيل» وضدها. أي أنهم لا يريدون أن تتوسع الجبهات المحاربة للكيان، ولكنهم في الوقت نفسه يريدون لمركز الحرارة المرتفعة في فلسطين أن يكون مستمراً، بحيث يتم استخدام هذه الحرارة في إشعال الإقليم بأكمله، ودوله الكبرى بشكل خاص، بجملة من الصراعات والحروب الدموية الداخلية بالدرجة الأولى، وبحيث تتحول الهزيمة التي تلقاها الغرب، وتلقاها الكيان إلى فرصة لإشعال فوضى شاملة في المنطقة، من شأنها برأيهم إعادة ترتيب التوازنات مجدداً في العالم بأسره، لمصلحتهم...

هذا الإطار الافتراضي، ربما يسمح بفهم الإصرار الأمريكي على تمديد الحرب لأطول فترة ممكنة، ويسمح بتفسير سلوك واشنطن في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة. ويسمح أيضاً بفهم التوازي المستمر في الموقف الأمريكي بين «العمل لعدم توسيع رقعة الحرب» بالمعنى الذي سردناه أعلاه، وبين منع وقف إطلاق النار. ولذا يصبح من المنطقي التفكير بكسر إرادة واشنطن، انطلاقاً من هذه الثنائية بالذات، وبالشكل الأمثل المناسب...

برامج الدعم والاعتمادية لتسويق موسم الحمضيات على حساب الفلاح!

كل عام، ومع بدء جني وقطاف محصول الحمضيات، يبدأ الحديث الرسمي الخلبي عن دعم الموسم ودعم الفلاح، فيما يتم تجيير الدعم الفعلي لحساب شريحة التجار والمصدرين!

فمع استمرار الحكومة باتباع الآليات ذاتها سنوياً، بما يخص محصول الحمضيات وبرنامج دعم التصدير الخاص به، يتم قطف ثمار هذه الآليات من قبل التجار بنهاية المطاف، بينما يُحرم الفلاح من الدعم، بل ويبقى رهناً مع موسمه تحت رحمة التجار والمصدرين، والنتيجة مزيد من الخسارات للفلاح، ومزيد من التراجع في المواسم المتعاقبة!

برنامج دعم كلف الشحن!

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم /864/ تاريخ 2023/11/12 المتضمن تحديد الآلية التنفيذية لبرنامج دعم تصدير مادة الحمضيات لموسم 2023–2024.

وتنص المادة الأولى من القرار على منح دعم بنسبة 25% من كلف الشحن البري والبحري للشحنات المُصدّرة خلال الفترة من 2023/11/1 ولغاية 2024/2/28، كما يتم منح دعم بنسبة 10% من كلف الشحن البري والبحري للشحنات المُصدرة خلال الفترة من 2024/3/1 لغاية 2024/5/30.

كذلك يتضمن القرار تحديد المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على دعم تصدير مادة الحمضيات، وآخر موعد لاستلام واستكمال الوثائق المطلوبة لصرف الدعم.

لا شك أن برنامج دعم كلف الشحن أعلاه، والممتد لفترة 7 أشهر، إيجابي ويساعد على تسويق جزء من الموسم للأسواق الخارجية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يتم حصاده على مستوى استقطاب القطع الأجنبي لقاء عمليات التصدير وزيادة كمياتها.

بالمقابل من الواضح أن هذا البرنامج موجّه بإيجابياته لمصلحة المصدرين، مع عدم ضمان مصلحة الفلاحين!

برامج الاعتمادية بوابة ضغط إضافية!

أصدرت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات القرار رقم /121/ تاريخ 2023/11/15 القاضي باعتماد مراكز الفرز والتوضيب في محافظتي اللاذقية وطرطوس، والمستوفية لشروط برنامج الاعتمادية لتسويق المنتجات الزراعية السورية«الحمضيات–التفاح» لموسم /2022–2023/.

وبحسب القرار كان عدد المراكز المعتمدة في محافظة اللاذقية بواقع /10/ مراكز، بينما كان هناك مركزاً واحداً معتمداً في محافظة طرطوس!

كما أصدرت الهيئة القرار رقم /122/ باعتماد مزارع الحمضيات في محافظتي اللاذقية وطرطوس، والمستوفية لشروط برنامج الاعتمادية لتسويق المنتجات الزراعية السورية.

وبحسب القرار كان عدد المزارع المعتمدة في محافظة اللاذقية /44/ مزرعة، وفي محافظة طرطوس /17/ مزرعة معتمدة!

وتجدر الإشارة إلى أن برامج الاعتمادية أعلاه مخصصة لضمان الاشتراطات الخاصة بعمليات تصدير المنتجات الزراعية المحلية، وهي أيضاً إيجابية بعموميتها، لكنها بواقع الحال عامل ضغط على الفلاحين، بينما المستفيد منها هي شريحة المصدرين!

فالالتزام بالشروط للوصول إلى الاعتمادية مكلف، وعلى حساب الفلاح دون أية مبالغ دعم، ما يعني زيادة في التكاليف مع عدم ضمان تعويضها عبر الأسعار بالنتيجة، يضاف إليها عوامل المحسوبية والوساطة والفساد في بعض الأحيان!

الفلاح ضحية الحكومة والتاجر!

فقد الفلاحون كافة أشكال الدعم الحكومي، سواء خلال عملية الإنتاج أو خلال عملية التسويق، بدءاً من مستلزمات الإنتاج وأسعارها المرتفعة والمستمرة بالارتفاع، وصولاً إلى عمليات التسويق والتصدير، المتحكم بها سعراً وكماً من قبل تجار أسواق الهال والمصدرين، وليس انتهاء ببرامج الاعتمادية التي تُقصي الكثير من المزارع من الاستفادة من أسواق التصدير الخارجية!

فالدعم الحكومي لا يغطي شيئاً يذكر من تكاليف مستلزمات الزراعة، لتأتي الضربة الثانية أثناء عملية تسعير الموسم المتحكم بها من قبل التجار عبر آليات العرض والطلب الشكلية، والتي لا تغطي بالنهاية التكلفة الفعلية أو المجزية للفلاح، خاصة مع ضعف قنوات التسويق الداخلي وفائض الإنتاج السنوي الذي يدفع ضريبته الفلاح على حسابه، تليها الضربة الثالثة والمتمثلة بالإجراءات الخاصة بتسويق موسم الحمضيات إلى الأسواق الخارجية، ومنها قرار دعم كلف الشحن وقرارات الاعتمادية أعلاه، التي توضح جهود الرسميين في تذليل الصعاب أمام تجار وسماسرة التصدير عبر منحهم الدعم النقدي المباشر، ليستفيد هؤلاء بالنتيجة من استغلال الفلاح بالسعر المفروض من قبلهم، ومن الدعم النقدي الحكومي بأن معاً!

دعم القطاع الزراعي من المفترض أن يبدأ من حل مشكلات المُنتج أي الفلاح مع تذليل صعوباته وتقديم الدعم الكافي له وخاصة على مستوى مستلزمات إنتاجه!

وهذا السيناريو يتكرر كل عام، على حساب الفلاح وعلى حساب المواطن، فمبالغ الدعم النقدي المجيرة لمصلحة سماسرة التصدير هي أموال تقتطع من جيوب المواطنين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر!

رضينا بالبين!

على الرغم من كل ما سبق أعلاه من ميزات تصب بمصلحة المصدرين على حساب الفلاحين إلا أن ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو! فحسب تصريح رئيس لجنة تصدير الحمضيات: «إن هذا القرار عمره نحو 3 سنوات، ويتم اتخاذه وفق نفس الآلية».

وتساءل عن الأساس الذي تم من خلاله وضع نسبة الدعم «هل هو على أساس البند الجمركي أم على أساس سعر تعهد القطع الأجنبي الذي يدفعه المصدرون لمصرف سورية المركزي؟".

وبغض النظر عن مشروعية تساؤل رئيس لجنة تصدير الحمضيات أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن كل دول العالم تعمل على دعم المنتجين والمصدرين بأن معاً، في حين أن من يتلقون الدعم في سورية هم شريحة السماسرة والمصدرين فقط لا غير!

مع العلم أن دعم القطاع الزراعي من المفترض أن يبدأ من حل مشكلات المُنتِج، أي الفلاح، مع تذليل صعوباته وتقديم الدعم الكافي له، وخاصة على مستوى مستلزمات إنتاجه!

محصول إستراتيجي في مهب الريح!

يُعد محصول الحمضيات الأعلى إنتاجاً من أصناف الفواكه المنتجة محلياً، رغم وجود العديد من الظروف التي تعيق الإنتاجية وتطويرها وتحسينها، وخاصة مستلزمات الإنتاج والتسويق والتصدير.... إلخ!

حيث يبلغ الإنتاج في محافظة اللاذقية لهذا العام حوالي 650 ألف طن، حسب رئيس غرفة زراعة اللاذقية، كما صرح مدير زراعة طرطوس أن إنتاج الحمضيات في محافظة طرطوس يبلغ هذا العام حوالي 174 ألف طن، بزيادة حوالي 20 ألف طن عن العام الماضي، مع العلم أن أرقام إنتاج المواسم السابقة تخطت مليون طن في بعض السنوات!

لكن وككل عام تتكرر الوعود الحكومية لمنع خسارة فلاحي الحمضيات ولا شيء من تلك الوعود يتحقق، مع تكريس الفشل المتعاقب في حل مشكلة تسويق الحمضيات داخلاً وخارجاً، ما دفع بعض الفلاحين إلى اقتلاع الأشجار واستبدال زراعة الحمضيات بزراعات أخرى أكثر جدوى بالنسبة إليهم، أو هجرة الزراعة والأرض نهائياً، وهو ما تؤكده الأرقام المتراجعة للمواسم المتعاقبة!

فهل هذا عجز حكومي حقيقي؟

وهل مساعي إغلاق ملف فائض إنتاج موسم الحمضيات السنوي– من خلال إقامة معمل عصائر ومركزات في المنطقة الساحلية كمطلب محق للفلاحين يضمن تسويق كامل إنتاجهم بأسعار مجزية تحد من خساراتهم– أمر شديد الصعوبة؟!

أم إن كل ما سبق هي خطوات مدروسة لتقليص إنتاج هذا المحصول تباعاً وصولاً إلى إنهائه، مع ضمان ملء جيوب البعض، تجّاراً ومصدرين وفاسدين، دون اكتراث بعواقب ذلك على الفلاحين والاقتصاد الوطني؟

ضربة جديدة موجعة لصناعة السيراميك المحلي لمصلحة المستوردين!

وافق رئيس الحكومة بكتابه رقم 1/15669 تاريخ 2023/11/9 على توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم 57 تاريخ 2023/11/6 المتضمنة تأييد مقترح غرفة تجارة ريف دمشق بالسماح باستيراد مادة السيراميك، على أن تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالمتابعة!

الموافقة أعلاه، وبغض النظر عن مبرراتها وذرائعها، هي ترجمة عملية جديدة لمحاباة الحكومة لشريحة أصحاب الأرباح من المستوردين المحظيين على حساب الإنتاج المحلي والمنتجين، وهي تشكل ضربة موجعة موجهة لصناعة السيراميك المحلي، لتضاف إلى كل الصعوبات التي تعاني منها هذه الصناعة المحلية، وخاصة على مستوى تكاليفها المرتفعة المرتبطة بمستلزمات إنتاجها، وتحديداً حوامل الطاقة التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير، سواء كان ذلك على مستوى الطاقة الكهربائية أو على مستوى الفيول والغاز الصناعي!

تفاصيل إضافية!

ورد في حيثيات الموافقة الحكومية أنها أتت عطفاً على معروض مقدم من مستوردي مادة السيراميك- كتاب غرفة تجارة ريف دمشق- كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بطلب السماح باستيراد مادة السيراميك وإعادة النظر بالسعر الاسترشادي لها!

ومن جملة ما ورد من مبررات أن الطلب جاء نتيجة الارتفاع الكبير جداً في سعر السيراميك الوطني وانخفاض الجودة!

كما تضمنت توصية اللجنة الاقتصادية التي تمت الموافقة عليها ما يلي، التنسيق مع وزارة المالية لدعوة اللجنة المعنية بتحديد الأسعار الاسترشادية لتحديد السعر الاسترشادي لمادة السيراميك- التنسيق مع مصرف سورية المركزي بخصوص تحديد الكميات المسموح باستيرادها من المادة وآلية تمويلها- التنسيق مع وزارة الصناعة لإصدار القرار اللازم بفرض ضميمة بمبلغ /10000/ ليرة/م2 على المقاسات المنتجة والمتوفرة محلياً من السيراميك بهدف حماية المنتج المحلي وعدم فرضها على المقاسات التي لا يوجد منها إنتاج محلي- تكليف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمراقبة الأسعار بالأسواق ومنعكسات تطبيق القرار الذي سيصدر- التأكيد على غرف التجارة في المحافظات للتقيد بأصول المخاطبة بحيث يتم رفع المراسلات عن طريق اتحاد غرف التجارة السورية.

الترجمة الكارثية لتفاصيل الموافقة!

تجدر الإشارة في البداية إلى أن عبارة العتب بما يخص «التقيد بأصول المخاطبة» أتت لذر الرماد في العيون، فالموافقة تمت على الرغم من عدم التقيد بهذه الأصول!

فما ورد من حيثيات أعلاه يوضح بما لا لبس فيه أن الحكومة ولجنتها الاقتصادية غير معنيين بالصناعة المحلية بقدر عنايتها واهتمامها بمصالح المستوردين الذين تقدموا بالطلب!

أما الحديث عن سعر المنتج المحلي وجودته، وبغض النظر عن دقته وصوابيته، فهو ليس إلا ذريعة لتمرير الموافقة أعلاه، وليس من أجل مصلحة المستهلك من كل بد!

فالموافقة تحابي مصلحة المستوردين وغرفة تجارة ريف دمشق بذريعة سعر المنتج المحلي وجودته، وبحيث يتم فتح الباب على مصراعيه كي يستشرس التنافس مع المنتج المحلي، مقابل غزو المستورد غير مضمون الجودة طبعاً، لكنه قد يكون «بالرغم من فرض الضميمة على المقاسات المستوردة والمنتج منها محلياً» أدنى سعراً من المنتج المحلي بسبب ارتفاع تكاليفه، أما بالنسبة لبقية المقاسات المستوردة غير المنتج منها محلياً فستكون أرخص نسبياً باعتبارها معفية من الضميمة!

على ذلك فإنه من المتوقع خلال الفترة القريبة القادمة أن يتم إغراق السوق المحلي بمادة السيراميك المستورد بمختلف المقاسات المواصفات والمصادر، بالإضافة إلى ما يتم إدخاله تهريباً من هذه المادة، خاصة وان موضوع الكميات التي سيسمح باستيرادها تم ربطها بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي من بوابة آلية التمويل وليس من أية بوابة أخرى، ما يعني حصر الاستيراد فعلاً بالبعض المحظي بغض النظر عن الكميات!

والنتيجة المفروغ منها أن الصناعة المحلية لهذه المادة ستصاب بالمزيد من الصعوبات وصولاً إلى التوقف المؤقت لبعض أو كل منشآتها عن العمل، أو الخروج من الإنتاج بشكل نهائي، وهو ما يتم السعي إليه من قبل شريحة المستوردين، وذلك كي يخلو السوق المحلي لهم من المنافسة لاحقاً، وكي تُستكمل سيطرتهم على السوق كلياً، وبالتالي التحكم بالسعر والجودة والمواصفة على حساب المستهلكين!

النتيجة المفروغ منها أن الصناعة المحلية لهذه المادة ستصاب بالمزيد من الصعوبات وصولاً إلى التوقف المؤقت لبعض أو كل منشآتها عن العمل أو الخروج من الإنتاج بشكل نهائي!

المزيد من النتائج الكارثية!

من المفروغ منه أن صناعة السيراميك المحلي بحاجة للمزيد من الاهتمام من أجل تحسين جودته ومواصفاته وتخفيض أسعاره، لكن المدخل إلى ذلك لا يمر عبر بوابة المنافسة مع المستورد من كل بد، بل من خلال بوابة تخفيض تكاليف مستلزمات إنتاجه، وخاصة تكاليف حوامل الطاقة باعتبارها تشكل نسبة كبيرة من التكاليف، والتقليل من صعوبات العملية الإنتاجية والتسويقية بالتوازي مع آليات الرقابة الجدية والإيجابية التي تصب بهذا المنحى وليس بالضد منه كما جرى ويجري حتى الآن!

فضرب وتقويض الإنتاج المحلي لمادة السيراميك عبر فتح بوابة الاستيراد الآن، بعد كل أوجه المعاناة التي تعاني منها هذه الصناعة، يعني فيما يعنيه ما يلي:

تراجع هذه الصناعة وصولاً إلى توقف منشآتها جزءاً أو كلاً!

خسارة أصحاب هذه المنشآت، والدفع ببعضهم لإعادة تأسيس أعمالهم خارج البلاد، كحال غيرهم من المنتجين والصناعيين الذين سبقوهم إلى ذلك مضطرين!

الدفع بآلاف العاملين بهذه المنشآت إلى البطالة، أي مزيد من الفقر والعوز والجوع لآلاف الأسر!

تضرر شبكات وسلاسل التوريد والتسويق لهذه الصناعة، أي المزيد من البطالة، والمزيد من الأسر المعوزة!

تضرر السوق المحلي جرّاء هذا التراجع على مستوى تأمين احتياجاته!

خسارة القيمة المضافة بهذه الصناعة، وكذلك خسارة أسواق تصديرها باعتبارها من الصناعات التصديرية!

خسارة عائدات التصدير من القطع الخاصة بهذه الصناعة!

خسارة إضافية للقطع جرّاء عمليات الاستيراد، التي ستتزايد مع تكريس تراجع الإنتاج المحلي وتوقف منشآته تباعاً!

مزيد من التضخم والإضرار بالاقتصاد الوطني ككل!

وكل هذه النتائج الكارثية وغيرها الكثير معروفة ومدركة بكل تأكيد من قبل الحكومة واللجنة الاقتصادية، لكن ذلك لا يعنيها بشيء على ما يبدو!

فالسياسات التدميرية للإنتاج المحلي «الصناعي أو الزراعي- العام أو الخاص» تمضي بكل سلاسة الاستهتار واللامبالاة، ضاربة عرض الحائط بكل الكوارث الناجمة عنها، بما يضمن مصالح القلة من كبار أصحاب الأرباح المحظيين فقط لا غير، على حساب المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية!

محصول القطن دون حدود الكفاية وبوابة الاستيراد هي البديل طبعاً!

وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارتي المالية والصناعة بمنح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان قرضاً مالياً قدره /182/ مليار ليرة سورية لتسديد قيمة الأقطان المتوقع استلامها من الفلاحين في المناطق الآمنة لموسم 2023-2024 ودفع أجور نقلها.

فما هي كميات القطن التي تتوقع الحكومة استلامها من الفلاحين؟

وما هي نسبتها من حجم الحاجة لسد كفاية القطاع العام والخاص؟

وما هو مصير قطاع الصناعات النسيجية في ظل زيادة نسبة مدخلات إنتاجه المستوردة؟

الكميات المتوقعة 18 ألف طن فقط لا غير!

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاقتصادية كانت قد حددت سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم 2023 بمبلغ قدره 10 آلاف ليرة سورية واصلاً أرض محالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

إن مبلغ القرض المالي أعلاه والبالغ /182/ مليار ليرة، بالمقارنة مع سعر الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحدد بـ/10/ آلاف ليرة، يعني أن كمية الأقطان التي تتوقع الحكومة استلامها من الفلاحين بأحسن الأحوال تقدر بحدود 18،200 طن فقط لا غير! مع الأخذ بعين الاعتبار أن السعر الرسمي المحدد للكيلو غرام غير مجزٍ للفلاح لتغطية تكاليفه، ما يعني أن جزءاً من محصول هذا الموسم لن يتم تسليمه للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، وبالتالي سيكون الفلاح ضحية بين فكي كماشة وعلى حسابه، الحكومة من طرف، والسماسرة والتجار من طرف آخر، وهذا بدوره سيؤدي إلى مزيد من التراجع في زراعة المحصول في الموسم القادم من كل بد، وهو المطلوب على ما يبدو!

الحكومة تسقط من حساباتها مساحة 43780 هكتاراً!

بيّن مدير مكتب القطن المهندس أحمد العلي أن «المساحة الإجمالية المزروعة بالقطن على مستوى القطر لهذا الموسم بلغت 57173 هكتاراً، منها 13393 هكتاراً في المناطق الآمنة في محافظات حلب وإدلب والرقة ودير الزور والحسكة وريف دمشق»، وذلك حسب ما ورد على موقع الحكومة بتاريخ 2023/11/1!

على ذلك فإن الحكومة بموافقتها على القرض أعلاه، والمخصص لاستلام المحصول من المناطق الآمنة، تكون قد أسقطت من حساباتها مسبقاً مساحة 43780 هكتاراً مزروعة بالقطن من إجمالي المساحة المزروعة بهذا المحصول على مستوى القطر مع كميات محصولها!

ولا ندري لماذا كلفت الحكومة نفسها العناء بحساب إجمالي المساحات المزروعة بالمحصول على مستوى القطر طالما لا نية لها باستلامه إلا من المناطق الآمنة!

علماً أن مساحة 13393 هكتاراً مزروعة بالقطن في المناطق الآمنة، بحال الاكتفاء باستلام المحصول منها فقط، بالكاد تنتج 4 آلاف طن من القطن!

وللوصول إلى الكميات المتوقع استلامها بحسب مبلغ القرض أعلاه والبالغة بحدود 18،200 طن يبدو أن الحكومة تراهن على جزء من المحصول في المناطق غير الآمنة، وما يؤكد ذلك هي عبارة «ودفع أجور نقلها» الواردة بنهاية موافقتها أعلاه للتشجيع على ذلك!

فهل سينجح الرهان الحكومي بهذا الإطار، أم إن التجار والسماسرة سيكونون سبّاقين عليها بالاستحواذ على المحصول من المناطق غير الآمنة؟!

المحصول وحدود الكفاية!

سبق أن قال مدير المؤسّسة العامة لحلج وتسويق الأقطان رامي سلوم، في تصريح لصحيفة الوطن في أيلول الماضي، إن «كمية الأقطان المحبوبة المتوقع استلامها لهذا الموسم هي بحدود 20 ألف طن، مشدداً على أن كل الترتيبات جاهزة والمؤسسة مستعدة لاستلام كامل الكميات المحبوبة هذا الموسم. وأضاف أن الكميات قليلة جداً ولا تغطي حاجة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية التي تتجاوز حاجتها 20 ألف طن، إضافة إلى القطاع الخاص الذي يحتاج تقريباً إلى أكثر من 17 ألف طن»!

حديث المدير أعلاه يؤكد على أن الكميات المتوقع استلامها من المحصول قليلة جداً، ولا تغطي حاجة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، كما يبين أن النقص عن الحاجة سيتركز في القطاع الخاص وبواقع 17 ألف طن تقريباً!

وبحسابات النسبة والتناسب وفقاً للأرقام المبينة أعلاه فإن النقص عن الحاجة تقدر نسبته بحدود 100%، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع تراجع الإنتاج في قطاع الصناعات النسيجية، سواء العام أو الخاص!

وطبعاً الأرقام أعلاه هي بحال نجاح الرهان الحكومي وتم استلام الكميات المتوقعة من المحصول!

أما بحال تهاوي الرهان الحكومي أعلاه فإن الفارق بين الكميات المستلمة من المحصول وحدود الكفاية لسد حاجة القطاع الصناعي «العام والخاص» سترتفع بشكل كبير!

اللجوء إلى الاستيراد ليس جديداً حيث تم تسويغه خلال السنوات السابقة وصولاً إلى تكريسه الآن بسبب استمرار تراجع إنتاج محصول القطن مع غياب نوايا إعادة الاعتبار لهذا المحصول الاستراتيجي الهام!

تكريس الاستيراد وزيادته هو البديل طبعاً!

تأكيداً لكل ما سبق، وخاصة ما يتعلق بتراجع المحصول عاماً بعد آخر، وبسقوط الرهان الحكومي على إمكانية استلام الكميات الكافية منه لسد حدود الكفاية للقطاع النسيجي «العام والخاص» برغم استمرار تراجع الإنتاج في هذا القطاع عموماً، فقد وافقت الحكومة بتاريخ 2023/11/15 على تمديد العمل لمدة 6 أشهر إضافية بتعليمات السماح للمنشآت الصناعية المرخصة أصولاً، والعاملة بإنتاج الغزول القطنية التي تستخدم القطن المحلوج مادةً أولية باستيراد هذه المادة وفق طاقتها الإنتاجية الفعلية المحددة من قبل مديرية الصناعة المعنية بعد الحصول على موافقة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وحسب الشروط المحددة من قبلها.

فاللجوء إلى الاستيراد ليس جديداً، حيث تم تسويغه خلال السنوات السابقة وصولاً إلى تكريسه الآن بسبب استمرار تراجع إنتاج محصول القطن، مع غياب نوايا إعادة الاعتبار لهذا المحصول الإستراتيجي الهام!

مزيد من تراجع القطاع النسيجي!

إذا كان الاستيراد ضرورة لاستمرار عمل ما تبقى من منشآت عاملة في القطاع النسيجي بشق النفس، لكنه بأن يشكل عبئاً عليها بسبب ارتفاع تكاليفه، ما يعني تحميل منتجاتها هذا الارتفاع في التكاليف على أسعارها!

ومن المفروغ منه أن ارتفاع التكاليف والأسعار تنعكس سلباً على حركة منتجات القطاع النسيجي في الأسواق، مع خسارته لجزء من أسواقه الخارجية بسبب تراجع قدرته على المنافسة السعرية، أي خسارة عائدات تصديره من القطع، مع ارتفاع فاتورة استيراد مستلزماته بالقطع، كخسارة مركبة على حساب الاقتصاد الوطني بالمحصلة!

وكل ما سبق سيؤدي بالنتيجة إلى مزيد من التراجع بهذا القطاع الحيوي والهام صناعياً على مستوى القطر، وبالتالي خروج المزيد من منشآته عن العمل تباعاً!

وبهذا الصدد نعيد التذكير بما ورد بمادة سابقة لقاسيون بعنوان «تراجع محصول القطن وملاذات الاستيراد الكارثية!» بتاريخ 2023/7/30: «حبل النجاة المرتبط بعمليات الاستيراد، التي يستفيد منها قلة من كبار أصحاب الأرباح كالعادة، مكلف ومؤقت، ونتيجته مزيد من تراجع قطاع الصناعات النسيجية، مع نوايا مبيتة لإنهائه على ما يبدو، فهذا يضمن استمرار مصالح أصحاب كبار الأرباح والفاسدين، ويتوافق تماماً مع السياسات التدميرية لكل ما هو منتج في البلاد للاستعاضة عنه عبر الاستيراد! ولعله لن يكون من المستغرب مع الاستمرار بهذه السياسات التدميرية أن يتم الاضطرار إلى استيراد الألبسة الجاهزة خلال السنوات القادمة، وليس بعض مستلزمات الإنتاج المكلفة فقط!».

مشروع ربحي آخر على حساب الطلبة!

«تأمين خدمة الإنترنت «فايبر» إلى الجامعات تلبية لاحتياجات الطلاب، مع البدء بالسكن الجامعي بشكل أولي باشتراك شهري مقبول»!

هذا ما كشف عنه رئيس الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية محمد حسان النجار عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2023/11/14.

لا شك أن تأمين خدمة الإنترنت لتلبية احتياجات الطلاب في الأبنية والمنشآت الجامعية أمر إيجابي، لكن ماذا عن الاشتراك الشهري «المقبول» بالنسبة للطلاب مقابل الخدمة الجديدة أعلاه؟!

فقط 10 آلاف ليرة شهرياً!

بحسب رئيس الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية: «من المتوقع تحديد قيمة التعرفة الشهرية للطالب بـ10 آلاف ليرة سورية، مع تحديد الآلية التنفيذية قريباً ليصار إلى وضع نقاط استقبال في كل ساحة أو بناء، متوقعاً أن يكون المشروع طور التنفيذ اعتباراً من مطلع العام القادم، علماً أن التجهيزات مؤمنة في ظل وجود المحطات، مضيفاً، إذا اتخذ القرار في موقع معين سيكون جاهزاً لتأمين الخدمة في غضون الشهر».

وقال: «كلفة المشروع على عاتق الجمعية، بحيث تتجاوز الـ100 مليون ليرة، مقابل اشتراكات يتم تحصيلها تقدم من خلالها الخدمة، ليصار إلى استفادة شريحة كبيرة من الطلاب».

حديث مدير الجمعية السورية للمعلوماتية أعلاه يبين جاهزية الجمعية لتأمين الخدمة في المواقع الجامعية التي سيتم اعتمادها، على نفقتها دون تحميل الجامعات أو المدن الجامعية هذه التكاليف، وهو أمر جيد وإيجابي من كل بد، مقابل تعرفة شهرية متوقعة تقدر بـ10 آلاف ليرة من كل طالب سيستفيد من هذه الخدمة!

لكن مبلغ 10 آلاف ليرة شهرياً من كل طالب تعني أكثر من 100 ألف ليرة سنوياً، وهو مبلغ كبير يصعب على الغالبية المفقرة من الطلاب تحمله!

تجاهل الوضع المعيشي الصعب للغالبية المفقرة!

على الرغم من أهمية الخدمة وضرورتها من أجل التحصيل العلمي للطلاب، إلا أن وصف الاشتراك الشهري بمبلغ 10 آلاف ليرة من كل طالب سيستفيد من الخدمة بـ«المقبول» يتجاهل الوضع المعيشي الصعب الذي تعاني منه أغلبية الأسر السورية، والذي ينعكس على الطالب من كل بد!

فغالبية الطلاب الجامعيين من المفقرين ومعدمي الحال مع أسرهم، وكل نفقة أو تكلفة إضافية تشكل عبئاً عليهم، فكيف بتكلفة إضافية تتجاوز 100 ألف ليرة سنوياً!؟

فمن أين لهؤلاء تأمين هذه التكلفة في ظل واقعهم الاقتصادي والمعيشي المزري؟!

منشآت الخمس نجوم مع إنترنت... بلا كهرباء ولا ماء ولا تدفئة!

بغض النظر عن التكلفة الشهرية الكبيرة، والواقع الاقتصادي والمعيشي السيّء للطلاب، فلا شك أن المشروع المزمع خطوة إيجابية، فما أشد حاجة الطالب في الوقت الحالي لخدمة الإنترنت، خاصة في العملية التعليمية ومع الانفتاح الرقمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم.

لكن نحن نتحدث هنا عن منشآت جامعية ووحدات سكن جامعي متهاوية فقدت كل معايير جودة الخدمات فيها!

اعتباراً من غياب النظافة، مروراً بالأعطال في الأبنية وشبكات الصرف الصحي والمياه فيها، وصولاً إلى غياب التيار الكهربائي، تارة بحجة التقنين وأخرى نتيجة الأعطال في الشبكة والقواطع، وليس انتهاء بغياب التغطية للاتصالات الخليوية، بما في ذلك خدمة باقات الإنترنت المكلفة التي تقدمها شركات الخليوي!

وفي ظل هذه البنية التحتية المتهتكة من غير المضمون أن تكون خدمة الانترنت الجديدة بأحسن حال منها!

غالبية الطلاب الجامعيين من المفقرين ومعدمي الحال مع أسرهم وكل نفقة أو تكلفة إضافية تشكل عبئاً عليهم فكيف بتكلفة إضافية تتجاوز 100 ألف ليرة سنوياً!؟

وبالتالي سيكون مصير الاشتراك بالخدمة المأجورة الجديدة كحال كل الرسوم المقتطعة من جيوب الطلاب على غيرها من الخدمات الخلبية بالنتيجة، على حسابهم مع استمرار ترديها وسوئها، أي خسارة مركبة من جيوبهم!

حسابات الأرباح بالأرقام!

كلفة المشروع المقدرة بـ100 مليون ليرة بحسب حديث مدير الجمعية، مقابل تعرفة شهرية من كل طالب بمبلغ 10 آلاف ليرة، تعني أن تكلفة المشروع كرأسمال تشغيلي ستتم استعادتها كاملة مقابل تحصيل مبالغ 10 آلاف اشتراك فقط!

وبحال الحديث مثلاً عن دورة رأسمال لمدة سنة مالية فقط فإن ذلك يعني أنه يكفي أن يتم اشتراك 833 طالباً بالخدمة كي يتم استعادة رأس المال ككلفة تشغيلية، وكل ما يزيد عن ذلك ستكون أرباحاً صافية سنوية على حساب الطلاب!

ولكم أن تحسبوا كم عدد الطلاب المستهدفين كشريحة للاستفادة من الخدمة المزمعة داخل المدن الجامعية وداخل المنشآت التعليمية للجامعات من أصل أكثر من مليون طالب جامعي مسجل بمختلف الجامعات وسني الدراسة فيها؟

فنسبة 1% من الطلاب المسجلين بالجامعات فقط كشريحة مستهدفة بالحد الأدنى من الخدمة تعني 10 آلاف طالب، أي 10 آلاف اشتراك شهري، وهو ما يعادل 100 مليون ليرة شهرياً، أي أكثر من مليار ليرة سنوياً!

فهل المشروع خدمي لمصلحة الطلاب فعلاً، ام استثماري ربحي على حسابهم؟!

المليارات من جيوب الطلاب سنوياً دون عائد إيجابي لمصلحتهم!

المشروع الخدمي الجديد أعلاه بأرقامه ومبالغه المليارية، المخصص للطلاب وباسمهم، على الرغم من أهميته وضرورته، يذكرنا بأشباهه من المشاريع المخصصة باسم هؤلاء، مع مبالغها المرقومة المجباة من جيوبهم!

فالسكن الجامعي أصبح مكلفاً لقاء 88 ألف ليرة سنوياً، أي ما يزيد عن 11 ألف ليرة شهرياً، وبواقع ازدحام شديد في كل غرفة، بواقع أكثر من 5 طلاب في كل منها ويصل أحياناً إلى 10 طلاب، مع تردي وسوء الخدمات فيها طبعاً، وبحيث أصبح هذا المبلغ مقارب لبدلات الإيجار التي يتم تقاضيها من قبل أصحاب البيوت في محيط الأبنية الجامعية، والتي يضاف إليها هوامش الأرباح التي يتم تقاضيها من قبل مستثمري بعض أكشاك ومحال الخدمات فيها على حسابهم أيضاً، استغلالاً وفساداً، وكل ذلك بعد أن تم اعتبار المدن الجامعية هيئات مستقلة مالياً وإدارياً، وتمويلها ذاتي، أي على حساب الطلاب!

ورسم الطابع الذي تم إقراره باسم صندوق التسليف الطلابي ولحسابه، بواقع 1000 ليرة لقاء كل ورقة يحتاجها الطالب خلال مسيرته التعليمية، والتي تحصد المليارات سنوياً من جيوبهم، مع عدم ضمان الاستفادة منها!

للمشروع المليارية الأخير المزمع أيضاً باسم تقديم خدمة الإنترنت للطلاب، مع عدم ضمان جودة الخدمة وديمومتها!

ولا يغيب عن الذهن نظام التعليم الموازي المأجور الذي بات يكلّف مئات الآلاف سنوياً على كل طالب، والذي تزيد حصته العددية سنوياً على حساب الحصة العددية للتعليم المجاني!

كل هذه المشاريع صبغتها ريعية وتتم على حساب الطلاب وباسمهم، تكريساً لتغييب دور الدولة عن مهامها وواجباتها، مع تكريس عوامل استنفاذ إمكانات الطلاب وذويهم، في ضرب لمفهوم الرمزية ومجانية التعليم، وخاصة للشريحة الأوسع من الغالبية المفقرة!

وبعد كل ذلك يُسجّل المزيد من التراجع في العملية التعليمية، على حساب مصلحة الطلاب ومستقبلهم، كما على حساب المصلحة الوطنية بالمحصلة!

روسيا والعرب: اتجاهات التجارة

في ظل تداعيات العقوبات الغربية المتزايدة على روسيا، تتجه الأنظار في العالم اليوم نحو الاقتصاد الروسي لتحديد استراتيجيات بديلة للتفاعل مع الشركاء الاقتصاديين الدوليين. هذا بالتزامن مع جهود روسيا للتخلي عن استخدام الدولار الأمريكي واليورو، مما يضعها أمام تحديات كبيرة تستلزم حلولاً مبتكرة وسريعة وفعّالة.

■ قاسيون

بمثابة إجراء وقائي بدأ بعد بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، قررت روسيا في 1 نيسان 2022 أن تصبح جميع المعاملات المتعلقة بتوريد الغاز عبر الأنابيب إلى «الدول غير الصديقة» بالروبل الروسي.

بحلول أيار 2023، بلغت نسبة الروبل في مدفوعات الصادرات الروسية إلى أوروبا 49,8%، مقارنة بـ45,1% بعملات تلك الدول، حسب بنك روسيا. وفي آسيا، كانت النسبة 36,3% بالروبل مقابل 30,2% بعملات الدول الآسيوية. أما في أفريقيا، فكانت المدفوعات 24,2% بالروبل مقابل 58,9% بالعملات المحلية الأفريقية. وقد تراجعت نسبة المعاملات بالدولار واليورو في واردات روسيا من كانون الثاني 2022 إلى أيار 2023 من 67,3% إلى 35,9%.

نشأة وتطور التعاون الروسي العربي المتزايد

تتوافق ضرورة التخلي عن الدولار واليورو لمصلحة العملات الوطنية في التسويات مع الحلفاء والشركاء مع مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي الذي تمّ اعتماده في 31 آذار 2023. وهذا يشمل الاتجاه نحو منطقة الشرق الأوسط، وذلك رغم أن هذه المنطقة لم تكن تمثل قبل العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أكثر من 9% من الصادرات الروسية و3% من الواردات.

والأكيد أنه ليس من قبيل المصادفة أنه في 18 كانون الثاني 2023، تم إدراج عملات ثلاث دول عربية «الدرهم الإماراتي والريال القطري والجنيه المصري» في وقت واحد من جانب بنك روسيا في قائمةً العملات المعتمدة لتحديد سعر الصرف اليومي مقابل الروبل، والأمر الذي عكس زيادة فعلية في حجم التداول مع هذه العملات.

كل الأطراف معنية بإيجاد بدائل لاستخدام الدولار الأمريكي

من أجل تقييم آفاق الانتقال إلى نماذج جديدة للتسويات بين روسيا والدول العربية، من الضروري وصف التحديات والفرص التي تتعلق بكل من روسيا وشركاءها العرب على حد سواء.

أولاً، من المهم للطرفين أن يصبح الاتجاه نحو «تآكل» هيمنة العملة الأمريكية لمدة 80 عاماً اتجاهاً عالمياً، الأمر الذي يفتح آفاقاً لإدخال خطط تمويل بديلة. وقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى تسريع هذه العملية. وخير مثال على ذلك هو اليوان الصيني، الذي زادت حصته في المعاملات من 0,63% في 2013 إلى 3,2% 2022، مما رفع الصين من المركز 13 إلى 4 في ترتيب تداول العملات – بعد الدولار واليورو والجنيه الإسترليني. وعليه، شهدنا أول صفقة مقوّمة باليوان لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى الصين من الإمارات، والتي تم إبرامها في شهر آذار 2023 في بورصة شنغهاي للنفط والغاز، بوصفها حدثاً بارزاً.

من المهم للطرفين أن يصبح الاتجاه نحو «تآكل» هيمنة العملة الأمريكية لمدة 80 عاماً اتجاهاً عالمياً

وثمة اهتمام متزايد من المشاركين في التجارة الخارجية بالعملات المشفرة، حيث كان الإيرانيون أول من حاول الاستفادة من ذلك. ففي عام 2018، أي مباشرة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، أعلن البنك المركزي الإيراني عن إطلاق عملة مشفرة قائمة على الريال، والتي تم استخدامها لتمويل الصادرات والواردات منذ عام 2019. وفي الفترة بين بداية 2019 و2022، تم إجراء معاملات بقيمة 8 مليارات دولار من خلال بورصة Binance، متجاوزة العقوبات الأمريكية.

ولوحظ اتجاه مماثل في روسيا ، حيث تلقى مجلس الدوما في 18 تشرين الأول 2022 مشروع قانون ينظم تعدين العملات المشفرة. ويمكن العثور على نفس الوضع في العالم العربي، حيث أعلنت السعودية والإمارات تباعاً نية بلادهما في أن تصبح مركزاً للعملات المشفرة.

رغم المصاعب.. هذا ما تعد به العلاقات الروسية العربية

لا يعني اتجاه الدولار نحو التراجع أنه لا توجد تحديات قد تمنع العملات الأخرى من تعزيز مواقعها. حيث أظهرت تجربة النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين أن انتقال النشاط الاقتصادي الأجنبي إلى العملات الوطنية والمقاصة لا يتطلب فقط الإرادة السياسية، ولكن أيضاً الظروف الاقتصادية. فالشيء الرئيسي فيما يتعلق بالمقاصة «أي عندما لا تعبر الأموال الحدود، وهو أمر لا غنى عنه لتجنب العقوبات»، هو ميزان الصادرات والواردات بالنسبة لطرفي عملية التبادل، وهو الأمر الذي يتفاوت بين دولة وأخرى حتى وإن كانت تجمعها مصلحة مشتركة في التخلي عن الدولار الأمريكي.

الأمر الذي تجدر الإشارة له هو أن الجانب الروسي يعمل بانسجام تام تقريباً مع الدول العربية. على سبيل المثال، في مسألة العملة الرقمية الوطنية المعدة للتبادل مع الخارج، فإن ثمة اتفاق نظري على أن مصدرها، على عكس العملة المشفرة، هو جهاز الدولة في كل بلد. وهذا العام، من المقرر إدخال الروبل الرقمي حيز التنفيذ، بينما تتبع السعودية والإمارات مساراً مماثلاً «مثل مشاريع عابر، والجسر، والدرهم الرقمي».

الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يفتح «فرصة عربية»

في عام 2022، تم إصدار بطاقات نظام الدفع ArCa في أرمينيا والتي تعمل مع نظام الدفع MIR الروسي، والذي بدوره تم تثبيته مع نظام Belkart البيلاروسي. كما تم الانتهاء من دمج نظام Elkart القيرغيزي مع أنظمة ArCa وBelkart وMIR. وهذا يزيد من جاذبية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

والتعاون بعيداً عن الهيمنة الدولارية

%49,8

الروبل يمثل 49,8% من مدفوعات الصادرات الذاهبة من الاتحاد الروسي إلى أوروبا «مقابل 45,1% بعملات الدول غير الصديقة لروسيا».

%35,9

انخفضت الحصة الإجمالية للتسويات بالدولار واليورو في واردات روسيا من كانون الثاني 2022 إلى شهر أيار 2023 من 67,3% إلى 35,9%.

%3,2

اليوان الصيني زادت حصته في المعاملات من 0,63% في 2013 إلى 3,2% 2022، مما رفع الصين من المركز 13 إلى 4 في ترتيب تداول العملات

للدول العربية في ضوء مصلحتها المشتركة في الفضاء الجيوسياسي لأوراسيا.

منذ عام 2019، جرت خمس جولات من المفاوضات بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي حول إبرام اتفاقية بشأن منطقة تجارة حرة – على غرار الوثيقة مع صربيا، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021. ويستمر العمل على اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والإمارات العربية المتحدة، والتي تقترح وزارة التنمية الاقتصادية الروسية استكمالها باتفاقية ثنائية حول التجارة في الخدمات والاستثمار.

ومن المفيد على وجه الخصوص النظر إلى التجارة الروسية العربية من زاوية الإمكانات التي تحملها منظمة شنغهاي للتعاون. فمن بين المنظمات الأوراسية كلها، منظمة شنغهاي للتعاون هي الأكثر أهمية للعرب، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفضل التنوع الكبير فيها والقائمة الكبيرة من الدول التي تجمعها الرغبة بإخراج المنطقة الأوراسية من أنياب الولايات المتحدة. وذلك بفضل التنوع الكبير فيها والقائمة الكبيرة من الدول التي تجمعها الرغبة بإخراج المنطقة الأوراسية من أنياب الولايات المتحدة،

منذ شهر أيلول 2022، كانت مصر وقطر دولتين شريكتين في حوار منظمة شنغهاي للتعاون. انضمت إليهم المملكة العربية السعودية في آذار 2023، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة في أيار. ثم البحرين تالياً. وقد تقدمت دول أخرى مثل العراق والجزائر بطلب للمشاركة في منظمة شنغهاي للتعاون بصفة مراقب.

العرب والعلاقات مع «شنغهاي للتعاون» و«بريكس»

رغم وجود الإرادة السياسية، فإن مصالح أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون لم تسمح حتى بإنشاء منصة مشتركة لتمويل النشاط الاقتصادي الأجنبي «رغم أن التفاوض على هذه النقطة قد قطع أشواطاً كبرى، ومرشح ليثمر في المدى القريب المنظور بحكم تسارع تطور الأحداث وتسارع رغبة الدول بالإفلات من تبعات التراجع الأمريكي».

وفي هذا الصدد، فإن الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك رؤوس أموال وفيرة باحثة عن استثمارات مستقرة ومربحة في آن معاً، ستجعل من الممكن تحقيق فكرة إنشاء صندوق لمنظمة شنغهاي للتعاون لتحفيز الاستثمار، وهو الأمر الذي تم دعمه من حيث المبدأ من قبل روسيا.

وترتفع إمكانات التعاون في القطاع المالي التي تراكمت عبر السنوات بين دول المجموعة، وهي إمكانات كبيرة لا شكّ أنها تجذب انتباه العرب، كما في حالة منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، «حيث باتت العديد من الدول العربية تتمتع بعضوية بريكس خلال قمة المجموعة التي جرت في العام الحالي».

وبالتوازي مع الحديث عن عملة بريكس المشتركة التي يتم بحثها، إلا أن الأمر الأقرب للتحقق هو إنشاء نظام دفع رقمي متكامل يحمل اسم «BRICS Pay»، والذي يسمح بإجراء المعاملات دون الحاجة إلى تحويل العملات الوطنية إلى دولار كفيل لوحده بضمان الرغبة العربية بالاستفادة من هذا النظام.

حيث تشكل الأموال بالعملات الوطنية حالياً 22% فقط من رأس مال بنك التنمية الجديد الذي أنشأته مجموعة بريكس في عام 2014. ومنذ عام 2019، تتم مناقشة إمكانية استخدام العملة الرقمية المشتركة لدول البريكس، وقد حان الوقت لذلك وترتفع الضرورة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى لهذه العملة.

بين الخطوات الجوهرية التي تمكن الدول من تحقيق الاستقلالية هي التخلي عن الاعتماد الكبير على الدولار الأمريكي

دعوة للتفكير في مستقبل التجارة العربية الروسية

ما هي الإجراءات التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل إقامة التجارة الخارجية بين روسيا والعالم العربي في ظل الوضع الصعب الحالي؟ يقدم الخبراء مجموعة من الأفكار، أهمها:

1. استخدام العملات الوطنية للدول العربية، والتي تعتبر مفيدة من حيث خصائصها، كوسيلة للدفع في التجارة الثنائية بين روسيا والدول الأخرى. على سبيل المثال، استخدم الدرهم الإماراتي في التجارة الروسية الهندية لتجنب «فخ عدم التوازن» بين الصادرات والواردات. واعتباراً من 4 نيسان من هذا العام، بدأ التداول في العقود الآجلة باستخدام أزواج العملات الدرهم الإماراتي والروبل الروسي والروبية الهندية والروبل الروسي في بورصة موسكو.
2. اختيار العملات الوطنية لضمان التعامل مع الدول التي تتعرض لعقوبات قاسية من الولايات المتحدة.
3. الترويج لمشاريع العملة الرقمية مع الدول العربية بمساعدة تقنية من روسيا «على غرار الاتفاقية الروسية الإيرانية لعام 2018».
4. تشجيع المشاركة العربية في المشاريع المالية والاقتصادية والاستثمارية متعددة الأطراف في دول البريكس والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون.
5. ربط الشركات والمصارف العربية بالمشاريع الوطنية في روسيا، على سبيل المثال، نظام الرسائل المالية لبنك روسيا الذي يعمل منذ عام 2014 كبديل لسويفت. لديه حالياً 469 شركة وبنك من روسيا و12 دولة أجنبية تشارك فيه.

إن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الدول في العالم اليوم. ومن بين الخطوات الجوهرية التي تمكن الدول من تحقيق هذه الاستقلالية هي التخلي عن الاعتماد الكبير على الدولار الأمريكي في التجارة الخارجية. تتبع روسيا والدول العربية تقارباً في الرؤى الاقتصادية والسياسية، ويمكن أن يكون التحول من الدولار الأمريكي إلى العملات المحلية وسيلة لتحقيق المصلحة الثنائية وتجاوز الهيمنة الأمريكية. الأمر الذي يعود بفوائد متعددة، ربما يكون أهمها أن التخلي عن الدولار الأمريكي يمكّن للدول العربية وروسيا من تحسين اقتصاداتهما المحلية ودعم العملات المحلية، الأمر الذي سيزيد من الطلب عليها ويدعم السيولة المحلية. وعندما يتم التعامل بالعملات المحلية، يمكن للدول أن تحسن شروط التجارة الثنائية وتقلل التكاليف المرتبطة بتحويل الأموال بين العملات المختلفة.

المقاومة يمكن أن تهزم «إسرائيل» ليس عسكرياً فقط.. بل اقتصادياً أيضاً

حشدت «إسرائيل» 360 ألف جندي احتياطي– أي 8% من إجمالي القوى العاملة لديها. تشير بيانات بطاقات الائتمان إلى أن الاستهلاك الخاص في «إسرائيل» انخفض بنسبة الثلث تقريباً. وانخفض الإنفاق على الترفيه والتسلية بنسبة 70%. كما توقفت السياحة التي تعتبر عماد الاقتصاد «الإسرائيلي». تم إلغاء الرحلات الجوية. ولتصبح الأمور أصعب، أمرت الحكومة «الإسرائيلية» شركة شيفرون بوقف الإنتاج في حقل غاز تمار، الأمر الذي يكلف «إسرائيل» 200 مليون دولار شهرياً من الأرباح الضائعة. دفع هذا المؤرخ الاقتصادي الإنكليزي الشهير آدم توز لنشر مقال على موقعه الإلكتروني يتنبأ فيه بالانهيار الاقتصادي «لإسرائيل» نتيجة الحرب مع قطاع غزة، بغض النظر عن نتيجة الصراع العسكري.

■ فلاديمير بروختاميلوف
ترجمة: قاسيون

قبل اندلاع الصراع العسكري، كان هناك دمج نشط للغاية للفلسطينيين من هذه المناطق في سوق العمل «الإسرائيلي». في عام 2022، عمل حوالي 200 ألف فلسطيني في «إسرائيل»، منهم 80 ألفاً في قطّاع البناء. وكان العدد أقل من 50 ألفاً في عام 2002. الآن منعت الإدارة «الإسرائيلية» الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية من الوصول إلى العمل، وهذا يمثل 5% أخرى من سوق العمل. ستغلق العديد من مواقع البناء في «إسرائيل» أبوابها ببساطة دون وجود عمال فلسطينيين.

يستشهد توز بتوقعات مؤسسة وبنك جي بي مورغان، بأنّ الاقتصاد «الإسرائيلي» ينكمش بنسبة 11% في الربع الرابع من 2023. يكتب بأنّ هذه زيادة لا تصدق في التكاليف مقارنة بحجم التكلفة التي دفعتها «إسرائيل» في الحروب السابقة. على سبيل المثال: أدت «الانتفاضة» الفلسطينية الضخمة في أواخر الثمانينيات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي «الإسرائيلي» بنسبة 3,8% فقط.

إذا استمرّت المعركة الحالية في قطاع غزة لمدة ستة أشهر على الأقل، كما توقّعت السلطات «الإسرائيلية»، فإنها تهدد بإغراق اقتصاد البلاد في الهاوية. وقد باع البنك المركزي «الإسرائيلي» بالفعل 30 مليار دولار من احتياطياته لمنع الشيكل من الانهيار. ولهذا السبب تقوم الولايات المتحدة الآن بالكشف بسرعة عن احتياطياتها المالية، ووعدت بتخصيص ما يصل إلى 14 مليار دولار.

آدم توز ليس وحده في تنبؤاته المروعة حول الاقتصاد «الإسرائيلي». وجّه 300 «إسرائيلي» مطّلع رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء نتنياهو ووزير المالية سموتريش، تدعو إلى الوقف الفوري لجميع البنود غير الأساسية في إنفاق ميزانية الدولة، ومراجعة أولويات الإنفاق للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الوشيكة. وحذروا في الرسالة: «أنت لا تفهم حجم الأزمة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد [الإسرائيلي]». جاء في الرسالة أيضاً: «إن استمرار السلوك الحالي للسلطات يضر بالاقتصاد [الإسرائيلي]، ويقوّض ثقة المواطنين في نظام الدولة، ويقوض قدرة دولة [إسرائيل] على الخروج من الوضع الذي تجد نفسها فيه».

ومن بين الموقعين على الرسالة: البروفيسور جاكوب فرنكل، المحافظ السابق لبنك «إسرائيل»، وروني حزقياهو، كبير المحاسبين السابق في بنك «إسرائيل»؛ وحاييم شاني، المدير العام السابق لوزارة المالية، والبروفيسور يوجين كاندل، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي الوطني، والبروفيسور إيتان شيشينسكي، نائب محافظ بنك «إسرائيل» السابق، والبروفيسور ليو ليدرمان من جامعة تل أبيب، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2021: جوشوا أنغريست من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وجاء في الرسالة أن «الضربة الخطيرة التي تلقتها [إسرائيل] تتطلّب إعادة ترتيب جذرية للأولويات الوطنية، وتحويلاً هائلاً للميزانيات للتعامل مع الأضرار التي سببتها الحرب، وتوفير الإغاثة للمتضررين، وإعادة بناء الاقتصاد التغييرات التجميلية ضمن الميزانية الحالية لا تقترب من حجم الإنفاق المطلوب».

أرسل تومر سيمون، كبير مسؤولي الأبحاث في شركة «مايكروسوفت إسرائيل» رسالة مفتوحة أخرى إلى مستشار الأمن القومي للحكومة «الإسرائيلية»، يحذّر فيها من أنّ «الحرب خلقت فراغاً كبيراً في القوى العاملة في قطاع التكنولوجيا الفائقة». هذه الرسالة تعبّر بشكل ملحوظ عن وضع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في «إسرائيل»، حيث تكون نسبة الموظفين المعبئين أعلى بكثير من المعدل الوطني. قد يؤدي القلق في هذا القطّاع إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بتجميد أو تقليل استثماراتها بعد الصراع، وحتى تقليص أنشطتها البحثية والتطويرية. وكما تقول رسالة سيمون: «قد تشكّل مثل هذه الإجراءات تراجعاً استراتيجياً سيكون له عواقب ضارّة على المشهد الاقتصادي في [إسرائيل] ومستقبل الابتكار، ويُضعف موقفنا العالمي، ويزيد من تقويض استقرارنا الداخلي».

إذا كلفت حرب استمرت شهرين 17 مليار دولار وخسارة 3% من الناتج المحلي الإجمالي فإن القتال، حتى الأقل حدّة سيؤدي إلى تدمير الاقتصاد «الإسرائيلي» في غضون عام

الوضع أسوأ من قدرة الكيان على إخفاءه

جاء في تقرير لمراسل الصحيفة الفرنسية لوموند في «إسرائيل»: «بعد اندلاع الصراع العسكري، عانت جميع القطاعات في «إسرائيل»، بما في ذلك البناء والتكنولوجيا والزراعة والمنسوجات، من نقص العمالة. على الواجهة البحرية لتل أبيب، توقف موقع بناء فندق ماندارين أورينتال الفاخر. تم إفراغ الرافعات والسقالات. يبدو أن ما يقرب من 80% من جميع المشاريع قيد الإنشاء في «إسرائيل» قد تم تجميدها. ثلث المطاعم في المدن الكبرى لم يُعد فتحها، بسبب نقص الموظفين، وأحياناً بسبب نقص العملاء».

وفقاً لتقديرات أليكس زابيرزينسكي، كبير الاقتصاديين في «Meitav Investments House»، فـ «الحرب ضد حماس ستكلف [إسرائيل] أكثر من 70 مليار شيكل، أو نحو 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي». ويقسّم الأضرار إلى أربع فئات: التكاليف المباشرة للحرب، والتعويض عن الأضرار المادية، والمساعدات الاقتصادية، وفقدان الدخل الحكومي بسبب الأزمة الاقتصادية. وهذا التقدير أعلى من تقدير بنك «إسرائيل» ووزارة المالية في البلاد، والتي قدّرت بشكل غير رسمي أنّ العواقب ستكون خسارة بنسبة 2–3% من الناتج المحلي الإجمالي».

وكانت الإيكونوميست البريطانية أكثر تشاؤماً فيما يخصّ مدى وزمن المعركة «حماس لا تريد معركة مباشرة مع جيش الدفاع [الإسرائيلي] الأكثر تطوراً، والذي يتمتّع بقوة نيران متفوقة بشكل كبير. بدلاً من ذلك، فإنّها تسعى إلى ضرب القوات «الإسرائيلية» من خلال حرب العصابات. تعتقد مصادر عسكرية «إسرائيلية» أن أمامها فرصة قصيرة فقط للدفع بتشكيلات كبيرة داخل قطاع غزة. في الأسابيع المقبلة، يتوقع جنرالات [إسرائيليون] ضغوطاً دولية لإجبارهم على العودة إلى وجود محدود أكثر في غزة. ستتحول الحرب إلى غارات على أهداف محددة. ووفقا لتوقعاتهم، فإن هذا سيستغرق أشهراً، وربما حتى سنوات».

إذا كلفت –حرب استمرت شهرين مع حماس– «إسرائيل» 17 مليار دولار، وخسارة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن القتال، حتى الأقل حدّة مما هو عليه الآن، سيؤدي ببساطة إلى تدمير الاقتصاد «الإسرائيلي». في غضون عام. ويعتقد توز الذي يرى أن حرب «إسرائيل» مع حماس ستكون طويلة الأمد، أنّ العمليات في قطاع غزة ستكلف «إسرائيل» أكثر بكثير مما توقعته أكثر التقديرات تشاؤماً. وأنّ «إسرائيل»: «وجدت نفسها، كما هو الحال في السبعينيات والثمانينيات ،عندما وصلت المساعدات المجانية من أمريكا إلى 10–14% من الناتج المحلي الإجمالي، في موقف اللا خلاص من الانهيار سوى أن تصبح الولاية رقم 51 للولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع».

مجلس محافظة طرطوس.. مثقلاً بقضايا بعضها مرحل من دورات سابقة!

انعقد مجلس محافظة طرطوس بدورته السادسة بتاريخ 2023/11/12، واستمر أربعة أيام، مثقلاً بالقضايا التي تعاني منها المحافظة، والقضايا المرحّلة من دورة إلى دورة ولم تحل!

■ مراسل قاسيون

ما ميز جدول أعمال هذه الدورة تجربة التعاون بين لجان المجلس وجامعة طرطوس في المسائل التي هي بحاجة لمعالجة علمية وأتت بثمار مهمة جداً، بالإضافة إلى حضور وفدين من مجلس محافظة دمشق، ومن مجلس محافظة الرقة، لتبادل الخبرات!

معالجة مخلفات معاصر الزيتون «مياه الجفت»!

وضح التقرير المقدم من لجنة الخدمات، التعاون الذي تم بين المجلس وجامعة طرطوس في حل المسائل التي هي بحاجة لحلول علمية، وكان من ثمار هذا التعاون حل مشكلة مستعصية عمرها من عمر زراعة أشجار الزيتون في هذه المحافظة، وهي معالجة مخلفات عصر الزيتون «مياه الجفت» التي تحوي على مادة «الزيبار» كأحد أهم مفرزات هذه المياه، والتي تلوث المياه الجوفية والمسطحات المائية وتقضي على النباتات والأحياء فيها.

وبحسب التقرير فقد تم استخراج عنصرين مهمين من معالجة هذه المخرجات «من قبل دكتور في قسم تقانة الأغذية في جامعة طرطوس».

العنصر الأول، مبيد فطري لمعالجة أمراض فطرية وأهمها «مرض عين الطاووس» الذي أخرج مساحات واسعة من أشجار الزيتون من العملية الإنتاجية، وتم تجريب هذا المبيد وأعطى نتائج ممتازة.

والعنصر الثاني، سماد عضوي يستخدم في الزراعات المحمية وخاصة «البيوت البلاستيكية»، موضحين بأنهم متواصلون مع مركز البحوث، وفي حال اعتمدته وزارة الزراعة سيتم توفير هذه العناصر المنتجة للمزارعين بأسعار رمزية، وبالتالي ستتحول «نقمة» مخلفات المعاصر إلى «نعمة».

المشاريع المتعثرة!

ذكر التقرير المقدم بأن هناك /44/ مشروعاً متعثراً من قبل إحدى الشركات الإنشائية، منها «مدارس_ طرق_ محطات معالجة للصرف الصحي_ جدران استنادية_ ....» بعضها لم ينفذ منه 10%، وبعضها 60%، ومنه نفذ حتى 90% وبقي دون إنهاء المشروع!

فمثلاً: هناك محطة معالجة تم الانتهاء من الكتلة الخرسانية لها، وتمديد الأنابيب اللازمة، وبقيت التجهيزات لم تركب بعد!

وذكر أحد الأعضاء بأن هذه الشركة تنفذ المشاريع المتعاقد عليها عن طريق متعهد خاص كطرف ثالث، ويتم التأخير في التنفيذ لسنوات دون معالجة، مع العلم أن هذه الشركة تأخذ مخصصاتها من الدولة عن هذه المشاريع مثل:«الأسفلت_ الأسمنت_ المازوت»!

واقترح بعض الأعضاء إحالة المشاريع المتعثرة إلى التفتيش، وعدم منح مشاريع قادمة لمن يخلّ بالعقود، ومخاطبة السيد المحافظ حول متابعة عدم تنفيذ هذه المشاريع.

الصرف الصحي!

تعتبر هذه المشكلة من أكثر المشكلات التي تتم مناقشتها، سواء في المجالس أو في المجتمع، لما لها تأثير سيء على البيئة وصحة الإنسان!

واستند المتداخلون في هذا المجال لحجم المشكلة وإلى بعض التعميمات والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن، وأهمها تقرير وزارتين «بعدم مد أنابيب الصرف صحي وإيصالها إلى خط الشبكة العامة إن لم تكن هذه الشبكة موصولة إلى محطة معالجة»!

فهناك محطات معالجة لم تنتهِ منذ زمن طويل «محطة بيت الشيخ يونس_ وتجمع السكن العمالي....» الأولى في المنخفضات الجبلية، والثانية على شاطئ البحر، وباعتبار القرى المحيطة بمدينة طرطوس شهدت نمواً عمرانياً كبيراً جداً، وباعتبار المنطقة التي شهدت هذا التوسع ليست على سوية واحدة، بل تتنوع بين المنخفضات والمرتفعات، لذلك تجد الكثير من التجمعات السكانية محرومة من خدمات الصرف الصحي، إما لأسباب جغرافية لاختلاف منسوب الأرض، أو للأسباب السابقة المذكورة، وهذه فرصة للمتعهدين، أو حتى للوحدات الإدارية غير النشيطة، للتهرب من تكاليف إتمام مشروعها السكني، وتصبح المشكلة بين المواطنين والوحدات الإدارية!

وفي حال إلزام المتعهد بفتح حفر فنية، شكى أحد الأعضاء من خلل في مواصفات هذه الحفر الفنية، وأعطى مثالاً لأحد التجمعات وكيف تتغلغل المياه المتسربة حتى إلى أساسات الأبنية السكنية، ناهيك عن الروائح وانتشار الذباب والبعوض!

سوق الهال واستغلال المزارعين!

وصف أحد الأعضاء العلاقة التي تربط تجار سوق الهال بمنتجات المزارعين، بالسرقة الموصوفة، وحدد عدة نقاط في عملية التعامل تؤكد وجهة نظره، حيث لا يلتزم التجار بالعمولة 5%، وعملية حسم 3% من قيمة الوزن العام تعتبر سرقة للمزارع، وسعر عبوة الفلين /10/ آلاف ليرة لا يستفيد منها المزارع، ويعود ويشتريها مستعملة بـ/8/ آلاف ليرة، وتساءل عن دور الرقابة، وهل الحجة الدائمة بأنهم بانتظار تقديم شكوى، فهناك عدة أصناف من المزروعات المحمية لا تغطي تكلفة إنتاجها بسبب الأسعار الجنونية لمستلزمات الإنتاج، وأكبر مثال على ذلك البندورة! ومن المعروف بأنه عندما يتحرك سوق الإنتاج الزراعي تتحرك المحافظة بالكامل، وطالب بتعويض قيمة 70% من ثمن الفلين فوراً، أو اتباع أسلوب الصناديق المرتجعة!

وصف أحد الأعضاء العلاقة التي تربط تجار سوق الهال بمنتجات المزارعين بالسرقة الموصوفة حيث لا يلتزم التجار بالعمولة 5% وعملية حسم 3% من قيمة الوزن العام تعتبر سرقة للمزارع!

تبادل خبرات!

وخلال حضور الوفدين الزائرين، في جلستين متتاليتين، تم تبادل التجارب والخبرات في كيفية حل المشكلات المتعثرة بخبرات من قبل أعضاء المجلس، وكيفية تقسيم المسائل الشائكة إلى مسائل تم حلها بطرق خاصة، ومسائل في طريقها إلى الحل، ومسائل لم تحل بعد بالرغم من الجهود المبذولة، وأرشفة ذلك كي يجد الأعضاء الذين سيأتون في دورات قادمة أمامهم المهام واضحة ويكملون الطريق!

وطالبت عضوة من وفد دمشق بأن يكون رئيس اللجنة في مجلس المحافظة عضواً من المجلس وليس عضو مكتب تنفيذي، بحيث يتم التنسيق معه وليس رئيساً للجنة!

مشكلات كثيرة على بساط البحث!

بالإضافة إلى كل ما سبق فقد طرحت الكثير من المشكلات التي يعاني منها المجلس والمواطنون، على مستوى المحافظة، وأهمها:

مطالبة المصرف العقاري باعتماد الكفالة التأمينية بدل رهن العقار.

المطالبة بمحاسبة الجهات التي ترخص منشآت فوق خط النفط.

معالجة المشاريع المتعثرة وفق الأنظمة والقوانين.

المطالبة بتدفئة المدارس وخاصة في المناطق الباردة، وتوزيع مازوت التدفئة، فحتى الآن لم تتم عملية التوزيع، وأن يكون المازوت الزراعي للأرض وليس للشخص، أي أينما كان موقع العقار يعطى حصته.

مشكلات الإضاءة في المدارس لانعدام الكهرباء صباحاً وفق التوقيت الشتوي.

الانقطاعات عن وصول الإعانات لذوي الجرحى والشهداء من الجمعيات المساعدة.

شروط الاستجواب من قبل المجلس لأحد المعنيين، والحق في استرداد حقه.

مشكلة النقل في المحافظة، ومشكلة حضور أعضاء المجلس لمدة أسبوع وخاصة من المناطق الريفية، على أن توضع طريقة لمعالجة التنقل لهم لحضور جلسات دورة المجلس، حيث كل شهرين يتم الانعقاد لمدة أربعة أيام.

المطالبة بعقد اجتماعات مجالس الوحدات الإدارية قبل انعقاد مجلس المحافظة، ودعوته إلى حضور تلك الاجتماعات للاطلاع على المشكلات المطروحة، وكيفية معالجتها.

مناقشة بند الأعمال الطارئة، بأنه بند يوضع على جدول الأعمال لمناقشة وحل مشكلة طارئة وليس ثابتاً، يجب معالجته وتحديده.

فهل ستجد جملة المشكلات المطروحة أعلاه طريقها إلى الحل بشكل ناجز، أم سيتم ترحيلها إلى دورة قادمة للمجلس؟!

بالعِلم العسكري: هجوم 7 أكتوبر أنجح «غارة عسكرية» في هذا القرن

كتب سكوت ريتر، الخبير العسكري الأمريكي وضابط استخبارات المارينز السابق، مقالاً في مدوّنته، في 13 تشرين الثاني الجاري 2023، حمل عنواناً «هجوم حماس على «إسرائيل» في السابع من أكتوبر هو الغارة العسكرية الأكثر نجاحاً في هذا القرن». فيما يلي أبرز ما ورد في مقاله «بتصرف وتلخيص».

■ سكوت ريتر
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

وصفت «إسرائيل» هجوم حماس على القواعد والمستوطنات العسكرية «الإسرائيلية»، أو الكيبوتس، في غلاف غزة، بأنه عمل «إرهابي» ضخم، وشبّهته بأحداث 11 سبتمبر 2001. وتستند بهذا التوصيف إلى عدد الأشخاص الذين قتلوا «حوالي 1200، وهو تقدير أقل من 1400 السابق، بعد أن قالت «إسرائيل» إنه كان بينهم 200 من المقاتلين الفلسطينيين» وتحدثت عن مجموعة واسعة من «الفظائع» المزعومة التي تدّعي أنّ حماس ارتكبتها...

ويؤكد سكوت ريتر على أنّ الادعاءات «الإسرائيلية» كاذبة أو مضلّلة بشكل واضح. فنحو ثلث خسائر «الإسرائيليين» هم من ضباط الجيش والأمن والشرطة. واتضح أنّ القاتل الأول «للإسرائيليين» في 7 أكتوبر ليس حماس أو الفصائل الفلسطينية الأخرى، بل الجيش «الإسرائيلي» نفسه. يُظهر مقطع فيديو مروحيات أباتشي «إسرائيلية» أطلقت النار عشوائياً على المدنيين «الإسرائيليين» الفارّين من تجمع «سوبرنوفا سوكوت» في الصحراء المفتوحة بالقرب من كيبوتس «رعيم»، حيث لم يميّز الطيارون بين المدنيّين ومقاتلي حماس. العديد من المركبات التي أظهرتها الحكومة «الإسرائيلية» بوصفها أمثلة على «غدر حماس» تم تدميرها في الحقيقة بوساطة مروحيات أباتشي «الإسرائيلية».

وبالمثل، روّجت الحكومة «الإسرائيلية» لما سمّته «مذبحة رعيم»، مستشهدة بمقتل نحو 112 مدنياً تزعم أنهم قتلوا على يد حماس. ومع ذلك، فإنّ روايات شهود العيان من المدنيين والعسكريين «الإسرائيليين» الناجين المشاركين في القتال تظهر أنّ الغالبية العظمى من القتلى ماتوا بنيران الجنود والدبابات «الإسرائيلية» الموجَّهة نحو المباني التي كان المدنيون إمّا يختبئون فيها أو محتجزين كرهائن لدى مقاتلي حماس. استغرق الأمر يومين حتى تمكن الجيش «الإسرائيلي» من استعادة رعيم. ولم يفعل ذلك إلا بعد أن أطلقت الدبابات النار على مساكن المدنيين، فأسقطتها على ساكنيها، وكثيراً ما أشعلت فيها النيران التي التهمت جثث مَن بداخلها... وتكرر هذا المشهد في كيبوتسات أخرى على طول غلاف غزة.

«الكيبوتسات» معسكرات وليست مدنية

تظهر الحكومة «الإسرائيلية» الكيبوتس باعتباره «مدنياً بحتاً»، لكنها نشرت كيف تمكّنت فرق أمنية مسلحة من عدة كيبوتسات – مختارة من السكان «المدنيين» المزعومين – من التعبئة في الوقت المناسب لصدّ مهاجمي حماس. والحقيقة، كما يؤكد ريتر هي أنّ حماس يجب أن تعامل كلّ كيبوتس على أنه معسكر مسلّح، وتهاجمه كما بوصفه هدفاً عسكرياً، وذلك لحقيقة بسيطة وهي أنها كانت كذلك بالفعل، جميعها.

كما أنّ «إسرائيل» نقلت عدة كتائب من جيشها إلى الضفة الغربية، فعزّزت كل كيبوتس بفرقة من نحو 20 جندياً متمركزين في الكيبوتس. ونظراً لأنّ حماس خططت لهذا الهجوم منذ أكثر من عام، كان عليها الافتراض أن هؤلاء الجنود العشرين ما زالوا موجودين في كلّ كيبوتس، وأنْ تتصرف وفقاً لذلك.

«مُميتون ومهذّبون»

يلفت ريتر إلى أنّ الحكومة «الإسرائيلية» اضطرّت للتراجع عن مزاعمها بأن «حماس قطعت رؤوس 40 طفلاً»، ولم تقدم أي دليل موثوق على تورط حماس في «اغتصاب أو اعتداء جنسي» على امرأة «إسرائيلية» واحدة. وتصف روايات شهود العيان مقاتلي حماس بأنهم منضبطون وحازمون ومميتون في الهجوم، ومع ذلك فإنّهم مهذّبون ولطفاء بالتعامل مع الأسرى المدنيّين.

«غارة ناجحة»

لماذا تبذل الحكومة «الإسرائيلية» قصارى جهدها لاختلاق رواية تهدف للتوصيف الكاذب والمضلل لهجوم 7 أكتوبر بأنه «عمل إرهابي». الجواب هو أنّه لم يكن هجوماً «إرهابياً»، بل غارة عسكرية. الفرق بين المصطلحين واضح كالفرق بين الليل والنهار – فمن خلال وصفه بـ«العمل الإرهابي»، تنقل «إسرائيل» اللوم عن الخسائر الفادحة بعيداً عن جيشها وأجهزتها الأمنية واستخباراتها، لتلقيه على حماس. بالمقابل إذا اعترفت بأنها كانت غارة – عملية عسكرية – فإنّ كفاءة الجيش «الإسرائيلي» وأجهزة الأمن والمخابرات ستكون موضع شكّ، وكذلك قيادتها السياسية.

وفقاً لريتر، وهو الخبير العسكري وضابط استخبارات سابق بالمارينز الأمريكي، يعرِّف سلاحُ مشاة البحرية الغارة بأنّها «عملية، عادة ما تكون صغيرة الحجم، تنطوي على اختراق سريع لمنطقة معادية لتأمين المعلومات، أو إرباك العدو، أو تدمير منشآته. وينتهي بالانسحاب المخطَّط له عند الانتهاء من المهمة المعينة». ويؤكّد بأنّ هذا بالضبط ما فعلته حماس يوم 7 أكتوبر.

نجحت حماس فعلياً في تحييد أجهزة الاستخبارات «الإسرائيلية» المتبجّحة، وأعمَتْها عن احتمال وقوع هجوم بهذا النطاق والحجم. فتمكنت من الضّرب الدقيق لنقاط المراقبة والاتصالات للجيش «الإسرائيلي»، وهزمت الجنود «الإسرائيليين» المتمركزين على طول الجدار العازل، بينهم كتيبتان من لواء «جولاني» وعناصر من وحدات أخرى.

كلّ «كيبوتس» هو عملياً معسكر مسلّح ومهاجمة المقاومة له مشروعة بوصفه هدفاً عسكرياً

ضربت حماس بدقّة وقوة ساحقة مقرّ فرقة غزة، ومركز الاستخبارات المحلّي، وغيرها من منشآت القيادة والسيطرة الرئيسية، محوّلة زمن الاستجابة الذي كان ينبغي أن يكون خمس دقائق إلى عدّة ساعات – وهو وقت أكثر من كاف لتنفيذ الهجوم. وبمهارة عالية عادوا إلى غزّة بأكثر من 230 جندياً ومدنياً «إسرائيلياً».

ما أهداف الغارة؟

وفقاً لحماس، هناك 3 أهداف، أولاً، إعادة التأكيد على حقّ الشعب الفلسطيني في وطن «لم تحدّده اتفاقيات أبراهام». ثانياً، إطلاق سراح أكثر من 10000 أسير فلسطيني تحتجزهم «إسرائيل»، معظمهم دون أيّ تهم، واحتجاز الرهائن زوّد حماس بالنفوذ التفاوضي لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى. ثالثاً، إعادة حرمة المسجد الأقصى في القدس، ثالث أقدس الأماكن الإسلامية، والذي دنّسته قوات الأمن «الإسرائيلية» مراراً وتكراراً خلال السنوات الماضية.

ولتحقيق هذه الأهداف، كانت غارة 7 أكتوبر بحاجة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق النصر. وتم ذلك من خلال إذلال «إسرائيل» بما يكفي لإثارة نتيجة يمكن التنبؤ بها – تمثيلها لدور «الضحية» وممارسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في غزة، إلى جانب هجوم برّي من شأنه أن يجذب جيشها إلى ما كان في الواقع كميناً نصبته حماس.

نتائج سياسية

أدّى القصف والغزو «الإسرائيلي» لغزّة لإثارة الاشمئزاز الدولي ضد «إسرائيل» بينما تتكشف أمام أعين العالم الكارثة الإنسانية الناجمة عنه. وتمتلئ شوارع المدن الكبرى حول العالم بالمتظاهرين الغاضبين تضامناً مع الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية. حتى أنّ الولايات المتحدة باتت تعلن الآن أنّ حلّ الدولتين – وهو الأمر الذي صُمّمت اتفاقات أبراهام لمنعه – هو الآن السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو السلام في الشرق الأوسط. لم تكن الولايات المتحدة لتقول هذا أبداً في السادس من أكتوبر.

ويتابع ريتر، تجري «إسرائيل» مفاوضات مع الولايات المتحدة وآخرين لتبادل محتمل للأسرى يشمل أسرى فلسطينيين بما فيهم فئات معينة – كالنساء والأطفال «نعم، لقد قرأت ذلك بشكل صحيح – أطفال أسرى لدى «إسرائيل». والآن تعرف حكمة قرار حماس باحتجاز أطفال «إسرائيليين» كرهائن». مثل هذا الاحتمال لم يكن ليحدث لولا غارة 7 أكتوبر.

في السعودية، انعقد أكبر تجمع للدول الإسلامية في التاريخ الحديث لمناقشة أزمة غزة. أبرز بنود جدول الأعمال قضية المسجد الأقصى وإنهاء التدنيس «الإسرائيلي». لم يكن هذا النقاش ليحدث لولا غارة 7 أكتوبر.

وغنيٌّ عن القول إنّ الغارة أطلقت العنان للقصف «الإسرائيلي» الوحشي على المدنيين في غزة، الذين حرمهم «الإسرائيليون» من وطنهم منذ قرابة ثمانية عقود، وطردوهم بعنف من الأرض التي تسمى حالياً «إسرائيل» في واحدة من أكبر أعمال التطهير العرقي بالتاريخ الحديث – نكبة 1948.

ويؤكّد ريتر: هؤلاء هم الذين عانوا من حرمان لا يوصف على يد المحتلين «الإسرائيليين» بينما ينتظرون لحظة تحقق حلمهم في وطن فلسطيني، والذي لا يمكن تحقيقه ما دامت «إسرائيل» يحكمها أولئك الذين يتبنون فكرة «إسرائيل الكبرى»، والطريقة الوحيدة لإزالة هؤلاء الناس هي إلحاق الهزيمة بهم سياسياً، والطريقة الوحيدة لذلك بدورها هي هزيمتهم عسكرياً.

التضحيات المثمرة

هناك ثمن باهظ يجب دفعه. خسر الفرنسيون 20 ألف مدني قتلوا أثناء تحرير نورماندي من الفاشيين صيف 1944. وحتى الآن فقد المدنيون الفلسطينيون في غزة 12 ألف مدني، وسيرتفع هذا الثمن في الأيام والأسابيع القادمة. لكنّه ثمن لا بدّ من دفعه إذا أردنا أنْ تكون هناك أيّ فرصة لإقامة وطن فلسطيني. لقد أجبرت تضحيات الشعب الفلسطيني العالم العربي والإسلامي على تعديل موقفه، بعد أن ظلّ، مع استثناءات قليلة، صامتاً إزاء جرائم «إسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني. أهداف غارة السابع من أكتوبر تتحقق بتضحيات الشعب الفلسطيني ومقاومته، مما يجعل هذا الهجوم أنجح غارة عسكرية في هذا القرن.

أصوات أمريكية: نتائج كارثية لسياستنا الحالية!

ظهر جلياً، ومنذ اللحظات الأولى التي تلت عملية 7 تشرين الأول، أن واشنطن هي من يدير الصراع، وثبتت لذلك ثوابت أساسية لإدارة الحرب التي شنّها الكيان الصهيوني على القطاع، لكن أصواتاً ارتفعت في الأيام الأخيرة تشير إلى أن «صلاحية» الخطة الأمريكية تنفذ، وبدأت الارتدادات تظهر بالفعل.

■ علاء أبوفرّاج

فرضت التطورات الأخيرة في الأراضي المحتلة على جميع حكومات المنطقة والعالم تحديد موقفهم مما يجري، وخصوصاً بعد تطور حالة غير مسبوقة من التعاطف على المستوى الشعبي العالمي، وبالنظر إلى كمية الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال خلال الأسابيع الماضية، كان لا بد من تسرّب انتقادات واسعة بحق «إسرائيل» حتى إلى وسائل إعلام غربية كانت حتى قبل فترة قصيرة مساحة حصرية للدعاية الصهيونية، لتبدأ بعض الانتقادات الخجولة تظهر على لسان بعض سياسيي الدول الغربية، لكن مسألة مفصلية تغييب عن مجمل هذه الانتقادات، ترتبط بشكل أساسي بمسؤولية الولايات المتحدة عنّ كل ما جرى، وعن دور الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتعطيل حل القضية الفلسطينية، إلى جانب إسهامها المباشر بتسليح وتحديد مهام الكيان في المنطقة، التي صبّت دائماً باتجاه توتير الأجواء، والحفاظ على نقطة اشتباك واستنزاف دائمة. وإن كان الدور الأمريكي في دعم الكيان معلناً لا مجال لإنكاره، يجب علينا أن طرح المسألة الأساسية التالية: **إن كانت الولايات المتحدة دعمت «إسرائيل» كل هذا الزمن، فإن أي هزيمة وتراجع لقاعدة واشنطن والغرب المتقدمة يعني بالضرورة هزيمة وتراجع للولايات المتحدة**، ويمكن من هذه النقطة أن نستذكر الموقف الأمريكي بعد عملية 7 تشرين الأول، الذي ركّز على ثلاثة أفكار أساسية، ولم تتراجع عنها الإدارة الأمريكية حتى اللحظة الحالية، وذلك رغم ظهور بوادر جدية لانقسامات داخل صفوفها.

ثلاثية واشنطن

ثبّت الموقف الأمريكي منذ اللحظة الأولى «قواعد» لا يجب خرقها، لأن خرقها يمكن أن يورط الولايات المتحدة في مأزق كبير بتكاليف سياسية باهظة، وتمثّلت «ثلاثية واشنطن» أولاً: بمنع وقف لإطلاق النار، لأن ذلك يعني هزيمة مطلقة للكيان، وبالتالي للولايات المتحدة من خلفه. **ثانياً:** منع توسيع رقعة الحرب، وضمان ألا تتوسع لحرب إقليمية شاملة، ستكون واشنطن مضطرة عندها لانخراط مباشر يترتب عليه خسائر اقتصادية وعسكرية كبيرة، فضلاً عن عواقب سياسية لا يمكن التنبؤ بها. **ثالثاً:** في استراتيجية واشنطن، كان منع أي اجتياح بري واسع لجيش الاحتلال في القطاع، لأن مغامرة بهذا الحجم تستنزف جيش الاحتلال وداعمه الأول، وستكون خسائره خطيرة على جيش الاحتلال، وسوف تضخم التكاليف السياسية على الكيان ونتنياهو، ما يعني تفاقم أزمة الكيان، وبالتالي تعقيد الظرف في المنطقة أمام واشنطن. فإذا نظرنا إلى هذه المحاور الثلاثة، يمكننا أن نفهم جوهر السلوك الأمريكي في الأسابيع الماضية، فهناك سعي واضح لتغطية النتائج السياسية بقنابل دخان كثيفة، وتأخير تثبيتها، لأن جلاء كل هذا يعني هزيمة كبرى لواشنطن، سنعرّج على ملامحها لاحقاً. ولكن وقبل استعراض النتائج الأولية التي تلوح بالأفق، يمكن لنا أن نستعرض جولات وزير الخارجية الأمريكية الأخيرة، وما نتج عنها، بوصفها اختبار جدي لقدرة واشنطن على تمرير ما تريده.

بلينكن جولات عديدة بنتائج صفرية

أجرى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن جولة ثانية للمنطقة في أقل من شهر، وشملت جولته الأخيرة الشرق الأوسط والمحيط الهندي، زار بلينكن خلالها الكيان الصهيوني، وأجرى محادثات مع بنيامين نتانياهو، وانتقل بعدها إلى الضفة الغربية، ثم الأردن، حيث أجرى هناك مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، وشملت رحلة بلينكن كلاً من قبرص والعراق وتركيا، قبل أن يتوجه إلى آسيا، حيث زار اليابان وكوريا الجنوبية، واختتم جولته في العاصمة الهندية نيودلهي. ظهر في الجولة هذه بشكل واضح، أن واشنطن وعلى الرغم من علاقاتها المتشابكة مع دول مؤثرة في المنطقة، إلا أنها غير قادرة على تمرير أي بند جدي في أجندتها، ففي أثناء المؤتمر الصحفيً المشترك الذي جمع بلينكن مع نظرائه في مصر والأردن، أقر وزير الخارجية الأمريكي: أن المجتمعين كان لديهم «وجهات نظر ومواقف مختلفة» ورحّب بعزمهم عن «تجاوز» هذه الخلافات، دون أي إعلان ملوس عن كيفية تحقيق ذلك! ولم يكن الوضع مختلفاً في المحطات الأخرى، فالأولويات الأمريكية بدت مختلفة عن أولويات دول المنطقة، التي ترى ضرورة فورية لوقف إطلاق النار، بينما عبّر بلينكن صراحةً عن رفض واشنطن لذلك، واعتبر أن وقف إطلاق النار في هذه اللحظة «سيترك ببساطة حماس في مكانها، قادرة على إعادة تجميع صفوفها وتكرار ما فعلته في السابع من تشرين الأول/أكتوبر» ليضيف: أن البديل الذي تطرحه الإدارة الأمريكية وتبحثه مع المسؤولين الصهاينة، هو إمكانية اعتماد «هدن مؤقتة» تكون كافية لحماية المدنيين حسب ادعائه، وتسمح بإجلاء الأجانب المحتجزين داخل القطاع وتضمن في الوقت نفسه «لإسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها» وتسمح لها أيضاً في «تحقيق هدفها: المتمثل في دحر حماس» الذي تثبت الأيام أنه أصبح هدفاً مستحيل التحقيق في الظروف الحالية. ورغم أن المسؤولين الذين التقاهم بلينكن أبدو أيضاً رغبة بعدم توسيع رقعة الصراع الحالي، إلا أن تحقيق ذلك يظل مرهوناً بوقف التصعيد الصهيوني، وإجباره على وقف إطلاق النار، ما يعني أن الاستراتيجية الأمريكية لها آجال زمنية لتحقيقها، وبدأت تنفذ بالفعل.

إن كانت الولايات المتحدة دعمت «إسرائيل» كل هذا الزمن فإن أي هزيمة وتراجع لقاعدة واشنطن والغرب المتقدمة يعني بالضرورة هزيمة وتراجع للولايات المتحدة

ارتدادات داخل الإدارة الأمريكية

ما أن انتهت الجولة الأمريكية حتى بدأت نتائجها تفعل فعلها داخل الخارجية الأمريكية، وفي إدارة بايدن كلّها. إذ بعد أيام من عودة بلينكن، نشرت وسائل إعلام أمريكية رسالة وجّهها وزير الخارجية إلى موظفي الوزارة بعد تعالي أصوات رافضة للسياسة الأمريكية في إدارة الأزمة الحالية، واستقالة مسؤولين أمريكيين على إثر ذلك، أحدهم كان موظفاً في وزارة الخارجية، فكان مئات الموظفين في «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» وقّعوا في وقت سابق على رسالة مفتوحة تدعو إلى وقف لإطلاق النار، وتحدّثت تقارير أخرى عن وجود مذكرة معارضة داخل أروقة الخارجية الأمريكية. وفي رسالة بلينكن المشار إليها، أقر الوزير أن «بعض الأشخاص داخل الوزارة قد يختلفون مع الأساليب التي نتبعها، أو لديهم وجهات نظر حول ما يمكننا القيام به بشكل أفضل» وأكد المتحدث الرسمي باسم الخارجية ماثيو ميلر: أن الوزارة تضم بالفعل «أشخاصاً لديهم وجهات نظر متنوعة». وأشار أن بلينكن التقى عدداً من الأشخاص من جميع الرتب، ومن مكاتب مختلفة «للاستماع بالضبط إلى ما يفكرون فيه بشأن سياستنا».

لا يمكن النظر إلى التقارير الواردة من داخل الإدارة الأمريكية إلى كونها «صحوة مفاجأة» بل هي تماماً كما قال بلينكن: «وجهات نظر حول ما يمكننا القيام به بشكل أفضل» أي أن بعض المسؤولين الأمريكيين باتوا يدركون حجم التورط الأمريكي، وضرورة وقف إطلاق النار، كون استمرار الوضع الحالي يشكل تهديداً خطيراً على واشنطن نفسها، فدافع هؤلاء ليس الحرص على أرواح المدنيين، وإنما يرتبط بأن التوجه الامريكي منذ بداية الحرب كان له مدة صلاحية محددة، واستمرار نفس السياسة بعد انتهاء هذه المدة، سيكون له نتائج كارثية تتضخم مع كل ساعة. ويعني فعلياً، أن التحركات هذه التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى زيادة «انتقاداتها» للكيان في الأيام الماضية، تعني أن الخطة الأمريكية لإدارة الأزمة تفشل، وينبغي عليهم الاعتراف بذلك، ومحاولة استدراك ما يمكن استدراكه. وربما تكون تصريحات بليكن المتعددة مؤخراً حول تمسك واشنطن «بحل الدولتين» إشارة إلى أن الولايات المتحدة بدأت تدرك أن أولى نتائج هذه الحرب هي خسارتها لموقعها كوسيط أساسي في القضية الفلسطينية، وأن هذا الملف سينتقل قريباً إلى وسطاء آخرين لديهم مصلحة حقيقية بحل هذه القضية، لا احتجازها في دهاليز السياسة الأمريكية.

قمة أمريكية صينية: تهدئة قصيرة المدى

عقد الرئيسان الصيني شي جين بينغ والأمريكي جو بايدن اجتماعاً لهما يوم الأربعاء 15 تشرين الثاني استمر لأربع ساعات في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ «أبيك»، وذلك بعد عدة خطوات وتحضيرات مهدت لهذا اللقاء، كان من آخرها زيارات متبادلة لوزراء خارجية البلدين في الفترة السابقة، وناقشا خلال الاجتماع العلاقات الثنائية، وجملة من الملفات الدولية من بينها أوكرانيا والشرق الأوسط.

■ ملاذ سعد

بالإطار العام، لا يمكن القول: إن الاجتماع حقق خرقاً جدياً باتجاه تحسين العلاقات بين البلدين، وبالتالي لم يضع أساساً لحل الخلافات بينهما، سواء فيما يتعلق بالمسائل الثنائية أو الدولية، وجلّ ما يمكن استخلاصه أنّ الطرفين أبديا رغبة بتهدئة حدة التنافس الجاري بينهما في الفترة المقبلة، دون تحديد خطوات عملية فعلية لتحقيق ذلك بشكل عملي. الأمور التي تم الإعلان عنها تتمثل بنقطتين: مساعٍ لاستئناف الحوار والتنسيق العسكري بين الجيشين الصيني والأمريكي، والحد من تدفق مادة «الفنتانيل» المستخدمة في صناعة المواد المخدرة من الصين إلى أمريكا عبر المكسيك... أما باقي مفردات الاجتماع وتصريحات الطرفين فيه وحوله تعبر عن جملة من المواقف والرسائل السياسية المتبادلة، وأكثرها حساسية مسألة تايوان.

التنسيق العسكري وعدم تحول المنافسة إلى صراع

أكد البيت الأبيض قبيل الاجتماع، على لسان مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، أن «الرئيس ملتزم بالعمل على استعادة التواصل بين الجيشين، لأنه يعتقد أن هذا يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة [...] إنه يعتقد أن التواصل بين الجيشين ضروري لإدارة المنافسة بشكل مسؤول، وضمان عدم تحول المنافسة إلى نزاع»، وبدوره أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ استعداد بلاده للتعاون مع الولايات المتحدة بما يحقق المنفعة المشتركة.

وخلال اللقاء، أكد الرئيس الأمريكي جو بايدن أن التنافس بين البلدين لا يجب أن يؤدي إلى صراع، وتحدث «لا نحاول الانفصال عن الصين. ما نحاول القيام به هو تغيير العلاقة إلى الأفضل» معرباً عن أمله «العودة إلى مسار طبيعي من التواصل، أي القدرة على رفع سماعة الهاتف، وأن يتحدث كل طرف مع الآخر في حال وقوع أزمة»

وقال شي جين بينغ: «الصين والولايات المتحدة ليس لهما الحق في إدارة الظهر إحداهما للأخرى، ولا ينبغي أن تسلك المنافسة اتجاها تصعيديا».

واعتبر شي أن الاختلاف بين البلدين بمجالات التاريخ والثقافة ومسار التنمية والنظام الاجتماعي يعد حقيقة موضوعية، وقال: «طالما أن البلدين يحترم أحدهما الآخر ويتعايشان في سلام، ويتبعان مبادئ التعاون المربح للجانبين، فسيكونان قادرين تماماً على تجاوز الخلافات، وإيجاد الطريق الصحيح لتعايش الدولتين الكبريين [...] من غير الواقعي لجانب ما أن يعيد تشكيل نموذج الجانب الآخر، وإن الصراع والمواجهة لهما عواقب لا يمكن أن يتحملها كلا الجانبين» مشيراً إلى أن الأرض كبيرة لتستوعب كلاً من الصين والولايات المتحدة.

لم يصدر عن الاجتماع بيان رسمي مشترك، كما لم يعلن عن المضي بخطى عملية باتجاه عودة الاتصالات العسكرية بعد، إلا أن حديث الرئيسين بهذه النقطة يعني من جهة وجود مباحثات مسبقة لحل هذه المسألة، ومن جهة ثانية يفتح الاحتمال استكمالها بشكل رسمي بعد اللقاء.

من الممكن فهم مسألة عودة الاتصالات العسكرية بأنها محاولة لتقليص وتفادي مخاطر أي خلاف أو صدام عسكري في الفترة المقبلة، وبحال وقوعها وجود إمكانية لحل «الأزمات» كما صرح بايدن، وهي بالعموم خطوة تهدف لخفض التصعيد عسكرياً بين البلدين، وتصب في مصلحة كليهما على حد سواء، بطبيعة الحال في الوقت الحالي، إلا أنّ ما ينبغي الإشارة عليه وتأكيده، أن الأمريكيين مضوا بهذه الخطوة من موقع ضعف في اللحظة الراهنة وسط أزمتهم الاقتصادية والسياسية داخلياً، والغرق بالملفين الأوكراني والفلسطيني، بعد كل التصعيد السابق على بكين، وفي المقابل، فإن موقف بكين بهذا الأمر كان كما هو على الدوام. بالمعنى الاستراتيجي لا يمكن اعتبار أي مسعى لخفض التصعيد والحوار إلا بأنه يصب بمصلحة الصينيين وحدهم، فالأمريكيون يمضون من تراجع لتراجع أكبر بمرور الوقت، وتتعاظم الأزمات لديهم، ومع ذلك تتضاءل قدرتهم على منافسة الصينيين، أو عرقلة تطورهم، بينما يستمر الصينيون بالتقدم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على المستويين المحلي والدولي.

تتمسك الصين بحقها في التطور و«حل الخلاف» بين البلدين مرهون بقبول الولايات المتحدة للواقع الدولي الجديد ولا يمكن لأي إجراءات ثانوية أن تسهم بحل هذا التناقض بشكلٍ جذري

واشنطن تطلب مساعدة بكين: الفنتانيل المخدر مشكلة بالداخل الأمريكي

أعلنت وكالة بلومبيرغ قبيل القمة، أن الرئيسين الصيني والأمريكي قد يتفقان على الحد من تدفق «الفنتانيل» المخدر الذي يجري تصنيعه في المكسيك، بموجب اتفاق يجري إعداده، وذكرت الوكالة أنه يتضمن ملاحقة «الصين شركات الكيماويات لوقف تدفق المواد الأولية التي تستخدم لتصنيع الفنتانيل من قبل العصابات المكسيكية» وفي المقابل «سترفع إدارة بايدن القيود المفروضة على معهد علوم الطب الشرعي التابع لوزارة الأمن في الصين» وذكرت الخارجية الصينية، أن بكين مستعدة للقيام بإجراءات لمكافحة تهريب المخدرات مع الولايات المتحدة.

بعد الاجتماع، أعلنت واشنطن إزالة معهد الأبحاث الصيني من لائحة العقوبات، وصرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر «اتضح لنا في محادثاتنا مع الصين.. أن إبقاء المعهد في هذه اللائحة يشكل عائقاً أمام التعاون لوقف التهريب».

باتت المخدرات مشكلة ذات وزن اجتماعي أكبر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ما يهم النخبة السياسية الأمريكية بهذا الأمر، هو تأثيره على الناخبين الأمريكيين، وفي كل دورة انتخابية رئاسية أمريكية يجري فتح هذه الملف قبل عام أو اثنين، والحديث عنه بشكل أوسع، والقيام بإجراءات تتعلق به لحصد أصوات ناخبين، وتأتي هذه النقطة بالإطار العام نفسه الآن، قبيل انتخابات 2024 المقبلة، أي أنها نقطة لصالح إدارة بايدن الحالية وللديمقراطيين من خلفه، أما بالنسبة لبكين فإنها بمثابة خطوة لتطوير التعاون مع الولايات المتحدة ككل وليست هدفاً بعينه، وبمقابلها من جهة ثانية، تم التراجع عن حزمة عقوبات أمريكية على المعهد.

تايوان والعملية الانتخابية

أعلنت الخارجية الصينية ببيان لها: أن الرئيس الصيني شي جين بينغ قال لنظيره الأمريكي: إنه «يتعين على الجانب الأمريكي أن يكف عن تسليح تايوان، وأن يدعم إعادة توحيد الصين سلمياً» مضيفاً: أن «الصين ستحقق إعادة التوحيد، هذا أمر حتمي»، وفي المقابل، ذكرت وسائل إعلام مختلفة، أن بايدن طالب الصينيين بـ «احترام العملية الانتخابية في تايوان»، وبعد الاجتماع قالت مديرة شؤون الصين وتايوان في مجلس الأمن القومي الأمريكي سارة بيران بمؤتمر صحفي: «نقول بوضوح مطلق مجدداً: إن موقفنا الطويل الأمد يتمثل في أننا لا نؤيد استقلال تايوان، وفي أنه من المهم الحفاظ على السلام والاستقرار والوضع الراهن على جانبي المضيق [...] ولذلك نفهم بشكل واضح، أن سياستنا لم تتغير، ونحن سنواصل التركيز عليها مع اقتراب الفترة الصعبة المتعلقة بالانتخابات في تايوان».

يرتبط الخلاف الأمريكي– الصيني بجملة من المسائل الأساسية التي لا يمكن القفز فوقها، فالولايات المتحدة ترى أن تقييد الصين وإعاقة حركتها باتت مسألة بالغة الأهمية، وترى فيها خط الدفاع الأخير بوجه النمو الصيني المتسارع، وبالمقابل تصر الصين أنها لا تهدف إلى تجاوز الولايات المتحدة، لكنها مع ذلك تتمسك بحقها في التطور، ما يعني أن «حل الخلاف» بين البلدين مرهون بقبول الولايات المتحدة للواقع الدولي الجديد، ولا يمكن لأي إجراءات ثانوية أخرى أن تسهم بحل هذا التناقض بشكلٍ جذري.

قمة سعودية إفريقية لتعاون أوسع وأكثر شمولاً

عُقد في العاصمة السعودية الرياض في 2 تشرين الثاني المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الإفريقي على هامش القمة السعودية الإفريقية التي جرت في اليوم التالي، بهدف تأسيس وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين الطرفين بالمجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، كما عقدت أيضاً في 16 من الشهر القمة السعودية الكاريبية، وتشكّل هذه الأحداث مجتمعة صورة عن طبيعة السياسات الخارجية السعودية في اللحظة الراهنة.

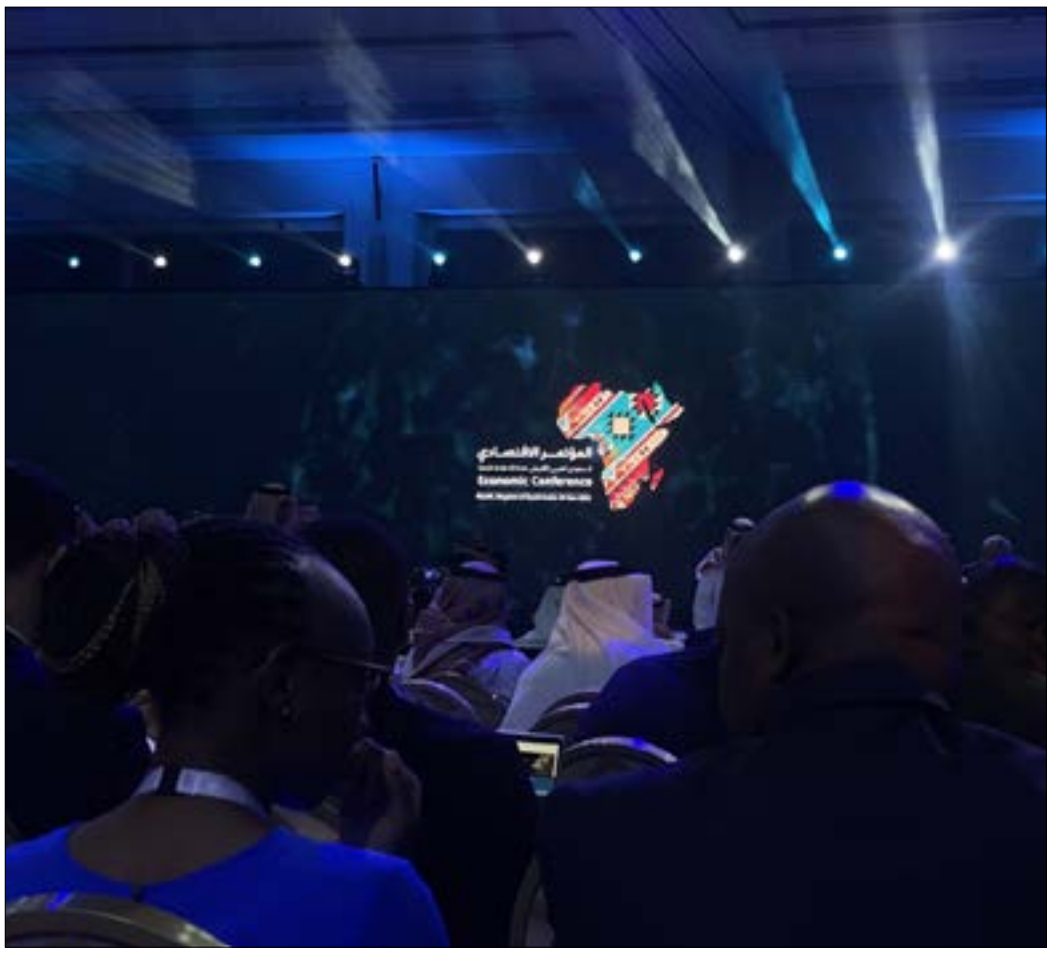

■ حمزة طحان

شملت اجتماعات القمة عدة جلسات بمحاور مختلفة، كانت على التوالي: تعزيز الشراكات بين الطرفين بقطاع الطاقة، والاستثمار مستقبلاً، والأمن الغذائي للمنطقة والعالم، والنمو الاقتصادي، والصناعات التعدينية، والسياحة، والتنمية المستدامة.

وكان الصندوق السعودي للتنمية قد أعلن إطلاقه 14 اتفاقيةً مع عدة دول إفريقية، بقيمة تقارب 533 مليار دولار، واعتبر وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان، أن القضية المهمة لإفريقيا هي الوصول إلى الطاقة قائلاً: «نفهم الألم الإفريقي الذي يتراكم منذ سنين. «مسألة» الحصول على طاقة نظيفة ومستدامة مهم لإفريقيا» وأعلن وزير المالية السعودي محمد الجدعان، أن السعودية تدعم ما يزيد عن 400 مشروع بالقارة الإفريقية.

من جانبه، أعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان: أن السعودية تسعى لضخ استثمارات جديدة بمختلف القطاعات بالقارة السمراء، بما يزيد على 25 مليار دولار، وقال خلال كلمته بافتتاح القمة السعودية الإفريقية: إن الرياض تسعى لتقديم 5 مليارات دولار كتمويل تنموي يضاف إلى إفريقيا، وأعلن إطلاق مبادرة الملك سلمان التنموية عبر تدشين مشروعات وبرامج إنمائية بالقارة الإفريقية بقيمة تتجاوز مليار دولار على مدى 10 سنوات، وأن المملكة ستزيد من تعداد سفاراتها في القارة الإفريقية لأكثر من 40 سفارة.

وأكد بن سلمان، التزام المملكة بأمن إمدادات الطاقة واستدامتها لإفريقيا، وتوفير الغذاء لأكثر من 750 مليون إنسان بإفريقيا، مشيراً أن المملكة قدمت أكثر من 45 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية في 54 دولة إفريقية، وقال: «تحرص المملكة على دعم الحلول المبتكرة لمعالجة الديون الإفريقية، إذ سعت خلال ترؤسها لمجموعة العشرين في عام 2020 لإطلاق مبادرات لتعليق مدفوعات خدمة الدين [...] ومبادرة الإطار المشترك لمعالجة الديون وإعادة هيكلتها في العديد من الدول الإفريقية».

وجاء في بيان «إعلان الرياض» بختام أعمال القمة، تأكيد القادة الأفارقة «أهمية استمرار بذل الجهود لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات المشتركة، من خلال تنويع التجارة البينية، وتعزيز العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية في الجانبين [...] تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في قطاعي الصناعة والتعدين» وأعلن في البيان عن المؤتمر الاقتصادي الذي عقد، وأنه قد «جرى التوقيع فيه على أكثر من 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم في العديد من المجالات الاقتصادية كالسياحة، والاستثمار، والمالية، والطاقة، والطاقة المتجددة، والتعدين، والنقل والخدمات اللوجستية، والزراعة والمياه، والاتصالات وتقنية المعلومات».

ويذكر، أن المجتمعين في القمة أعربوا عن قلقهم من الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، مؤكدين ضرورة وقف الكيان الصهيوني لعملياته العسكرية والتهجير القسري وحماية المدنيين وفقاً للقوانين الدولية، وأكدوا على أهمية تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية شاملة، وفق مبدأ «حل الدولتين» والقرارات الدولية ذات الصلة، بما يكفل للفلسطينيين إقامة دولتهم المستقلة وفق حدود 1967 وعاصمتها القدس.

قمة سعودية كاريبية

كما عقدت قمة سعودية كاريبية في العاصمة الرياض في 16 تشرين الثاني، وفي البيان المشترك المكون من 17 نقطة، أكد المجتمعون على ضرورة «تضافر الجهود لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والازدهار»، وبحث سبل التعاون في مجالات، مثل: التعليم والصحة والبحر والاتصالات والخدمات وأمن الطاقة وغيرها، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية.

تعكس كلتا القمتين دوراً جديداً أوسع تسعى السعودية للعبه على المستوى الدولي، بالنظر إلى إمكانياتها الكبيرة التي جرى تحجيمها لعقود، ومن جهة أخرى فإن تنويع وتعزيز علاقاتها واستثماراتها دولياً بهذا المنحى في السياسة الخارجية يبدو أنه يهدف بجزء منه لتقليص الاعتماد اقتصادياً على أي طرف دولي بعينه، وتحديداً منه الولايات المتحدة، ووفقاً لسياسات العالم الجديد من التعاون والمنفعة المتبادلة.

نتنياهو الغارق في الوحل يتحدث عن «المستقبل»

لا يتوقف المسؤولون الصهاينة عن إطلاق تصريحات مضللة، تستهدف الرأي العام العالمي والمحلي، وبعد تعثّر العملية العسكرية لجيش الاحتلال، تبدو ملامح الأزمة بشكل أوضح، وتحديداً، إذا ما نظرنا إلى طبيعة التصريحات التي باتت تصدر عن مسؤولين كبار من داخل الكيان.

■ عتاب منصور

في تصريحات جديدة لرئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو خلال مقابلة مع برنامج «مورننغ إيديشن» على الإذاعة العامة الأمريكية «NPR» قال فيها: «بخصوص المستقبل لدينا هدفان رئيسيان هناك، **الأول:** هو منع هذا التهديد من الظهور مرة أخرى، وبالتالي نحن بحاجة إلى تجريد غزة من السلاح، **والثاني:** الذي يتعين علينا القيام به هو القضاء على التطرف في غزة» واستذكر الصهيوني نتنياهو نهاية الحرب العالمية الثانية، وقدّم تجربة ما بعد الحرب في ألمانيا واليابان كمثال، إذ قال في المقابلة: «ماذا تفعل عندما تهزم النظام النازي؟ حسنا تتأكد من أن ألمانيا لن تسلح نفسها مرة أخرى، وتتأكد أيضا من إزالة النازية، نفس الشيء الذي فعلته في الانتصار على اليابان.. كما تعلم لقد حدث تغيير ثقافي في اليابان.. نحن بحاجة إلى تغيير ثقافي في أي إدارة مدنية في غزة تلتزم بمكافحة الإرهاب». ولم يفوّت رئيس الوزراء الصهيوني في المقابلة فرصة إظهار موقفه المتطرف والعنصري، إذ أجاب على سؤال بشأن مستقبل القطاع: «شغفي لا حدود له.. إن إلقاء اللوم على إسرائيل التي تقاتل هؤلاء الوحوش مجرد حماقة.. إنه شر محض لا بد من محاربته.. ولهذا السبب أتحدث إليكم بمثل هذا الشغف والاقتناع».

عن أي مستقبل يتحدث؟

تثير هذه التصريحات جملة من المسائل، وعلى مستويات مختلفة، ففي البداية يشبّه نتنياهو حكومة حماس بالنظام النازي، وعلى هذا الأساس يستحضر هزيمة اليابان وألمانيا في الحرب، محاولاً عبر ذلك إبعاد الملامح الفاشية التي رافقت الكيان الصهيوني منذ نشأته، ويناقش «مستقبل غزة» كما لو أن جيش الاحتلال قد «انتصر» في هذه الحرب، في الوقت الذي يعلم الجميع، أن الأهداف التي أعلن عنها جيش الاحتلال لم يتمكن من تحقيقها حتى اللحظة، وإن النقاش عن ضرورة «تغيير ثقافي في غزة» يبدو منفصلاً عن الواقع، كونه صادر عن طرف غارق في الوحل، وعاجز عن الحركة، يرتكب كل يوم جرائم حرب، وكلّ ما يستطيع فعله هو انتظار النتائج السياسية لكل ما جرى. المسألة الثانية التي تظهر بوضوح في حديث نتنياهو، وتحديداً في فكرة «تغيير الثقافة» هو أن ما يرى نتنياهو ضرورة في تغييره هو «ثقافة المقاومة» التي تعتبر نتيجة طبيعية للاحتلال وتعبر ثقافة أصيلة وملازمة للشعب الفلسطيني لا ترتبط بحماس وحدها، ويفترض أن الكيان هو أكثر العارفين لهذه الحقيقة، كونه كان هدفاً مشروعاً لفصائل المقاومة المتعددة منذ قيامه وحتى اللحظة.

ألمانيا على طريق إعادة بناء النازية وهزائم النازية

ذكرت صحيفة بيلد الألمانية نقلاً عن مصادر في وزارة الدفاع الألمانية أنّ الحكومة تعتزم زيادة المساعدات العسكرية لأوكرانيا من أربعة إلى ثمانية مليارات يورو في 2024. ورغم أنّ هذا بجزء منه هو «رعاية النازيين» بشكل عام في أوكرانيا، فالأمر لا يتعلّق بدعم أوكرانيا فقط. وأشارت دويتشه فيله إلى أن المستشار الألماني شولتس دعا أيضاً إلى الاستعداد «لحرب طويلة جداً ضدّ الاتحاد الروسي في أوكرانيا». فأيّ حرب هذه التي يريد شولتز أن يستعدّ لها؟

■ فاليري بانوف
ترجمة: قاسيون

في الغرب يدّعون دوماً معرفة ما يفكّر به الروس ويبنون نسخهم المضادة الخاصة بهم. المثير للدهشة أنّ هذا ما اعتقده العديد من أسلاف شولتز عندما حاولوا فهم العقلية الروسية «الغامضة»، وعلى وجه الخصوص، السلف، المستشار الألماني، أدولف هتلر. يستحيل مقارنة هاتين الشخصيتين، على الرغم من وجود الكثير من القواسم المشتركة بينهما، لكن الاتجاه المشترك الأبرز، عسكرة ألمانيا. قال شولتز في مؤتمر للجيش الألماني، إن برلين ستخصص «على المدى الطويل»: 2% من ناتجها المحلي الإجمالي للدفاع – كما هو مطلوب من قبل الولايات المتحدة – وقال شولتز بحضور أكثر من 800 عسكري «ليس هناك شك على الإطلاق في أن نقطة التحول التي تمثلها الحرب العدوانية الروسية تتطلب تغيير المسار على المدى الطويل».

تجدر الإشارة إلى أنّه بعد أيام قليلة فقط من بدء العملية العسكرية الروسية، أعلنت ألمانيا عن إنشاء صندوق خاص لإعادة تجهيز القوات المسلحة. ويهدف البرنامج إلى عمليات شراء واسعة النطاق للأسلحة، من الطائرات الشبح إلى الفرقاطات الجديدة وناقلات الجنود المدرعة. في الواقع، يبني الألمان قدراتهم القتالية لمدة عشر سنوات. لذلك، في عام 2018، على سبيل المثال، تم اعتماد برنامج التطوير المرحلي للقوات المسلحة. يُشار إلى أن الحكومة الألمانية لم تخطط سابقاً لرفع الإنفاق العسكري إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024، رغم أن هذا كان الطلب الأمريكي الذي ورد في قمة الناتو 2014. الآن ينفق الألمان حوالي 1,24% على الدفاع، وكانوا مستعدين لزيادة هذه الحصة إلى 1,5%، أي إلى 55–60 مليار يورو. هنا دخلت برلين في مواجهة مباشرة مع واشنطن التي طالبت بزيادة متعددة في الإنفاق تصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي. لا يمكن أن تمر الإرادة الذاتية للقيادة الألمانية دون عقاب، ولهذا اعتباراً من شباط 2022، اعتمدت ألمانيا أخيراً قواعد اللعبة التي فرضتها الولايات المتحدة.

يشير تيموفي بوريسوف، عالم السياسة الألماني إلى أن «ألمانيا، كما كانت قبل 80 عاماً، بدأت في إعادة التسلّح. في الصحافة الألمانية، واحدة تلو الأخرى، هناك مقالات حول الحاجة إلى التعامل بجدية مع الجيش الألماني والعودة إلى التجنيد الإجباري. يقول السياسيون والعسكريون رفيعو المستوى إنّه من الضروري إعادة هذا النظام وإعادة تسليح الجيش. وطرحت فكرة تخصيص 300 مليار يورو أخرى لإعادة تسليح الجيش. لم يكن الألمان يعتقدون في وقت سابق أنهم يحتاجون إلى جيش خاص بهم، فإنّهم تحت مظلة الولايات المتحدة، الآن هناك إلغاء جذري لهذا الموقف». بطبيعة الحال، لا بد من إقناع دافعي الضرائب والناخبين بالحاجة إلى إنفاق مبالغ ضخمة، والعملية الخاصة الروسية هي الأنسب للعب دور الفزاعة هنا. ألمانيا مستعدة لاستثمار أكثر من 100 مليار يورو في قواتها المسلحة. وهذا وفقاً للتقديرات الأكثر تحفظاً، حيث يعتقد جزء كبير من الخبراء أن الألمان سيحتاجون إلى أموال أكثر مرتين أو حتى ثلاث مرات للجيش الجديد.

يبدو أنّ الغرب يريد تحضير ألمانيا لتخوض حربه في المقدّمة ضدّ روسيا وما يفعله النازيون الجدد في أوكرانيا اليوم هو مجرّد تمهيد للخطط القادمة

إعادة التاريخ

يتمّ تعبئة الشعب الألماني ليتقبّل هذا التحوّل، ويؤيد 62% من الألمان الحصول على تمويل إضافي للجيش الألماني، حتى لو كان ذلك يعني ديوناً محتملة. ذكرت ذلك قناة ZDF التلفزيونية بالإشارة إلى نتائج استطلاع البارومتر السياسي الذي أجري لها. 66% من المستطلعين لديهم موقف إيجابي تجاه التعاون مع الولايات المتحدة بشأن الأزمة الأوكرانية. وفقاً للخبراء، فالنزعة العسكرية الألمانية التي كانت مخنوقة، مستعدة لرفع رأسها في ألمانيا في القرن الحادي والعشرين. لقد ولّت أجيال من الألمان الذين عانوا من أهوال الحرب. المواطنون مقتنعون بأنّ الوقت حان لإنشاء قوة أوروبية مهيمنة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، ظلت المشاعر النازية الجديدة مشتعلة في صفوف قوات الأمن لعقود من الزمن. في الجيش الألماني، تسمى هذه الظاهرة بتسامح «التطرف اليميني». الدليل على ذلك أنّ الفضائح لا تتوقف مع أتباع الرايخ الثالث في الشرطة ومكتب المدعي العام والجيش في ألمانيا. بعد التحقيق الداخلي، طمأن الألمان أنفسهم، اتضح أنّ ما لا يزيد عن 1600 شخص يحملون أسلحة في أيديهم يعترفون بمبادئ هتلر. تمّ العثور على معظم النازيين الجدد الذين تم التعرف عليهم في وحدات النخبة، على وجه الخصوص. يريد شولتز تحويل الجيش الألماني إلى أقوى جيش في أوروبا. ومع الأخذ في الاعتبار تاريخ ألمانيا، على الرغم من عدم واقعية خططه، ينبغي أن تؤخذ كلمات المستشار على محمل الجد. بشكل عام، لا داعي للحديث عن عدم استقلال شولتز وتبعيته للولايات المتحدة. لذا فإن السؤال ذا الصلة هو، هل هي خطته الوحيدة لعسكرة ألمانيا؟ رغم أن عملية إعادة تسليح ألمانيا تتم حالياً في إطار الناتو وبالاتصال الوثيق مع حلفائها، فإن النخبة الحاكمة تعمل بشكل منهجي على تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية، بغض النظر عن الأوروبيين. إنّ الهدف القديم للإمبريالية الألمانية «قيادة أوروبا»، الذي أدى إلى حربين عالميتين وصعود الفاشية في القرن العشرين، أصبح الآن على جدول الأعمال مرة أخرى.

في يونيو/حزيران، قدّم المستشار شولتز مع عدد من الوزراء إستراتيجية الأمن القومي الألمانية في مركز المؤتمرات الصحفي الفيدرالي في برلين. عملياً هذه الوثيقة بعنوان هي خطة للحرب في الخارج وإنشاء دولة بوليسية في الداخل. جاء في المقدمة «إنّ الحرب العدوانية الوحشية التي تشنّها روسيا ضدّ أوكرانيا تشكّل تحدياً أساسياً للنظام والأمن الأوروبيين. في الوقت نفسه، يتغيّر النظام العالمي، وتظهر مراكز قوى جديدة، وعالم القرن الحادي والعشرين متعدد الأقطاب. ألمانيا مستعدة لهذه التغييرات الإستراتيجية وترى في العصر الجديد فرصة لتقوية الجيش الألماني بشكل مناسب في النهاية». وفي مكان آخر من الإستراتيجية، تم التأكيد على ما يلي، «نريد أن نجعل الاتحاد الأوروبي كياناً مستقلاً جيوسياسياً يضمن الأمن والسيادة للأجيال القادمة. وتلتزم الحكومة الاتحادية بمواصلة تكامل الاتحاد الأوروبي وتماسكه وتوسعه ليشمل دول غرب البلقان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وفي المستقبل جورجيا. ويُنظر إلى توحيد أوروبا تحت القيادة الألمانية في حد ذاته على أنه مشروع عسكري».

إذا ما جمعنا الخطط والأحاديث عن الإستراتيجية الخارجية، و«الحاجة لجبهة ألمانيّة موحّدة»، نحصل من الناحية العملية على سياسات الفوهرر حين استلم زمام ألمانيا، والتي أدّت إلى الحرب العالمية الثانية. هذه العملية تجري بالفعل. تم تكليف أوكرانيا في البداية بدور حاسم فيها. يبدو أنّ الغرب يريد تحضير ألمانيا لتخوض حربه في المقدّمة ضدّ روسيا، وما يفعله النازيون الجدد في أوكرانيا اليوم هو مجرّد تمهيد للخطط القادمة. لكن يبدو أنّ ذاكرة ألمانيا والألمان ضعيفة، فالتاريخ لم يعلّمهم أنّ المحور الذي هزمهم مرّة، قد يهزمهم مرّة أخرى.

تفجير الضفّة على طريق تقسيم الأردن وإنهاء القضيّة الفلسطينية في فلسطين

على خلفية الفظائع في قطاع غزة، يولي العالم اهتماماً أقل بشكل ملحوظ للأحداث التي تجري في جزء آخر من فلسطين، في الضفة الشرقية والقدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، فإنّ الوضع هناك يمكن أن ينفجر في أي لحظة بانتفاضة جديدة. ورغم أنّه من غير المرجح أن تتمكّن «إسرائيل»، ولو استمرّت مساعدة الولايات المتحدة لها بأقصى حد، من إبقاء قطاع غزة معزولاً وتجنب التدخل المباشر في وضع الدول والقوى الأخرى، فسيكون من الأصعب عليها بكثير إضفاء الطابع ذاته على الوضع في الضفة الغربية.

■ ديمتري مينين
ترجمة: أوديت الحسين

وقد سبق لرئيس وزراء الأردن الإعلان بأنّ محاولات إسرائيل حلّ مشكلة الضفّة الغربية عبر تهجير سكانها إلى الأراضي الأردنية سيتمّ اعتباره بمثابة إعلان حرب. ليس هناك شك في أنّه إذا حدث كل هذا، فلن تتمكّن دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية، ولا الدول العربية الأخرى، من الامتناع عن المواجهة المباشرة مع إسرائيل. ففي نهاية المطاف، لن تقبل هذه الدول بأن تنهار الدولة الأردنية وهي في حالة مواجهة فردية مع الجيش «الإسرائيلي»، وهي ليست مستعدة لتكرار تجربة الغرب بتخليه عن أتباعه كما حدث مع مبارك، فهذا ليس جزءاً من خطط الحكام المحيطين.

لا أحد يشكّ في أن الحكومة «الإسرائيلية» الحالية، التي يقولون بأنّها الأكثر يمينية في تاريخ دولة «إسرائيل»، تسعى لحل نهائي للمشكلة التي يسببها لهم وجود الفلسطينيين، من خلال الضغط عليهم للذهاب إلى الدول العربية المجاورة. والخطة المقابلة لغزة، والتي أعدتها على ما يبدو وزارة الاستخبارات «الإسرائيلية» حتى قبل أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول، قد تسربت إلى الصحافة واعترفت بها السلطات بأنها موجودة بالفعل، والبعض يقول بأنّها تجاوزت مرحلة الكتابة، ويعتبر «الإسرائيليون»، والأمريكيون من خلفهم، أنّها دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي، وليست المعاناة التي يضطر البشر في قطاع غزة أن يعيشوها اليوم إلّا جزءاً من هذا التنفيذ.

يوجد مشروع مماثل، وإن كان أكثر تعقيداً، تم تطويره من قبل وزير المالية وزعيم حزب الائتلاف الصهيوني الديني اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش. ينصّ على ضم الضفة الغربية بأكملها ويتيح للفلسطينيين ثلاثة خيارات: 1» الاستمرار في العيش على أرضهم، مع التخلي عن أي تطلعات وطنية 2» الهجرة 3» إذا قرروا البقاء والمقاومة، سيتم التعامل معهم كإرهابيين وتدميرهم من قبل قوة الجيش بأكملها. وعندما سئل في اجتماع قدّم فيه خطته للصهاينة المتدينين عمّا إذا كان ينوي أيضاً قتل النساء والأطفال، أجاب سموتريتش أجاب، «الحرب هي الحرب». ورغم تنصّل نتنياهو من هذه الخطّة، فوجودها قيد التنفيذ هو الوحيد الذي يبرر منطق تصرفات السلطات «الإسرائيلية» التي ارتكبتها ومستمرة بارتكابها في الضفة والقدس الشرقية.

ولم تندلع بعد المقاومة المسلحة الحاشدة من جانب الفلسطينيين في الضفة، وذلك لأنّ السلطات الفلسطينية تحت زعامة محمود عباس، تدير رسمياً جزءاً من الأراضي المحددة، وتعمل على إعاقة المقاومة بكل ما أوتيت من قوة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الفلسطينيون المحليون أسلحة أقل في أيديهم من الناحية الموضوعية مقارنة بحماس في غزة. كان وادي نهر الأردن الذي يمكن إيصال هذه الأسلحة عبره مليئاً بالألغام بشكل كثيف ويخضع لسيطرة صارمة من قبل جيش الحرب «الإسرائيلي». ومع ذلك، فقد تم تنفيذ عمليات قمع جماعية من قبل الجيش وقوات الأمن في كل مكان في هذه المنطقة «لأغراض وقائية» منذ بداية عملية «السيوف الحديدية». تمّ اعتقال الآلاف من «مثيري الشغب المحتملين». السجون مكتظة، ويتمّ قمع أي احتجاجات سلمية بشدة. قُتل حوالي 200 شخص وجُرح المئات، والاقتصاد مشلول. أصبحت حياة الناس معقدة للغاية، والكتلة الحرجة من السخط تقترب من حدودها الانفجارية.

يسكن الأردن حالياً حوالي 11 مليون نسمة يشكل اللاجئون الفلسطينيون السابقون وأحفادهم وفقاً لتقديرات مختلفة ما بين 30% إلى 40% منهم

يضاف إلى هذا إرهاب حقيقي يمارسه مستوطنو الكيبوتسات اليهود الذين يحتلون أراضي الفلسطينيين بشكل غير قانوني، والذين تمّ إطلاق العنان لهم في الضفّة. إنّهم يدمرون الأراضي الزراعية، ويحرقون المنازل، ويقصفون، ويدفعون الجيران العرب إلى المجهول. يوجد هنا حوالي 700 ألف مستوطن يهودي، وهم مسلحون بالكامل، وهذه المجموعة المحددة من السكان هي القاعدة الانتخابية الرئيسية والداعم للحزبين الأكثر مناهضة للفلسطينيين في الائتلاف الحاكم في «إسرائيل» – «القوة اليهودية» بزعامة بن غفير، و «الصهيونية الدينية» بزعامة سموتريتش. هؤلاء الأخيرون يقومون بكل الطرق الممكنة «بإحماء» أنصارهم، ولا سيما بن غفير، كوزير للأمن القومي، من بينها توزيع عشرات الآلاف من وحدات الأسلحة الآلية على المستوطنين، أقوى ممّا كان لديهم.

الأمريكيون لا يخلصون لتابعيهم!

إن الوضع يتطوّر بمسار انفجاري. فبغضّ النظر عن إرادة نتنياهو وقيادة الجيش «الإسرائيلي»، فالمستوطنون وقادتهم قادرون على إثارة المشكلات بشكل رهيب وتكرار الأمر مرّات دون أن يلجمهم أحد. ليس من قبيل المصادفة أنّه حتى مجموعة السبع كانت قلقة بشأن سلوك المستوطنين في منطقة الضفة، حيث استشعرت وجود سيناريو حقيقي لتصعيد الصراع. ففي اجتماعها الخاص حول الوضع في المنطقة، على سبيل المثال، لم يُقل شيء عن وقف إطلاق النار في غزة، بل يقولون «هدنة إنسانية»! ولكن كنقطة منفصلة في بيانهم المعتمد، فقد أدانوا «تزايد العنف المتطرف الذي يرتكبه المستوطنون ضد الفلسطينيين». إذاً، لماذا لا تتمّ المطالبة بإجلائهم من الأراضي الأجنبية المحتلة بشكل غير قانوني؟

لكنّ نتنياهو ليس في عجلة من أمره لكبح جماح حلفائه المتحمسين، لأنّه من الملائم له أن يذهب إلى الهدف ذاته، وينقل المسؤولية إلى شخص آخر. في مختلف المظاهرات والمفاوضات مع الشركاء الغربيين، قال هو وغيره من زعماء الليكود مراراً وتكراراً بأنّ الدولة الفلسطينية، في الواقع، قد تم تنفيذها بالفعل في الأردن، وهناك يعيش هؤلاء الفلسطينيون الذين لا يعترفون بسيادة «إسرائيل» على كامل الأراضي التي تحتلها «إسرائيل». يجب أن يذهب البقيّة إليهم.

هذا التفسير لـ «الحل النهائي» للمسألة الفلسطينية هو أكثر ما يهم عمّان والدول العربية التي تراقب ما سيحدث. كانت منطقة الضفة الغربية والقدس الشرقية حتّى عام 1967، عموماً جزءاً من الأردن. ترفض الأردن رفضاً قاطعاً قبول اللاجئين واستعادة الوضع السابق، وهو الأمر الذي، بالمناسبة، دعت إليه الإدارات الأمريكية المختلفة مراراً وتكراراً. الأمر بسيط. يسكن الأردن حالياً حوالي 11 مليون نسمة، يشكل اللاجئون الفلسطينيون السابقون وأحفادهم، وفقاً لتقديرات مختلفة، ما بين 30% إلى 40% منهم. إذا أضفت بضعة ملايين أخرى من الموجة الجديدة، فإنّهم سيشكّلون في الواقع غالبية السكان. ترغب الولايات المتحدة أن ترى هذا الأمر يتحقق، ولو كان ذلك يعني تقسيم الأردن بحيث تصبح في جزء منها «أردنيّة» وفي جزء منها دولة «للفلسطينيين». ربّما الطريقة الأكثر تفضيلاً بالنسبة للغرب ستكون بالدعوة «إلى انتخابات حرّة»، وإنهاء الملَكيّة، ضاربين عرض الحائط أنّ هذه الملَكيّة لطالما كانت وفيّة لهم، وأنّ الملك الحالي تسري في عروقه دماء إنكليزية.

شهدت الأردن بالفعل عدداً من الانتفاضات الفلسطينية فيما مضى، وتمّ إنقاذ السلالة بصعوبة كبيرة. من الأسهل على الملك عبد الله الثاني أن يخوض حرباً مع «إسرائيل»، وأن يدير ظهره لواشنطن من أجل الحفاظ على عرشه، بدلاً من قبول مثل هذا الاحتمال الانتحاري، تدعمه في موقفه معظم الدول العربية التي لا ترغب بحدوث ذلك، كلّ لأسبابه المتعلقة بأمنه القومي. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد شروط اقتصادية موضوعية لقبول هذا العدد الكبير من الأشخاص في الأردن. ورغم أنّ رعاة «إسرائيل» الأمريكيين يظهرون عدم اتفاقهم مع هذه المخططات ويحاولون تحذير «إسرائيل» إعلامياً منها، فهم لا يقومون بأيّ شيء يمنعها.

ضرورة تنظيم الخطاب الفني الثوري

مِمَّا لا شكَّ فيه بأنَّ السياسة هي الأداة النهائيَّة في الحزب الثوريِّ القادرة على تحويل الإمكانيات الوافرة في المجتمع إلى واقعٍ جديد، أي الانتقال الثوريِّ من تشكيلة اقتصاديَّة اجتماعيَّة إلى أخرى جديدة بجوانبها كافَّةً بكلِّ ما تعنيه العبارة من معنى. ونعتقد أنَّ الجانب الأساسيَّ الذي أعطى السياسة هذه الأفضليَّة عن الأدوات الأخرى، يكمن بدرجة تعقُّد حركة خطابها عبر التاريخ، فمن خطابٍ تقدميٍّ بسيطٍ إلى مركَّب يحمل بداخله الخِطابات الثوريَّة الأخرى كافَّةً. وصحيح أنَّنا نعيش الآن مرحلةً تكثُّف فيها المكثَّف من التفكير والعمل السياسيِّ، لكن ينبغي علينا الانتباه إلى نقطةٍ أساسيَّة، فمهما بلغت الأهميَّة القصوى للأداة السياسيَّة في أيِّ مرحلةٍ، يجب ألَّا يفقد الحزب الثوريُّ الأدوات الأخرى، وربَّما إذا استطاع الحزب الثوريُّ في المستقبل القريب أن يحقِّق الآمال المنشودة في تغيير الواقع، ستكون هناك ثغراتٌ تشبه الثقوب الصغيرة، وعلى الأرجح سيتسرب منها الواقع القديم.

■ حسين خضّور

نظرةٌ مكثَّفة لفهمٍ خصوصيَّة الفنِّ الثوريِّ

قبل أيِّ شيءٍ ينبغي علينا أن نفرِّق ما بين الفنِّ السَّائد المهيمن في المجتمع، ووجهه الآخر المكمل له الذي يدّعي الاستقلاليَّة عنه، أي «الفن المستقل» والفنِّ الثوريِّ. فإنَّ الحسَّ السليم للجماهير يدرك طبيعة هذا العمل الفنِّيِّ أو ذاك، وارتباطهم العضويَّ مع الخطاب السياسيِّ الرسميِّ للسلطات الخشنة بقمعها، أو الخطاب السياسيِّ للسلطات الناعمة بقمعها، فمن جهةٍ يقال إنَّ هذه الأعمال الفنيَّة «إبر بنج» من قبل السلطة، ومن جهةٍ أخرى يقال إنَّ تلك الأعمال الفنيَّة «صرعة» أو «غير مفهومة»، وما إلى هنالك من تعبيرات عفويَّة ترد بها الجماهير على تواصل الفن السَّائد والمستقل معها. أمَّا الفنُّ الثوريُّ، فهو فنٌّ مركَّبٌ من عنصرين «الفنُّ الشعبيُّ – الفنُّ العلميُّ». ولننظر معاً بشكلٍ مختصرٍ إلى كلِّ عنصرٍ على حدة. فمن المعلوم أن الخزَّان الكبير للفنِّ الشعبيِّ موجود في الريف، والخزان الأصغر موجود في المدينة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتكثَّف في الأرياف نتاجات الرقص والموسيقى، والأدب الشفويِّ مثل الحكايات الشعبيَّة، والغناء، والشعر. وفي المدن يوجد الفنُّ الشعبيُّ بكثرة عبر أسلوب السخريَّة، كالنكتة التي تُحكى قصَّةً قصيرةً جداً، أو من خلال الألعاب التي تعتمد على المحاكاة، أي الأداء التمثيلي، أو هناك فنون الشارع من رقص وغناء، أو أداء تمثيلي يوصل الحكاية من خلال الدمى. وهناك تاريخ كبير للحرف اليدويَّة. أمَّا الفن العلمي، فهو لأهل الاختصاص كما يقال، أي الفنانين المحترفين الذين إما درسوا في الأكاديميَّات، أو تعلموا الاختصاص من خلال الدراسة الذاتيَّة والممارسة، وفي كلتا الحالتين يُفترض من نتاجاتهم الفنيَّة أن تستند في مسارها الإبداعي على العلوم، وبشكلٍ خاصٍّ، الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة منها، وأيضاً على أمِّ العلوم الفلسفة. والنقطة المتحولة لظهور نتاجٍ فنيٍّ ثوريٍّ تأتي في كلِّ مرحلة يترابط ويتفاعل ويتكامل فيها نتاج الفنِّ الشعبي مع نتاج الفن العلمي.

إنَّ ظهور النتاجات الفنيَّة الثوريَّة على مسرح التاريخ في النصف الأوَّل من القرن التاسع عشر، وفي النصف الأوَّل من القرن العشرين، قد أعطى النظام الرأسمالي درسًا قاسيًا، ما دفعهم في مطلع الثمانينيَّات إلى أن يستخدموا أدواتهم القمعيَّة الناعمة أو الخشنة بدرجة أعلى من ذي قبل، لفصل الفن الشعبيِّ عن الفن العلميِّ، وعليه سادت في الساحة نتاجات الفنون الشعبويَّة والنخبويَّة.

لتعميق النظرة أكثر على خصوصيَّة الفن الثوريِّ، يجب علينا أن نتجرأ بالإشارة إلى أنَّ الفن الثوريَّ عبر السيرورة الطويلة المعقَّدة لتطوُّره، قد تحوَّل من كونه فنًّا ثوريًّا إلى خطاب فنيٍّ ثوريٍّ، لكن مشكلته تكمن بأنَّه غير منظم، ليس كما هو الحال بالنسبة للخطاب السياسيِّ الثوريِّ. ونعتقد أنَّ ضرورة المرحلة تقتضي تنظيمه، وهذه المهمَّة لا يمكن إنجازها من دون أن ينظَّم هذا الخطاب ضمن علاقة خاصَّة مع الحزب الثوريِّ مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الأحزاب الثوريَّة في العالم متأخِّرة في هذا الجانب أمام وجود خطابٍ فنيٍّ عدميٍّ منظَّم، ويصول ويجول بين الجماهير، وهو يتطوَّر بمساره منذ أوائل التسعينيَّات من القرن الماضي، بشكل متسارع في أرجاء العالم كافَّةً، وتحديداً في منطقتنا. اسمحوا لنا بأن نكثِّف النظرة أكثر، ونذهب إلى المقولة الفلسفيَّة في الماديَّة الديالكتيكيَّة «الوحيد، الخاص، والعام». فإنَّ ديالكتيك الخطاب السياسيِّ داخل الحزب الثوريِّ، يتجلَّى عبر هذه المقولة، ولننظر معاً إلى ديالكتيك الخطاب السياسي في حزب الإرادة الشعبيَّة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعبِّر الافتتاحيَّة عن تكثف الجانب الملموس، أي الجانب الوحيد من المقولة. وإن البرنامج السياسي يعبِّر عن تكثف الجانب الخاصِّ من المقولة. وإنَّ المرجعيَّة الماركسيَّة اللينينيَّة تعبِّر عن تكثف الجانب العام من المقولة. ولا يمكن أن يتطوَّر بأيِّ شكلٍ من الأشكال هذا الخطاب، إذا انقطع عن العمل اليوميِّ الرتيب والمنظَّم. والحركة الديالكتيكيَّة ذاتها موجودة في الخطاب الفنيِّ الثوريِّ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن ملاحظة تكثُّف الجانب الوحيد من المقولة، بأقل تقدير عندما نسمع أغنيةً، أو ندندنها، أو عندما نقرأ قصَّةً قصيرةً، أو نحكي حكايةً. ويمكن ملاحظة تكثُّف الجانب الخاصِّ من المقولة، أي الرؤية، عندما نشاهد فيلماً سينمائيًّا، أو عرضاً مسرحياً، أو عندما نقرأ رواية، أو عندما نزور معرض فن تشكيليٍّ. أمَّا تكثُّف الجانب العام من المقولة، يمكن ملاحظته بالنظريَّات الفنيَّة. ويكمن الجانب الجوهريُّ في المسألة بأن يكون للخطاب الفنيِّ الثوريِّ هدفًا أعلى، أو بعبارة أخرى عقيدةً، ولكلِّ نتاجٍ فنيٍّ معيَّن هدفٌ سياسيٌّ أعلى.

إنَّ خصوصيَّة الخطاب الفنيِّ الثوريِّ تكمن بأنَّه يعتمد الارتجال، والخيال، لذلك تطوُّره مقترنٌ بأن تبقى لديه هذه الخصوصيَّة، وفي الوقت ذاته يتحرَّك وفق منهجٍ منظَّم. وربَّما صلة الوصل الأساسيَّة التي ستربط ديالكتيك الخطاب الفنيِّ الثوريِّ بعلاقةٍ خاصَّةٍ مع الحزب الثوريِّ، تكمن بترابط الثقافة بين النظريَّة والتطبيق عبر مؤسَّسةٍ خاصَّةٍ للحزب الثوريِّ.

ربَّما عبر هذه الخاتمة نستطيع أن نعبِّر عن مقدِّمة المادة بطريقة أخرى تكثِّف المعنى من جوانبه الحسيَّة، بعدما قدمنا لكم صلب الموضوع. فالحزب الثوريُّ، كالنهر الكبير، ومنبعه الأساسيُّ التقاء إرادة الشعوب في تقرير مصيرها. وهناك روافد متنوعة تغذِّي مجراه، وتسهم بتطوير سياقه التاريخيِّ. وتتفاعل بشكل مستقل نسبياً مع طبيعة كلِّ مرحلة مختلفة. وصحيح أنَّه قد يأتي زمنٌ تميل فيه حركة النهر الكبير نحو البطء الشديد، لدرجة قد يبدو أنَّها توقَّفت، وقد يأتي زمنٌ تعود فيه من جديد حركة النهر الكبير إلى حالتها النشطة لكن بدرجة أعلى من ذي قبل، وبطبيعة الحال ستواجه سدوداً وضعت أمامها وفق خطَّة محكمة الصنع لتثبيط إرادة منبعها الأساسيِّ، أي الحركة الشعبيَّة الثوريَّة، ودفعها نحو توترٍ شديد. وعلَّمتنا التجربة المريرة والقاسية بأنَّه، أثناء الغضب العارم، سيتم إلقاء الصخور المتفجرة على مسار الحركة، والقنابل الضبابية أمام رؤيتها، ليس لأنَّهم غير قادرين على منع تدفُّق حركتها تلك فحسب، إنَّما أيضاً لدفعها نحو الفوضى، وعليه يتم إلقاء اللوم على أنَّها ليست حركةً شعبيَّةً ثوريَّةً، إنَّما حركةٌ عدميةٌ تفيض وتدمِّر الكوكب. ونحن نعيش هذه المرحلة الأخيرة بشكلٍ متواترٍ ومنتظم، منذ أوائل التسعينيَّات من القرن الماضي، بعدما حصلت الانتفاضة الفلسطينيَّة الأولى، إلى اليوم بعدما أطلقت المقاومة معركة «طوفان الأقصى». وإذا كان هدفنا الوصول إلى تغيير ثوريٍّ يحقِّق أعلى درجة من النموِّ، مع أعمق عدالة اجتماعيَّة، فإنَّنا بالوقت الراهن بحاجةٍ ماسة إلى تحقيق أعلى درجة من التنظيم، مع أعمق حالة من الصبر، جنباً إلى جنب مع تفاعل جميع الأدوات الثوريَّة مع بعضها البعض. وعليه سيصل النهر الكبير إلى مقصده المنشود.

علَّمتنا التجربة المريرة والقاسية بأنَّه أثناء الغضب العارم سيتم إلقاء الصخور المتفجرة على مسار الحركة والقنابل الضبابية أمام رؤيتها

ثمة شعبٌ كهذا

لم تعرف الأم بماذا تجيب طفلتها ذات ثلاث السنوات العائدة من الروضة وهي تظهر لأمها «أحسنتِ» كبيرة بالأحمر نالتها من مشرفتها لأنها لوّنت علم فلسطين، عندما سألتها فجأة وبنبرة بريئة: «ماما، كل الأطفال بيموتوا ولّا بس الأطفال الفلسطينيين؟.»

■ إيمان الذياب

يحتاج المرء لضمير حي ووعي عميق وعقل بارد ليتمكن من الإلمام بالمعركة التي يشهدها العالم أجمع في غزة ويتمكن من قراءة وفهم تداعياتها بشكل صحيح.

الصورة، تفاصيلها كثيرة، رغم مباشرتها الظاهرية، ووضوحها، ولكنها يمكن أن توصف بالمقابل بأنها غير مباشرة، تختزل المشهد والكلام، تعتمد الإيحاء، فتوحي بالذي لا يقال ولكنه يُفهم، كما لو أنه قيل.. الإيحاء الذي تملكه الصورة، يمكن أن يغير ارتباط الأشياء ببعضها، يفكك روابط الواقع القائمة ويعيد تركيبها.

في الصور القادمة من غزة ثمة الكثير، ملحمة تحمل عيون أبطالها من الأطفال، ثقة شرسة تكاد تثب من الصورة لتجرح عين من يراها. وموت وعنف لا يمكن أن يتصوره أو يتحمله ضمير إنسان حي. فما يرتكبه الصهاينة من مجازر فاق كل تصور ولم يدع مجالاً حتى لمناصريهم والمدافعين عنهم أن يستمروا في دفاعهم.

اكذب ثم اكذب.. لم تعد تنفع

ثمة من يحاول وضع الناس في حالة من اليأس والإحباط. تختلف وسائل الإعلام في نقلها للحدث، فبعضها تركز على نقل صور المجازر وبشاعتها، وأخرى تحاول إلقاء اللوم على المقاومة فيما يحدث، متجاهلة أن من يرتكب المجازر هم الصهاينة، وذلك للتغطية على فشلهم المستمر، فشلهم العسكري والسياسي والاستخباراتي، وسقوطهم الأخلاقي والإنساني. ما جرى في السابع من تشرين الأول الماضي تم وانتهى وأثبت أن جيش العدو لا يستطيع حماية الكيان. وهو ما يفهمه الصهاينة جيداً، وما الاستخدام الوحشي للقوة إلا خوفهم من تداعيات ما حدث.

يدفع الفلسطينيون ثمن انتصارهم بالدم، بينما يدفع الأمريكيون «والإسرائيليون» الثمن سياسياً، فبالإضافة إلى حلفائهم، وداخل الكيان، تسببوا في استثارة الرغبة الشعبية في التغيير السياسي في أماكن أخرى. لم يفعل التجرد من أخلاقيات القتال سوى أن جعلهم يوقعون مبكراً على شهادة هزيمتهم. وتحويل الصحوة السياسية الفردية إلى ظاهرة جماهيرية، بينما على العكس أثبتت المقاومة ما لديها من أخلاق القتال، وسجل التاريخ لها تقديم الطعام والدواء والرعاية لأسراها. الصورة قالت الحقيقة هذه المرة، وأثبتت تقدم المقاومة في حاضنتها واتساعها، بينما صيغة «اكذب ثم اكذب..» لم تعد تنفع.

الأم أم في كل مكان وزمان، لا تملك إلا دموعها أمام سؤال طفلتها وأمام موت أطفالها في فلسطين. لكن ثمة شعب تزغرد أمهاته حين تودع أطفالها. شعب كهذا لا يمكن أن يهزم.

أخبار ثقافية

معرضان في الأردن دعماً لغزة وفلسطين

معرضان في الأردن، يذهب ريعهما لأهالي غزة، يرصد الأول أشكال الحياة الفلسطينية، وتضمن الثاني 114 عملاً فنياً لـ 54 فناناً تشكيلياً.

عرض معرض الصور «سلاماً فلسطين» الذي اختتم فعالياته مساء الثلاثاء، 45 لوحة، وثقت أشكال الحياة الفلسطينية. حيث « تحكي هذه اللوحات قصصاً لأصحاب الأرض، وتروي سيرتهم وتوثق وجودهم»، حسب منظميه. تضمن حفل افتتاح المعرض– الذي جاء دعماً وتضامناً مع الشعب الفلسطيني، وأهالي قطاع غزة– قراءات من شعر الراحل محمود درويش، ومقطوعات غنائية لفلسطين.

كما افتتح بالمركز الثقافي الملكي معرض فني بعنوان «الفن إنسانية وعطاء» نظمته «رابطة الفنانين التشكيليين». والمعرض الذي استمرت عروضه حتى مساء الخميس، يذهب ريعه بالكامل دعماً لأهالي غزة، الذين يتعرضون لحرب إبادة جماعية.

وتضمن المعرض 114 عملاً فنياً، قدمها 54 فناناً، تتنوع بين اللوحات التشكيلية من مختلف الأحجام، وترمز إلى صمود الأهالي ومقاومتهم الاحتلال، وبين منحوتات فنية متعددة الأشكال والأحجام

فعاليات فنية وثقافية جزائرية ومصرية داعمة لغزة

أعلنت «الاتحادية الجزائرية للثقافة والفنون» عن تنظيم جائزة أدبية وطنية في الشعر الفصيح والشعبي والقصة القصيرة، لتخليد ومواكبة بطولات المقاومة الفلسطينية، وللتعبير عن مشاعر التضامن تجاه الشعب الفلسطيني، والإدانة الأدبية لحرب الإبادة التي تواجهها غزة.

وسيتم الإعلان عن نتائج المسابقة في كانون الأول المقبل، من خلال ملتقى يحمل اسم «أدب المقاومة» العربي، والذي سيقام تحت شعار «فلسطين قضية وطنية للجزائر» بحضور ومشاركة أسماء أدبية من دول عربية، تأكيداً على أهمية المقاومة الأدبية والوقوف ضد جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال بحق الفلسطينيين، وتخليداً لأرواح شهداء المقاومة.

كما خصصت «نقابة الصحفيين المصريين» يوماً للتضامن مع الفلسطينيين، وذلك من خلال فعاليات ثقافية وفنية وسياسية، حملت عنوان «شهر على الطوفان».

وبدأت الفعاليات بتدشين معرض تشكيلي، تلاه عقد ورشة رسم للأطفال بعنوان «ارسم فلسطين» وانتهى بعرض لوحات الأطفال.

كانوا وكنا

عمال معمل الكبريت في مدينة نابلس – فلسطين عام 1940

الشروط التاريخية لتركّز التوليف ووزن العامل الذاتي «2 من2»

تضمنت المادة السابقة نقاشاً حول التناسب بين المستوى الموضوعي والذاتي، فارتفاع وزن حدث ما وتأثيره على تغيير المشهد العالمي لا ينحصر فقط بالمستوى الموضوعي، فطبيعة المرحلة تفرض أيضاً أن أي حدث «ذاتي» له ذات الوزن الكبير في التأثير، إذا ما عكس فيه ضرورات المرحلة وتكثيف الصراع. والمادة الحالية هي استكمال للمادة السابقة، وتوضيح لها من خلال بعض الأمثلة.

■ د. محمد المعوش

عن الشروط التاريخية للمبادرة الذاتية

مجدداً، إن ارتفاع وزن الحدث الموضوعي نابع من الترابط والتعقيد الشديد في بنية النظام العالمي، وعملاً بتناسب البنية الفوقية والتحتية، فإن ترابطاً وتعقيداً لا بد حاصل على مستوى البنية الفوقية. ولهذا مثلاً، إن خصوصية حدث سياسي ما قد تجعله حجر الزاوية على المستوى السياسي عالمياً «ولاحقاً على مستويات اقتصادية– اجتماعية» نتيجة ما يمثله من تلاقي مختلف جوانب الصراع العالمي «كطوفان الأقصى مثالاً»، فإنه من المجدي البحث في ماهية الحدث «الذاتي» المرتبط بتغيير مجمل البنية الفوقية عن وعي، وبالتالي الانطلاق إلى تغيير البنية التحتية. من جديد، لا يعني الكلام عن «الحدث الذاتي» أنه ليس موضوعياً، بل في كونه يمثل الجانب الذاتي من الواقع الموضوعي، أي جانبه الفاعل الواعي. وقلنا في المادة السابقة: إن هناك شروطاً تاريخية تجعل من بحث الأزمة الحضارية– وتقديم نقيض حضاري على مستوى العقل والممارسة– حدثاً يحمل الوزن الكبير القادر على تغيير كل البنية الفوقية للنظام الرأسمالي في مرحلة أزمته، أو بالأحرى للرأسمالية التي تتحول إلى بربرية كنسخة لـ « ما بعد المجتمع». وهذا ليس خروجاً عن القول «إما الاشتراكية أو البربرية– الفناء». وهذا أيضاً ليس خروجاً عن مشروع الماركسية «والعديد من التيارات الإنسانية» حول مجتمع تحرير وتحقيق طاقات الانسان الفاعل دائم التطور، وتغيير علاقته بالطبيعة وبنفسه وبالآخرين، عبر التوحيد والتكامل لا عبر التغريب والتفتيت. وهذا يأخذنا إلى نقاش يجب أن يفتح لاحقاً، حول مقولة «الإنسان الكلي» الذي تكلّم عنه ماركس بشكل عابر في عدة أماكن، أي الإنسان غير المنقسم على ذاته، نتيجة انحصاره في نشاط محدود ضيق معزول، وماذا تعنيه هذه المقولة اليوم وتحديداً في لحظة البربرية، التي هي إلغاء الإنسان. فالوقوف على مفترق طرق إلغاء الإنسان «الفاعل والعاقل» وتفتيته، يحمل ضمنياً القول باحتمال النقيض، أي الإنسان الكلي الذي هو النتيجة «الطبيعية» للتوليف بين مستويات الواقع من أجل الارتقاء إلى وجود أعلى. وإذا ما كنا اليوم أمام توليف الوجود العقلاني للبشرية في علاقتها مع الطبيعة ومع ذاتها، فنحن ولا شك أمام توليف لكل «العقل» التاريخي للبشرية، وتوحيد أشكاله السابقة كلّها، الذي هو استعادة للإنسان الأول، ولكن بشكل أرقى. أي نفي «لا طبقي، وتوحيد للإنسان» للنّفي السابق «المتمثل بالمجتمع الطبقي وتقسيم الإنسان». والشروط الأخرى لارتفاع وزن هذه المبادرة، هي أن التفلت من شروط الاغتراب، مع الاتكاء على بنية فلسفية نظرية ممارسية قادرة على تجاوز هذه الشروط، لهي من الصعوبة في ظروف حياة العالم الراهن، الذي عاش عقوداً من ضرب الممارسة السياسية والفردانية المفرطة، والابتعاد عن التراث النظري الكلاسيكي الثوري. هذه الصعوبة تجعل من هذه المبادرة، وهذا الحدث «تشكيل جبهة حضارية تطرح برنامجاً للدفاع عن الحياة وبناء القاعدة المادية لنمط حضاري بديل يجيب عن الأسئلة المدمرة للنمط الحضاري المأزوم الحالي» حالة نادرة تاريخية اليوم، لكونها ترد القضية إلى جذرها في مرحلة وصل فيها تطور الظاهرة إلى حدودها التاريخية، ما يجعل أصلها مطروحاً على طاولة البحث. إذاً، هذه المبادرة هي تكثيف للمرحلة، تفتح طريق التوتر الحاصل وفي كونها مخرجاً من التكبّل في إحداثيات أرض العدو «ونمطه الحضاري». في هذه المبادرة يتمثل تجاوز الثّنائيات القاتلة والتفتيتية، مما يجعله تكثيف القوى الحية الكامنة وحشدها وتطويرها ممكناً في ظل واقع التجفيف، والدفع باتجاه وجود ربٍّ للإنسان. والواقع العالمي الواحد يتطلّبُ مبادرة عالمية. وفي كون هذه المبادرة لها من الوزن الكبير، يتمثل في كونها تعبّر عن ذروة الأسئلة الخاصة بوجود الإنسان اليوم، وعن المعاناة في كل مستويات الوجود، بدءاً من النشاط اليومي، ووصولاً إلى التفكير بمعنى الوجود نفسه، أي تتصدى لكل تركة مرحلة الليبرالية وأزمتها.

أمثلة من وحي الطوفان

من جديد، يمكن النظر إلى سياق الطوفان كميدان اختبار لهكذا فرضيات. فنحن لم نشهد فقط دور شخص ما، أو بضعة اشخاص، في تحويل الفضاء الإعلامي والرأي العام عالمياً «أقله لدى القوى الحية المتابعة، والتي هي محط اهتمام تحشيد أي جبهة مقبلة»، بل شهدنا أيضاً الاستعداد المرتفع للتوحد حول قضية واحدة قالت عنها بعض الآراء في الغرب: إنها تمدنا بالمعنى، وهي بالتحديد كلمات الشهيد باسل الأعرج، في كون فلسطين تمدّه بالمعنى. والطوفان أعطاها فرصة لكي تمد العالم بالمعنى، وتحرر «الغرب» كما عبرت آراء أخرى. فما بالنا أن يتشكل حدث جامع، ليس فقط بالمعنى الانساني السياسي المباشر للظاهرة «فلسطين مثالاً» بل بالمعنى الحضاري الواسع للوجود البشري، في ظل أزمة الحضارة المهيمنة، وعن مدى كونه مصدراً واعياً للمعنى، مُشَكّلاً وخالقاً لهذا المعنى!

شهدنا الاستعداد المرتفع للتوحد حول قضية واحدة قالت عنها بعض الآراء في الغرب إنها تمدنا بالمعنى وهي بالتحديد كلمات الشهيد باسل الأعرج

فالتركيز الشديد لمستويات البنية الاجتماعية يسمح لحدث يعبّر عن التناقضات المركزية لهذه البنية، ويطرح توليفاً لها، يسمح له بأن يحوّل المشهد كله. ولهذا، لا يجب التقليل من أهمية الفعل الذاتي الذي يتطلب هذا المستوى من المبادرة التاريخية. ومجدداً، إن العمل في واقع عالمي شديد التسارع والترابط يجعل من نكران ضرورة الإطلالة الأممية، أممية القرن الحادي والعشرين، يجعله مقتلاً للعملية الثورية، إذا لم يكن تأخيراً شديداً في تطورها، أليس لينين من قال: إن التاريخ يحتاج أحياناً إلى دفعة! كيف لا وهو الذي صمم واحدة من أهم الدفعات.

ملاحظة ختامية

لقد طرح النفساني السوفييتي فيغوتسكي مقولة «منطقة التطور الاحتمالي» ويقصد فيها أن وعي الطفل– الفرد يملك إمكانيات تطور كامنة، ولكن تحتاج إلى مساعدة خارجية لكي تتحقق كميل تطوري. ولاحقاً طوّر بعض البحاثة المقولة لكي تطال مجموعات أفراداً قليلين، لا فرداً واحداً. وبعض البحاثة طبقها في دراسة الأنظمة التطورية، وكأداة منهجية في علم التطوّر. أما اليوم، يمكن الكلام عن «منطقة التطور الاحتمالي» للبشرية ككل، نتيجة الترابط والتعقيد والتشابه في نمط الحياة، والتناقضات، وبالتالي تركيز ووحدة احتمالات التطور. كخلاصة عامّة، إن التعقيد والترابط يركّز مداخل الانتقال إلى مستوى تطور أعلى في عُقد محددة من البنية الاجتماعية. هذه العُقد تعبّر عن جذور التناقض في البنية القائمة، وقادرة على توليف هذه المتناقضات الأساسية. وكأن كل المسارات تلتقي عند نقطة تقاطع، هي عقدة مواصلات يجب فتحها وحلّها حتى يستكمل السير التاريخي طريقه. من هنا ضرورة ووزن المبادرة الذاتية على المستوى العالمي، التي يجب أن تبدأ من مكان ما. فالعناصر الذاتية الأوليّة لهذه المبادرة ليست بالكثيرة، ولكن وزنها «الممكن» «الاحتمالي» كبير وينبع من وزنها الكامن– الاحتمالي في المرحلة نفسها، والذي يكشف عن نفسه من خلال أحداث محددة «كطوفان الأقصى حالياً». ولهذا، يجب أن يظهر ويتشكل الطرف «في نظرية فيغوتسكي بما خص الطفل قد يكون الأستاذ، المجتمع، مجموعة الرفاق» القادر على تحويل «منطقة التطور الاحتمالي» إلى تطور محقّق. وأساساً، لماذا نشذّ اليوم عن مفهوم الأمميات التي ظهرت في التاريخ كضرورة موضوعية لتنظيم وتطوير الحركة، على الرغم من تغيّر وتعمّق شكل ومضمون الأممية اليوم، كجبهة دفاع عن الحياة التي قال بها تولياتي يوماً.